جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الربيع العربي
(دراسة نقدية)

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالبة :
- بن صالح فايزة

تحت إشراف الدكتور :
- العربي العربي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	فراحي محمد	رئيسا
الأستاذ	العربي العربي	مشرفا مقررا
الأستاذ	عباسي عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم:**2021/09/28.**

الإهداء

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة؛ صنعتها من أوراق الصبر، وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل، بلا فتور أو كلل، إلى من علّمتني كيف يكون العطاء، وغرست في نفسي بوفائها كيف يكون الوفاء، إليك يا زهرة الحياة ونورها، إليك أماه ...قطرة في بحرك العظيم ...حباً وطاعة وبرا ...أهدي هذه الرسالة؛ وشتان بين رسالتك ورسالتي.

إلى روح من كلل العرق جبينه، وشققت الأيام يديه وقدميه.إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار.

إليك والدي رحمك الله ، ، ومتعني ببرك ورد جميلك.

بكل الحب والوفاء ...إلى رفيق دربي ...إلى من سار معي نحو الحلم، خطوة بخطوة،وكان الدعم لي السند.....زوجي الغالي

إلى أولادي وأخواتي وأصدقائي وزملائي وجميع أهلي ،

إلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح و التغيير هي في ذاتنا و أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

إليكم جميعا أهدي هذا العمل..

شكر وتقدير

تتزاحم الكلمات وتتسابق العبارات، وتتقاطر العبرات، لتنظم عقداً مرصع اً بالشكر والعرفان، فأول الشكر، الشكر لله العلي القدير؛ **الذي كرمني بالاسلام ،و** الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا البحث، وجعلني أحصد ما زرعته لسنواتٍ قضيتها في طلبي للعلم، وها أنا بفضله ومنّه أجني ثمار ذلك الطلب. كما أن هناك نجوم براقه، تزين سماء جامعتنا العظيمة، لا يخفت بريقها عنا لحظة، نستضيء بضوئها تحمل قلوبا كريمة، تسعد بلمعانها كل طالب علم، فاستحقت وبكل فخر أن يُرفع اسمها عالياً، ومهما نالت من الثناء فلن يوفيها حقها، وهم جميع الأساتذة في جامعة عبد الحميد ابن باديس.

وممن استحق ثناء حسنا لا مبلغ لمنتهاه؛ أستاذي القدير المشرف الدكتور العربي العربي فقد كان خير عون لي في دراستي، ولم يبخل عليَّ بوقتهومشورته، فأكرم به من موجه ومرشد. كما لا انسى اعضاء اللجنة المناقشة لما تحملوه من عبء قراءة وتصويب المذكرة ،والى كل أساتذتي عبر السنون لما غمروني به من سعة الخلق وزاد العلم فأفادوني ما لا استطيعيه ان اجد كرمهم في هذا المقال .

مقدمة

يعتبر موضوع سوسيولوجيا التغيير من الموضوعات الممتعة السرمدية والتي ليس لها نهاية وهذا مما يدلل على أهمية التغير الاجتماعي والمجتمعات ضرورة حتمية إذ ينعكس ذلك على تقدمها وتطورها وسعادة شعوبها، ولاسيما إذا كانت الصورة صحيحة تعكس التنمية في الجوانب الاجتماعية الإيجابية، التي تؤدي إلى الانتقال من حالة إلى حالة أخُرى، يتمناها الفرد والمجتمع. وهناك اتجاهات معارضة حيث يكون اتجاهها عكس ذلك، بحيث تبني أفكارها ومساراتها المتغيرة على أن التغير يؤدي بالحياة إلى النكوص أو التخلف والانهيار.

قال"لوسيان غولدمان"؛ إن الفلسفة تقدم بالفعل حقائق عن طبيعة الإنسان، وكل محاولة ترمي إلى اقصائها من مجال المعرفة، لابد أن تنعكس سلبا على فهم الظواهر الإنسانية. في هذا المجال، سيكون لزاما على العلوم الإنسانية كي تكون علمية، أن تصبح فلسفية بالضرورة.

بعد قراءة متأنية للمسار الحيوي لتاريخ حركة المفاهيم الفلسفية، يمكن القول إن مفهوم "الربيع العربي" من أبرز المفاهيم التي اشتهرت بممارسة رياضة" الخفاء والتجلي" في تاريخ الفلسفة، وذلك يرجع إلى أن ماهية" الفعل" ظلت بمنأى عن التمحيص الكافي، فالفعل لا يعرف إلا كنتاج لمفعول، حيث تقييم الحقائق وفقا للمنفعة التي يوفرها الفعل، لكن ماهية" الفعل" هي الانجاز، الذي يعني عرض الشيء ملء ماهيته وبلوغ أقصاها.

تعد الثورة انقلابًا على الواقع المعاش، وتغييرًا للأسس التي اعتاد الناس عليها، ومحاولة للانتقال بالفعل البشري من الخمول والانصياع إلى العمل والابتكار. كما أنها استشعار بالذات الإنسانية، ومكنوناتها وقدرتها على نقل ذلك مع تفاعلاته الفكرية إلى الخارج، ناهيك عن كونها ختام سلسلة طويلة أنتجها الظلم وتولدت عنه. فالظلم يولد الإحساس به، والإحساس يؤدي إلى الكلام عنه، والكلام يؤدي إلى الفعل المفضي إلى تغيير الواقع المعاش.

يتناسب ذلك مع حركة الحياة وانسيابها، فشدة الضغط في القانون الطبيعي تؤدي إلى الانفجار، ويماثل الانفجار الثورة في السلوك الإنساني، مع عدم الخوض في جدليات العلوم

التجريبية ومدى انطباقها على العلوم الاجتماعية، وهو بحث طويل ومدارس مختلفة في الفكر والسلوك.

في منتصف القرن الماضي حصلت كثير من الدول العربية على الاستقلال، وبنيت على ذلك التحرر من الاستعمار، آمال وطموحات للشعوب العربية في النهضة والتنمية، شأنها شأن كثير من دول العالم المماثلة. لكن الدول العربية، وفي ظلّ نداءات ومبررا ت عامة كالقومية والوطنية، دخلت في مرحلة من الاستبداد والحكم الفردي والفساد المنتشر في هيكل الدولة العربية الحديثة.

ولم يستثن ذلك تقريبًا أي من الدول العربية فضاعت الحقوق السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان ما بين جمهورية ومملكة وسلطنة وإمارة، وتعرضت آمال الشعوب العربية إلى انتكاسة وصلت إلى اليأس. كما دفعت بالكثير من الباحثين إلى طرح فرضيات عدة، كون المواطن العربي يختلف عن نظيره الغربي، وأن القيم العربية والموروثات تمنع من الثورة عليها؛ بل إنها تؤسس لحكم أبدي للديكتاتوريات، على الرغم من الحركة الدائمة للفعل الإنساني على محور الزمن نحو الحرية والانعتاق والوعي بالحقوق الشخصية والجماعية، في الفعل وصنع القرار ومحاسبة المسئول.

وقد عادت الآمال إلى الصدارة بعد انطلاقة الحراك العربي في أواخر عام 2010 من تونس كالشرارة التي وصلت الجميع، من منطلق أن التحليل العلمي لا يقبل الانتقائية في مقاربة المفاهيم.

فالصدمة التي عاشها العالم العربي على وقع رجات الحداثة كانت تؤذن بتحول جذري في الحياة الفكرية والسياسية العربية، هذا التحول تجاوز حيز التنظير إلى مجال الممارسة، إذ لا يستند إلى مرجعيات فكرية منسجمة وصلبة، حتى يتسنى لنا استيعاب وفهم واقعنا. فمن أكبر العوائق"المعرفية"، هو أن الرصيد السوسيولوجي العربي لا يزال مرتبطا في مستواه

الابستمولوجي بالواقع الغربي وما ينتجه من أدوات ونظريات، في حين نجد البيئة العربية تختلف اختلافا كليا عن البيئة الغربية.

استناداً على ذلك البيئة العربية عليلة التحليل وتتسم بعدم الموضوعية، والسبب هو أننا انطلقنا من تحليل بيئتين بنفس الأدوات التحليلية، والنتيجة هو نتائج خاطئة وغير موضوعية بل حتى غير منطقية، وهو الأمر الذي تفطن له الباحث مالك بن نبي وتطرق له في كتاباته.

عندما نتأمل بشيء من التجريد نشرع في الوصف التحليل الدقيق لظاهرة الثورات العربية المتتالية التي لم تستطع الوقوف أو الصمود أمام مجتمع الحداثة الجديد بمفهوم العولمة، ندرك على الفور العلاقة المباشرة بين المد للعولمة وبين رغبة الشعوب العربية للتواصل مع العالم الحديث من منظور ثوري.

والشعوب العربية خاصة شريحة الشباب التي تتسم بالكم النسبي والحاسم والتدافع الفطري لتحقيق الآمال والطموحات. والتي لم تجد واقعا يحقق طموحاتها التي تتسم بالقدرة على الحركة السريعة. والفعل الجسدي، والتقلب الانفعالي، والفعل الديناميكي المنسق، الذي لا يخلوا من التمرد على الذات والسعي لإيجاد مكان تحت الشمس.

لقد شكلت" الحركات الاحتجاجية التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة العربية بعد تاريخ كانت سنة 2010 منعطفا سياسيا خطيرا، وظاهرة جديدة في عهد دولة الاستقلال لم تألف في تاريخ المنطقة العربية ككل لعدة اعتبارات؛ لأن العربي عاش حركات مسلحة تحت تسميات مختلفة من انقلاب إلى تصحيح ثوري وغيره من التسميات. إلا أن ما حدث بحلول 2010 هو مختلف تماما. هذه الحالة ولدت فوضى في المفهوم لا تقل أهمية عما خلفه الفعل في حد ذاته. فنجد تارة يطلق عنها"ثورة"، وتارة" فوضى". ما يمكن قوله؛ أنها فاجأت المعرفة أيضا. لابد من دخول مخاض التحليل للوصول إلى معطيات تساعدنا على فهم واقعنا المعاش.

يعد الربيع أو الحراك العربي حَدثًا مفاجئًا للشارع والنخب السياسية والنخب الحاكمة، وقد ترك آثاره على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأدخل إلى

الوعي العربي مجموعة من القيم والشعارات الجديدة غير المألوفة في الوعي الجمعي، فبدأت مرحلة جديدة شعارها" الشعب يريد "تغلبت على النظام البطريركي" الأبوي" الذي ساعد الاستبداد في التحكم بمصير الأمة العربية بعيدًا عن الحرية والديمقراطية والتنمية، أضف إلى كونه من العوامل التي أخرت قافلة الحرية في الوصول إلى المنطقة العربية. هذا ويطلق مصطلح الحراك العربي على الهبة الشعبية العربية الرافضة للاستبداد والفساد والداعية لإسقاط الأنظمة القائمة والقيام بتنمية سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد انطلقت رياح التغيير التي هبت من تونس إلى معظم الدول العربية، فأُسقط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري محمد حسني مبارك، وكذلك العقيد الليبي معمر القذافي، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ووصل الحراك إلى سوريا والبحرين والمغرب والأردن بنسب متفاوتة.

مع بداية سقوط الأنظمة العربية أُطلق على هذا الحراك الكبير في الوطن العربي مصطلح" الثورات"، وبدأت التكهنات ببدء مرحلة الديمقراطية والجمهورية الثانية وإحقاق حقوق الإنسان، وفي ذروة النشوة بالفعل، سرعان ما تعثر هذا الحراك في كثير من الدول فظهرت عودة للنظام السابق وانتكاسة للحقوق والحياة السياسية في مصر، وفاز ممثلو النظام السابق في تونس، كذلك تحولت مطالب التغيير إلى نزاع مسلح وحرب أهلية تمامًا كما حصل في سوريا وقريب منه انهيار الدولة كما حصل في اليمن وليبيا.

بناء على ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول علاقة ما حدث في الدول العربية بمفهوم الثورة؛ بمعنى آخر هل ما حدث هو فعلا ثورات؟ أم أنه تدافع لما يصل إلى مرحلة الثورة؟ وبالتالي البحث فيما حدث توصيفًا وتحليلا. ومحاولة استشراف ما قد تصل اليه مآلات الأحداث.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

- ✓ الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الجديدة ومستجدات الحراك ومآلاته.
- ✓ موضوع يجمع بين فرعي السياسية العامة والعلاقات الدولية وهم ما يمنح لنا الفرصة لاكتساب معلومات مهمة في كلا التخصصين.

الدوافع الموضوعية:

موضوع ثورات الربيع العربي من أكثر المواضيع التي تكتسي اهمية علمية وأكاديمية بالغة على المستوى المحلي والدولي.

أهمية الدراسة:

- ✓ تكمن في كون أنه ينعكس على استقرار العالم العربي من جهة، ومن جهة أخرى لما يشكو من تبديدا لمصالح بعض الدول وتحقيقا لمصالح البعض الاخر على الرغم من انها غير مرضية.
- ✓ محاولة الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس وفحص الفرضيات المنبثقة عنه.
- ✓ حداثة الموضوع وتشعباته.
- ✓ الغموض الذي يكتنف الحالة العربية بعد انتكاس الحراك، وبالتالي الحاجة إلى دراسة تحليلية واستشرافية للموضوع.

أهداف الدراسة:

- ✓ –دراسة التوصيف النظري للثورة وأبعاده ومعانيه. التعرف على سمات الثورة واختلافها عن أي حراك. ودراسة تداعيات الحراك، وأسباب الانتكاسة، او التدافع السياسي والاجتماعي الذي حصل في مسار المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ 2010.
- ✓ –التعرف على تحول الحراك السياسي والاجتماعي إلى ثورة. ومتى يعد الحراك ثورة تطيح بالواقع المعاش وتؤسس لمرحلة جديدة من التحرر والانعتاق من الاستبداد وبث الطاقات الإنسانية من خلال حصولها على حريتها وقرارها.

- ✓ –دراسة الربيع العربي من حيث المفهوم. والتعرف على أسباب ذلك التحول المفاجئ في الوطن العربي من حيث الأسباب المباشرة وغير المباشرة، والتعرف كذلك على دول الحراك العربي وإلى أين وصلت الأمور بعد سنوات من الحراك.
- ✓ –دراسة أسباب انتكاس الحراك العربي وعدم تحقيقه لآمال وطموحات الأمة العربية وفي مقدمتهم الشباب الذين كانوا رافعة كسرت حواجز الخوف وأسقطت أنظمة عربية طال بها الأمد في الظلم والاستبداد والاستهتار بحقوق الناس.
- ✓ –دراسة مآلات التغير في الوطن العربي في ظل مستجدات الأمور من خلال دراسة ما سبق من مفهوم للثورة والحراك والربيع العربي.
- ✓ –دراسة أثر الحدث على التنمية السياسية في الوطن العربي.
- ✓ معرفة الأسباب والعوامل التي أدت فشل الحراك العربي وتعثره وعودة الأنظمة السابقة، الأمر الذي يحتاج إلى التعرف على مفهوم الثورة وإسقاط ذلك المفهوم على واقع الأحداث العربية للتعرف على ماهية الربيع العربي في ظل مفهوم الثورة.

إشكالية الدراسة:

لكل بحث رؤية ومفهوم ولعل الاشكالية المعرفية هي المفتاح الذي يربط بين الرؤية والمفهوم. الربيع العربي مفهوم متشعب يتخبط بين الرؤية الغربية المهيمنة والرؤية العربية التي لابد ان تقام لأنها المناسبة اكثر للفهم بصفتها مهد هذه الثورات وحيزها الجغرافي.

و عليه نطرح الإشكالية التالية :

– كيف يمكن إعطاء معنى جديد للربيع العربي؟

يعد الربيع العربي من أضخم الأحداث التي مرت على الأمة العربية في التاريخ المعاصر وقد أُطلق على هذا الحراك مصطلح" الثورات "وبنيت عليه الآمال والطموحات ببدء مرحلة جديدة في تاريخ الأمة العربية تكون الكلمة العليا فيها للشعب وتبدأ فيه مرحلة من التنمية

السياسية والاقتصادية والاجتماعية تساعد الأمة بالالتحاق بركب الحضارة الإنسانية المعاصرة. إلا أن هذا الحراك سرعان ما انتكس ووصل إلى غير ما ابتدأ به :فقد تحولت خطابات الحرية والديمقراطية إلى خطابات كراهية وانتقلت المعركة مع الاستبداد إلى احتراب واقتتال أهلي، وغاب عن المشهد أولئك الشباب الذين أعلنوا كسر حاجز الخوف وتمردوا على الظلم، كما قامت قوى وجماعات مصالح كانت مستفيدة من الأنظمة السابقة بالتحالف واقتناص فرصة خلاف رفاق الثورة، فعادت بالفعل لتتصدر المشهد.

ويساعدنا على فهم هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

ما هو مفهوم الثورة؟ وما هي أبعاد ها وسماتها؟ متى يعد الحراك الشعبي ثورة؟ ما هي أسباب الحراك العربي؟ وما هي دوافعه؟ وما هي الظروف المساعدة على انطلاقه؟

كيف أّثر غياب التخطيط على نتائج الحراك العربي؟

ما هي أسباب فشل الحراك في تحقيق طموحات الشباب العربي في بعض البلدان العربية؟

فيما تكمن فرص التحول الديمقراطي بعد الثورات؟

فرضيات الدراسة

يمكن أن نصيغ الفرضيات التالية :

- كلما زادت سيطرة الغرب معرفيا تكرست الامبريالية واقعيا.

التحول الديمقراطي مقترح شعبي طغى فيه التوجه الاستبدادي على المجتمع والإقليم العربي .

- قطيعة الديمقراطية في المنطقة العربية جعلتها ملاذ الجيل الجديد أو الشباب المتلهف لها وسقف أماله .
- أن الانتفاضات العربية ستؤثر إيجابا على الأنظمة السياسية في الوطن العربي.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية :الحراك العربي منذ بداية الحراك التونسي عام 2010 إلى2019

الحدود المكانية :الوطن العربي وتحديدًا الدول العربية التي شهدت حراكًا سياسيًا واجتماعيًا، وهي عدة أقطار عربية(تونس وليبيا كعينات).

منهج الدراسة

نظرًا لطبيعة الدراسة وظفنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال هذا المنهج نستطيع استعراض مفهوم الثورة والتعرف على واقع الحراك العربي. كما يساعدنا على تحليل المضمون والخروج بنتائج.

المنهج الاستدلالي: تم توظيفه في استنباط النتائج من مقدمات عامة مجردة اعتمدت البحث في الثورة والمفاهيم القريبة منها ضمن المنظومة المعرفية الغربية اولا والعربية ثانيا للوصول الى المعطى الاقرب لتحليل الظواهر الثورية. وهنا كان لزاما الانتقال الى المرحلة الثانية وهي تعريف المصطلحات والبحث في الخصائص وجوهر التي تم استخراجها منها عبر سلسلة من المختصين بظاهرة لها وجودها ومجال تحركها واقعيا

المقاربة البنائية: ترى أن العوامل الحاسمة في تشكيل العلاقات بين الدول هي الهوية المصاغة وفق العوامل التاريخية والاجتماعية والدينية, وتم الاعتماد عليها في تحليل الدول العربية كنظام هوياتي مصلحي، والتي تم تفكيك الدولة التي قامت على أسس قيمية غربية أساسها فكرة القومية التي تلاقت مع طبيعة السلطة السياسية ذات النزعة الاستبدادية والتي تكرست نتيجة عوامل مادية (حكم القيادات العسكرية واقتصاد الريع)اضافة الى الموروث المجتمعي الشرقي الذي يميل للاستبداد السياسي.

الأدبيات السابقة.

هناك الكثير من الأدبيات التي درست الحراك العربي منذ انطلاقه في أواخر عام2010 وناقشته من كافة الجوانب. وجدنا مجموعة منها حاولت مناقشة مشكلة الدراسة .كانت هناك

الكثير من النقاط المشتركة، مثل قياس الحراك العربي بالنسبة لمفاهيم الثورة والتغيير والفوضى والإصلاح، إلا أنها لم تجب عن سؤال الدراسة وافترضت جميعها أنما حدث في الوطن العربي هو ثورات مكتملة .وقد جرت معظم هذه الدراسات في ذروة الربيع العربي وإسقاط الأنظمة وهي مرحلة كان يكتنفها الغموض ولم تكن الصورة واضحة كما هي في هذه الأيام، فكما كان الحراك الشعبي مفاجئًا كانت الانتكاسة أيضًا مفاجئة وهو ما خالف كثيرًا من الدراسات، وهنا تبددت كثير من الآمال وبات الكثير يسألون عن ماهية الربيع.

تم الاعتماد لدراسة الموضوع على مجموعة من الكتب والمجلات والأطروحات التي تناولت الموضوع نذكر منها:

- فيصل محمد عبد الغفار، **الربيع العربي**، ط1 (الأردن ،الجادرية للنشر والتوزيع،2015).
- جهيدة لعربس، **ثورات الربيع العربي بين التحول الديموقراطي والفوضى** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسية العامة والإدارة المحلية
- يوسف ازروال، **الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي (المضمون، الأسباب، عوامل نجاح** وفشل) مجلة الأفاق العلمية،ع3،(06-2019).
- إبراهيم محمد عبده موسى، **الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي –دراسة تحليلية نقدية**، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا كوالالمبور،2018.

صعوبات الدراسة:

الصعوبات الموضوعية: دراسة ظاهرة الربيع العربي المتشعبة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومستقبلها الغامض، وحداثة الموضوع. اضافة الى تشابه المراجع في تحليل هذا الموضوع الذي سيغير لا محال تاريخ المنطقة العربية التي لم تجسد تأثير الأحداث ما كان مأمولا به.

تفصيلات الدراسة:

لدراسة الموضوع تم الاعتماد على خطة تتكون من مقدمة، ثلاث فصول، وخاتمة ومجموعة من النتائج والتوصيات: جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول، تناول الإطار السوسيولوجي والتنظيمي والمفاهيمي للثورات من خلال ثلاث مباحث.

الأول في اللغة والاصطلاح؛ ويناقش الموضوع الثورة من حيث المعنى والموضوع والسمات والمفاهيم المتقاربة والعلاقة المتقاربة. الثاني في مشروعية الثورة والنظريات المفسرة لها سواءً تقليدية كانت او معاصرة بالإضافة إلى الدوافع العامة لها. الثالث يناقش مفهوم الثورة ودراسة جدوى تفسيرها لفهم موضوعها وما جاءت لأجله.

أما الفصل الثاني: يتكون من ثلاثة مباحث. دراسة الهياكل السياسية والاقتصادية ودورها في الربيع العربي. الأول ناقش الأسباب والخصائص، والثاني تطرق إلى عينات من الربيع العربي والتعرف على مجريات التي حدثت بها وتأثيراتها، والثالث لفهم معايير نجاح أو فشل هذه الانتفاضات.

أما الفصل الثالث والأخير: فهو تقييمي يبحث في مآلات الربيع العربي، أي ما بعد الربيع العربي، يتكون من ثلاث مباحث، الأول في التحديات التي تواجه دول الربيع العربي بالإضافة إلى موقف الدول من التغيرات الحاصلة، والثالث حاول تقييم الثورات لينتهي بمحصلة ونتائج تجيب عن التساؤلات أو الإشكالية، وتقديم توصيات تساهم في وضع خطة بديلة والخروج من انتكاسة التغيير.

الفصل الأول

سيوسيولوجية الثورات و أبعادها التنظيمية

تمهيد:

تتعامل الفلسفة مع التفاوت و اللامساواة باعتبارهما حالة ملازمة لطبيعة المجتمع الإنساني، كما أن التغير هو سمة الوجود وهو موضوع سوسيولوجي له أهميته في العلوم الاجتماعية والنفسية والانتروبولوجية والاقتصادية والسياسية من خلال المناهج والأساليب القياسية في دراسة المجتمعات حيث تمكنهم من التعرف على أسباب الثورات وما تمر به مجتمعات العالم في أنظمتها ومؤسساتها وما مدى تأثيرها وتأثرها بالمتغيرات المستجدة.

أصبحت الثورة موضع اهتمام الباحثين في مجالي العلوم الاجتماعية والإنسانية، منذ قيام الثورة الفرنسية عام 1798 باعتبارها النموذج التقليدي للثورة مرورا بالثورة الروسية والإيرانية الى الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا.

وجاءت الثورات العربية لتضيف ملمحا جديدا للثورات في القرن الواحد والعشرين، يؤكد على خصوصية تلك الثورات والتعرف على طبيعتها ومآلاتها، بهدف فهم الآثار التي أحدثتها تلك الثورات في الوطن العربي .

وبناءا على ذلك قسمت دراسة هذا الفصل الى دراسة مفاهيمية مرتبطة بظاهرة الثورات:

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي والمفاهيم المتشابهة

المبحث الثاني: مشروعية الثورة وأهدافها .

المبحث الثالث: مفهوم الربيع العربي (هل هو ثورة أم انتفاضة) .

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والمفاهيم المتشابهة.

تجتاح الوطن العربي موجة تغيير وثورات من غربه إلى شرقه مست بصداها كل النظم العربية بسبب تناقضات أساسية، أدى إلى اتساع الشعور بالظلم والاستغلال الذي احدث حالة ثورية وتمرد الجماهير على الواقع بأشكال ومظاهر متعددة نداءا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وصولا إلى الإصلاحات السياسية. هذه الثورات كسرت حاجز الخوف ورسخت لثقافة سياسية جديدة وقادت إلى التغيير السياسي والاجتماعي في دول عربية مهمة، فسقطت أنظمة واهتزت عروش لوقعها، وتنازلات لصالح شعوبه.

وباعتبارنا في خضم هذه التحولات، تستفزنا للبحث في مكنون هذه الظاهرة وأبعادها المفاهيمية، سعيا من خلاله الاقتراب من الظاهرة الثورية والنظريات والمداخل المفسرة لها. ومنذ أطلق على هذه الثورات بالربيع العربي لابد من تأصيل المصطلحات لتجلي الفهم:

أولا: تحديد المصطلحات:

إن الحديث عن مصطلح الربيع العربي حديث عن ربيع مفترض بل يجب السعي الي فهم جوهره، ولقد تباينت الآراء حول المصطلح من حيث المصدر ومقصود منه ونشأته ،وعلاقته بالمفاهيم القريبة منه لفهم ووصف التغيرات الجارية في على الساحة العربية .

1. الربيع: لغة:

احد فصول السنة الأربعة، بين الشتاء والصيف، ويشير أيضا لغويا إلى زمن الورد، وإلى جميع معاني الخير والنماء؛ ففيه يتغير مظهر الطبيعة، وتزهر الحياة[1]

[1]- بوتشيش ،إبراهيم القادري ،**الربيع العربي حلقة جديدة في التحقيب :الارهاصات التأسيسية لكتابة تاريخ غير مدون ،(التاريخ ،التحقيب التاريخي، التاريخ العربي ،الربيع العربي)**،مشاركة في مؤتمر ،التاريخ العربي وتاريخ العرب :كيف كتب وكيف يكتب –الإجابات الممكنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،ابريل ،2016،ص -ص108،107 .

النباتية وتخضر،الحظ في الماء للأرض، وفيه يعتدل المناخ، وتتدفق الأمطار التي تشي معاني مياهها بالتجدد والتغيير أيضًا، وتدرك فيه الثماروربيع العمر، وقوة الشباب وفتوته. وهذا ما يعكسه النص القرآني بشأن رؤيا ملك مصر ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[1]:، كناية عن الأمطار التي تأتي لتحيي الزرع بعد سبع سنوات عجاف[2]

2. الربيع العربي كمصطلح:

تتباين الآراء حول مصدر الربيع العربي :فمنهم من نسبه إلى الفيلسوف الأمريكي والأستاذ الجامعي (جورج سنتيانا)، الذي توفي عام 1952م،وكان يقصد منه حياة غير محبوبة، أو عمل غير مرغوب فيه إلى حياة وعمل أفضل،[3] إذ فيما كان يلقي محاضرته في أحد فصول الربيع، نظر فجأة إلى الحديقة، ثم شرد بذهنه، وقال لطلابه: عفوًا لن أستطيع استكمال المحاضرة، لأنني على موعد مع الربيع، فجمع أوراقه وكتبه وحمل حقيبته وغادر القاعة على التو، وبذلك صارت عبارة الفيلسوف الأميركي تُطلق على من يمتلك الشجاعة التي تُمكّنه من الإقدام على التغيير، ومن لا ترضيه حياته.

في هذا المنحى، يُرجع البروفسور ساسر مصطلح "الربيع العربي" إلى أصل أوروبي ويربط خيوط بداية ظهوره ب"ربيع الأوطان"(عام1848 ، أو "ربيع براغ "عام 1968)، ثم ربيع أوروبا الشرقية الذي ميّز أواخر الثمانينيات بعد انهيار قلاع الشيوعية وأفول الأنظمة الاستبدادية فيها تحت ضربات الحركات الاحتجاجية التي أطّرت عملها تحت شعار الديمقراطية العلمانية، ما يجعل الربيع العربي، بحسب هذا التصور، تجربة مماثلة للتجربة الأوروبية وآخرون نسبوه إلى صناع القرار الأمريكي لأغراض وغايات سياسية. مثل ما يذهب إليه الكاتب نايف علوش، إذ يقول ظهر: المصطلح لأول مرة،على لسان كبار صناع القرار السياسي[4]

---

[1] الاية الكريمة من القران الكريم **"سورة يوسف"** 49

[2] بوتشيش ،إبراهيم القادري ،**الربيع العربي حلقة جديدة في التحقيب :مرجع سابق**، ص108،107 .

[3] فيصل محمد عبد الغفار ،**الربيع العربي** ،ط.1(الاردن :الجنادرية للنشر والتوزيع ،2016)،ص.7

[4] بوتشيش ،إبراهيم القادري ، **:مرجع سابق**، ص106،108

الأمريكي،على إثر الانتفاضات الشعبية، التي جرت على الساحة العربية، والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي الراهن بناء على هذه الخلفية التاريخية، كان الغرب هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الحركات الاحتجاجية التي جرت في المنطقة العربية في خلال عام 2011.

وكانت صحيفة **الإندبندنت** البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح مع ذلك، فإن مصطلح الربيع استُعمل بانتقائية من الغرب بحسب ما يوافق معاييره الخاصة .

عنوان براق يكتنفه الشك والريبة، فلم ينعت به الثورة الإيرانية التي أسقطت نظام الشاه بحركة احتجاج سلمي عام1979 ، لأن النظام الإيراني آنذاك كان حليفًا استراتيجيًا لأميركا،كما لم توصف به ثورة الفلبين التي أطاحت فرناند ماركوس، أحد أيقونات الدكتاتورية العالمية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة من الدلالات والمعاني الرمزية التي تنهض قرينة على أن الربيع العربي يشكل حقبة جديدة، وانتقالً من حالة إلى حالة مغايرة، ما هو متداول في قاموس المعاني والرموز المرتبطة بمصطلح الربيع؛ فهو يحمل دلالات الشباب والتجدد والتفاؤل والأمل، ويفتح صفحة جديدة في مسار تاريخ الشعوب وتحرّرها سواء كان المصطلح محليًا أو وافدًا، وهو الأرجح، فالمهم–كما يقول السيميائيون – يكمن في اكتشاف معانيه ودلالاته التي تفيدنا في استثماره كعلامة لحقبة جديدة في التاريخ العربي.

ربما يصعب تصنيف الربيع العربي بالمنطلقات التي انطلق من قواعدها، والتطورات المتباينة التي آل إليها في خانة الثورات أو الانتفاضات أو الهبّات العفوية أو الانفجارات، ما يجعل مفهومه فضفاضا وتعبيرا مجازيا وحمّالً لجملة من المعاني لا يزال النقاش جاريًا بصددها.[1]

[1] بوتشيش،ابراهيم القادري ،المرجع نفسه ،ص106-108.

من خلال استعراضنا دلالات هذه الرموز أن الربيع العربي يجسّد "التجديد" على المستوى الزمني، والتغيير على مستوى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، ما يذهب في اتجاه ما نعتبره حقبة جديدة في التاريخ العربي[1].

3. مفهوم الربيع العربي:

هو حركة احتجاجية وتظاهرات وانتفاضات شعبية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع2011،وبدات الشرارة الاولى من تونس في مدينة سيدي بوزيد تحديدا، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة بأعتى رؤوس الأنظمة السياسية الدكتاتورية في أيام قليلة، وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهير في كل الدول العربية "الشعب يريد إسقاط النظام"

4. دول الربيع العربي و نشأته:

دول الربيع العربي هي تلك الدول تمكنت فيها الثورات من اسقاط راس النظام او كافة شخوصه، ومن ثم دخلت في مرحلة جديدة لبناء نظم جديدة كما هو الحال في تونس وليبيبا ومصروغيرها،بينما الدول التي لم تتمكن فيها الثورات من تحقيق ذلك الانجاز أو تجاوز تلك المرحلة، كالبحرين واحتجاجات الكويت والسعودية ومسقط والعراق والأردن وغيرها فإنها لاتتدرج ضمن هذا المصطلح، كما ويعد اليمن في هذا السياق استثناء لان رأس النظام خرج وفق تسوية سياسية خليجية أي أن عملية إزاحة رأس النظام لم يكن بفعل الثورة مباشرة كما كان يطمح اليمنيون ويعتقد الكثير من المحللين أن الثورة في اليمن اجهضت، و هو شعور يشاطرهم فيه معظم الثوار في اليمن.

بدأت الثورات في الجنوب التونسي الذي كان الشاب بوعزيزي فتيلها (إضرام الشاب النار في نفسه) احتجاجا على الاوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين القوت لعائلته، و ماتمخض عن هذا الفعل الاحتجاجي من تعاطف وتضامن من جميع مكونات

[1] بوتشيش،ابراهيم القادري ،المرجع نفسه ،مكان نفسه.

المجتمع التونسي، بحيث أديا إلى هبّة عفوية فاندلعت بذلك الثورة في تونس انتهت بسقوط نظام زين العابدين بن علي وهروبه إلى الدولة السعودية في 14 كانون الثاني/يناير 2011 .

وسرعان ما انتقلت تلك الشرارة الى العديد من الأقطار العربية بعدها بتسعة أيام اندلعت ثورة 25 يناير المصرية فبدأت من قبل العمال في مدينة السويس ثم توسعت وامتدت إلى القاهرة وأسقطت رئيسها حسني مبارك، تلتها بأيام الاحتجاجات اليمنية في مدينة تعز ثم الصنعاء. واثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط النظام بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانا إسقاط الأنظمة في بعض الدول العربية مثل ليبيا اندلعت الثورة فيها في 17 فبراير وسرعان ما تحولت الى ثورة مسلحة وأسقطت الرئيس معمر القذافي.

وبعدها بشهر تقريبا اندلعت احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس 2011.وصولا إلى قرى درعا الحدودية في الجنوب السوري وتوالت الاحتجاجات في عدد من الدول العربية الأخرى مثل البحرين وعمان والمغرب والأردن وغيرها من الدول العربية بالإضافة إلى الانتفاضة في الكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا.

اندلعت تلك الثورات نتيجة لأسباب وعوامل داخلية قديمة تراكمت مع مرور الزمن مم أدى إلى احتقان الشارع لدرجة كبيرة جدا، و بمجرد ان حانت الفرصة الملائمة للانفجار، دوت ووصل صداها الى العالم كله. كما أن تلك الثورات والاحتجاجات لا تنحصر مهمتها في استهداف إسقاط النظم السياسية القمعية القائمة فقط، وإنما تسعى الى أن تستبدل بها نظما ديمقراطية تحقق ما عجزت عن تحقيقه تلك النظم الفاشلة عبر الشراكة الشعبية الواسعة وهي الغاية القصوى من الثورات الربيع العربي وإسقاط النظم القائمة هي الخطوة الأولى في المشوار الشائك والطويل .[1]

[1] اسامة عبد الرحمان ،**الربيع العربي وعلاقته بالامن القومي** ،(الجيزة :هبة النيل للنشر والتوزيع ،2013)،87،77.

ثانيا :حول مفهوم الثورة :

طرحت العديد من التساؤلات نفسها حول مصطلح الربيع العربي هل هو حراك أو تغيير أو ثورة أو غيرها من المصطلحات، ويمكن اعتبارها تأسيس أرضية للفوضى، لذلك سنحاول عبر الصفحات هذا العنصر أن نميز بين المفاهيم واصلها ثم التمييز بينها والتي تصب في نفس السياق الدلالي .

1-مفهوم الثورة:

تعتبر الثورة من المصطلحات التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ، لكنها لم تحض بتعريف شامل جامع وهذا راجع الى الاتجاه الذي يتبناه المفكرون الثورة،غالبا ما ارتبطت بثورات الشعوب ضد الاستعمار أو ضد الأنظمة الاستبدادية (ثورات التحرر الوطني) إلا أن المفردة لا تقتصر على هذا الجانب فقط، بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغيرا جذريا سواء كانت أوضاعا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية،لكن تتفاوت سواء في الفواعل الاجتماعية للثورة أو في درجة العنف المصاحبة لها أو في نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها .

إن المصطلح المعاصر للثورة، فهي ليس خروجا عن الجماعة بل خروجا لطلب الحق، وقد يحمل الخروج معنى القوة والعنف لأنه يخرق بعض ما هو قائم من القوانين والأعراف، كما أنها تعبير عن تغيير مفاجئ وسريع لنظام سياسي يؤدي إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم والنخبة التي تمثله، وتعويضه بنظام جديد تتبعه نخبة جديدة تختلف عن القديم من حيث الفلسفة السياسية وطريقة الحكم ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى التفاف الفئات بأخرى حولها.[1]

وغالبا مايتم قمع تلك الحركات أو يتم الاستجابة لبعض مطالبها من غير أن يؤثر ذلك على النظام السياسي والنخبة الحاكمة،أي انهيار النظام الحكومي القائم دون المساس بشخصية

[1] طيار محمد رضا ،**أثر قيام الثورات العربية على تغيير الانظمة السياسية في العالم العربي ، دراسةمقارنة،(تونس-مصر)** ،ط1(القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2016)،ص 38-41.

الدولة ومؤسساتها وكادرها في مختلف المجالات، ولا تؤدي إلى إنهاء العمل بالتشريعات السابقة عليها بطريقة فوضوية، وخاصة الايجابية منها وذات الصلة بالحياة العامة.

فليس كل ما في النظام القديم هو بالي ويستحق الإبادة،فهذا النوع من السلوك التدميري للدولة برمتها وإعاقتها من العمل مجددا.

ويعد مفهوم الثورة " REVOLUTION"ايضا من المفاهيم المهمة والمحورية في علم الاجتماع السياسي حيث افرد له الباحثون مساحات واسعة للدراسة والتحليل، وخاصة انه يتضمن مجموعة من العمليات التي يترتب عليها تغيرات جذرية في نمط المجتمع وخصائصه، و مايترتب على ذلك من تحول في مجمل العمليات التي تحدث في الحياة الاجتماعية وهدا ما أكد عليه "Riter " ان كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، والأفكار الثقافية التى توجد في حياتنا في الوقت الراهن هي نتاج الثورات الثلاث الكبرى وهي الثورة الفرنسية،والثورة الصناعية،والثورة الامريكية وهذا ما اكد عليه كلا من **انتوني جيدنز ، و حنا اردنت**[1]

وتعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بانها "التغيرات الجذرية للبنى المؤسسية للمجتمع،تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم أيديولوجية والذي ينتج أقصى قدر من حقوق الإنسان والحرية ت واهداف الثورة ،وقد تكون الثورة عنيفة دموية ،كما قد تكون سلمية ، كما يمكن ان تكون مفاجئة سريعة او بطيئة تدريجية.[2]

➢**المدلول اللغوي لمفهوم الثورة:** الثورة في اللغة العربية: من الفعل ثار، يثور، ثورة، وتعني في الأصل الهيجان، أو اشتداد الغضب والاندفاع العنيف، ثارت أعصابه أي فقد السيطرة على أفعاله [3] استخدم العرب كلمة "الثورة "بمعنى الغضب والانتشار والهياج ومن ذلك

[1] طيار محمد رضا ،مرجع نفسه ،ص-ص،38-41.
[2] كربوش احمد،**الاطرالنظرية المفسرة للحراك العربي**،مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية،ع4،(مارس،2020)،ص،51.
[3] طيار محمد رضا ،مرجع سابق،ص45.

اشتقاق اسم الثور–ذكر البقر– لغلبة الهياج عليه كما استخدم اشتقاق كلمة الثور بمعنى السيد أيضا.

ومنه قول ابي طالب كرم الله وجهه (اكلت يوم اكل الثور الابيض) يعني عثمان بن عفان بوصفه سيدا .[1]

هناك أيضا الثورات الحضارية التي تشير الى التغيرات أو التحولات التي طرأت على الإنسانية وعلى مسار تطور البشرية مثل الثورة الصناعية والثورة العلمية، والالكترونية ،فضلا عن المعلوماتية،وما شابه ذلك كما هو معتاد في انتشار المصطلحات عبر غلبة استخدامها الواقعي بغض النظر عن اشتقاقها لغويا .[2]

➢المعنى اللاتيني:"Revolution "

هو تعبير فلكي الأصل شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم "كوبر نيك –1473–1543–" عل حركة الدائرة المنتظمة والمشروعة للنجوم حول الشمس ولما كانت هذه الحركة لا تخضع لسيطرة الإنسان ولتحكمه فقد تضمنت الثورة معنى الحتمية اي انه فوق مقدور البشر مقاومتها،ولقد استعمل هذا الاصطلاح أيضا لدلالة على التغيرات المفاجئة والعميقة التى تحدث في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كانوا قبل ذلك يستعملون تعبيرات أخرى مثل، التمرد، العصيان، والفتنة، وغيرها

الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الثورة :➢

تختلف رؤى المفكرين لمفهوم الثورة لتنوع الفهم للمصطلح وتنوع اقترابات المفكرين، كل حسب ايديولوجيته واختصاصه.

[1] حاول توفيق الحكيم "1898-1987" في كتابه ثورة الشباب ان يميز بين الثورة والهوجة في محاولة اصطلاحية للتمييز عن الهيج،فالهوجة تقتلع الصالح والطالح معا،كالرياح الهوج التي تطيح بالاخضر واليابس معا،اما الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة وتقضي فقط على البالي المتهافت،المعوق للحيوية،انظر الحكيم ،**ثورة الشباب**،مكتبة مصر،1988،ص11(**.تعريف الهوجة:هي الضربة العنيفة الغير المترو ى فيها)**

[2] Johan.Eriksson،Giampiero Giampiero Giacomello**"Th Information Rovolution Security and InternationalRelation "World Politics** ،Vol،(27) ، No 3.3-April-2000،p.21.

ان امثال **تشالز تيلي – كرين بيتون –يوري كرازين**[1]، ان الثورة هي "نتاج صراعات سياسية و اجتماعية، تنتقل خلالها السلطة من فريق إلى آخر "ويتم هذا خلال عمليتين

الاولى: وهي **الوضعية الثورية:** تأتي على خلفية الأزمات المجتمع خاصة الأزمات السياسية والاقتصادية ،وترتبط هذه العملية بثلاثة عوامل هي :

بروز تحالف يطالب بالسلطة ويسعى لها بالاعتماد على التناقضات الموجودة في الدولة، وحشد افراد خلف هذا التحالف ومطالبه، وعجز النخبة الحاكمة عن القضاء على التحالف الذي يسعى الى السلطة

الثانية: هي النتيجة الثورية: وتتضمن عملية انتقال السلطة والقضاء على سلطة الحكم القديمة.

يتفق مع **تيلي** كل من **كرايزن** و**برينتون** الذي عرف الثورة في كتابه "**تشريح الثورة** بقوله "أنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي الى بنيان أخر، كما أكدت "**ثيدا سكوكبيل** "في كتابها "**الدول والثورات الاجتماعية** "ان الثورات هي إحداث تحولات سريعة ورئيسية في حالة المجتمع والبنية الهيكلية لطبقاته.

وتميز "**سكوكبيل** "بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية على اعتبار ان الاولى هي التغيير في مؤسسات الدولة ، مثل الثورة الامريكية، بينما الثورة الاجتماعية هي تغيير للبنية الاجتماعية بأكملها مثل الثورة الصينية.

هناك فارقا بين الثورات الاجتماعية والثورات السياسية، حيث هذه الأخيرة التي تغير النظم السياسية للدول، دون أن تصحب هذا التغير تحولات جوهرية في شكل المجتمع وعلاقاته الداخلية أي لا تؤدي بالضرورة الى تحولات اجتماعية .

[1] طيار محمد رضا ر،مرجع نفسه،ص-ص،46-49

أما الثورة الاجتماعية تؤدي الى تحولات كبرى في العلاقات الاجتماعية داخل الدولة اي تقود الى تحولات سياسية ،لأنها عادة ما تنبثق عن جذور سياسية .[1]

ثالثا : الثورة والمفاهيم المتشابهة :

1-الثورة والانقلاب:

الانقلاب هو انتقال السلطة من يد فئة قليلة الى فئة قليلة اخرى تنتمي الى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم أو على الاقل تشبهها. عن طريق استخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع، او توزيع عوائد النظام السياسي اي انه تغيير في اوجه حال الحكام دون تغيير في احوال المحكومين.

والانقلاب نوع من انواع التمرد، وغالبا ما يكون الانقلاب باستيلاء العسكر على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين والسلطة هنا هي الحكومة. ان النخب المتصارعة المنقلبة على بعضها تحاول إعطاء الشرعية لبعضها لحركتها ،بقولها إنها نابعة من الإرادة الشعبية وتسعى لتحقيقها.

2-الثورة والحركة الاجتماعية:

عرف "لورانز فون شتاين "الحركة الاجتماعية في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789الى1850 "بانها :محاولات البوليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية ".

وقال" رودرف هيبرل": بان الحركة الاجتماعية تهدف الى احداث تغيرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام وخاصة في المجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل.[2]

كما يمكن تعريفها : ذلك الجهد الموحد والمتصل بين مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة بين أعضائها ويكون الجهد نحو تعديل او إبدال او هدم نظام اجتماعي قائم .

[1] طيار محمد رضا،مرجع سابق،ص-ص،46-49.

[2] على داوود وفاء " **التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها**" من الموقع : يوم 10-06-2021 على الساعة 23:58. http://almaraka.net/spip.php?page=article_article=77

اما "بول ويلينكسون:وضع عناصر للحركة الاجتماعية :

هي حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة ولا تستبعد الحركات العنيفة غير القانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع ،وبناءا على هذا فهي تختلف عن الحركات التاريخية .ولابد أن تتضمن حدا أدنى من التنظيم.

التزامها بالتغيير يرتكز على الإدارة الواعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة، وتكون الحركة الاجتماعية في البداية ضعيفة التنظيم ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل والأهداف وسرعان ما تأخذ الطابع المنظم من حيث القيادة، وتقسيم العمل والقيم والأهداف،وكلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلا أكثر تنظيما،وانطبعت بتقاليد مميزة كما تتميز بقيادات مستقرة وتتدرج في الوظائف وتتحدد قيمها وقواعدها الاجتماعية أكثر وقد قسمها بلومر الى:حركات عامة(مثل حركات عالمية ونسائية)

حركات خاصة مثل (حركات مضادة لنظام الرق)، وحركات التعبير مثل (الحركات الدينية وحركات تجديد) و(أساليب وأنماط في المعيشة واللباس).

إن الحركة الاجتماعية أهداف قد تختلف وتتباين فقد يكون هدفها قلب نظام الحكم القائم ،أو تحريم الخمر ،أو اعتراف بالحقوق السياسية للمرأة ،أو إلغاء حكم الإعدام أو إلغاء أسلحة النووية .وبما أن الأهداف تختلف من حركة إلى أخرى فان الإمكانيات تختلف أيضا فقد تبدأ من نشر أفكارها والضغط بوسائل الإعلام والمحاضرات وحتى الدعوة إلى ثورة العنيفة ومهما يكن فان الدعاية والتبشير هما الميزة الواضحة للحركة الاجتماعية.[1]

3- الثورة و الاصلاح :

يفصل بين الثورة والاصلاح الأساليب التي يستخدمونها لتحقيق النتائج التي يرغبون بها،فالإصلاح هو ببساطة تحسين من خلال إجراء تغييرات في الظروف الحالية.ويشمل التعديل في القوانين والممارسات والسياسات وغيرها من دون الإطاحة بالحكومة بشكل

[1] على داوود وفاء، مرجع سابق.

كامل،وعادة ما لا تتضمن الإصلاحات احدات تغيرات جذرية.اي بقاءهيكل السلطة في البلد نفسه على الرغم من إدخال تعديلات عليه، بهدف خلق المزيد من الاستقرار،وإحراز الإصلاحات بقصد القضاء على القضايا الاجتماعية الملحة مثل الفقر والتشرد و استخدام المخدرات وغيرها.لكن بعض الإصلاحات يمكن أن تحدث تغييرات ايجابية في المجتمع والبعض الاخر لا يزال غير فعال أو حتى يزيد من سوء الحالة .[1]

4-الثورة والانتفاضة:

لفهم الثورة اكثر لابد من التمييز بين الثورة وبين المصطلحات المتشابهة، مثل الانتفاضة،فنجد في كتابات الاجتماع الثورة، أن الفرق يكمن في كون الثورة تكون سريعة، عكس الانتفاضة التي تمتد لفترة زمنية أطول،فثورة 1830 في فرنسا كانت بمثابة انتفاضة لأنها امتدت لمدة 18عشر سنة.وهذا التمييز والانتفاضة لا يتناقض مع ما وصفت به الانتفاضة، من حيث كونها وسيلة خاصة للاستحواذ على السلطة بالقوة وان الثورة حدث مفاجئ يؤدي الى تغيير راديكالي يقطع الصلة بالماضي،ويؤسس لنظام يلبي مطالب الثوار الذين هم الشعب وليست نخب متصارعة في بنية النظام.

ان تداخل المفاهيم تحتاج لتعريف يري في الثورة عملية تحول مجتمعي وسياسي واقتصادي،وفي نخبتها الجديدة غير المركزية وغير الأيديولوجية وغير المؤسسة فرصا أكبر في مشاركة الجماهير في اختيار نظامها الجديد،ويرفض في الثورة استثنائية قوانينها وإجراءاتها ومؤسساتها في المقابل مبدأ القانون واحترام حقوق الإنسان لكل المواطنين دون أن يكون لقناعاتهم السياسية والدينية والاقتصادية تأثير في مواطنتهم. [2]

[1] ابو عون اسلام نزيه سعيد،**تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي،رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،2017 ص-ص،19-23.**

[2] ابو عون اسلام نزيه سعيد، مرجع سابق.

5-الثورة والحراك السياسي:

لفظ الحراك مشتق من مصدره الحركة، والتحريك بفعل- فاعل والحراك من الفعل حرك، يُحرك تحريكا، حراكا، ويقصد به الانتقال والتغيير من موقف أو رؤية إلى أخرى في الغالب تكون أفضل وأحسن، ولفظ الحراك في الانجليزية ترجمة لمصطلحMobility.

وقد اهتمم المختصين في علم الاجتماع أهمية قصوى بمعالجة مصطلح الحراك، من زوايا عدة تعكس تعددية الحقول المعرفية التي تناولته، حيث استخدمه السوسيولوجيين للإشارة إلى الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي، فالحراك عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى آخر، وفي هذا الإطار عرفه كوفمان Kaufmanبأنه " ظاهرة تخص المجتمع الحضري بوجه خصوص، الحراك سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي ،ولا يعتمد الحراك على الفرصة المتاحة فحسب، وإنما يعتمد كذلك على الدوافع الشخصية، حيث يسعى الفرد للوصول إلى مستويات أفضل، ومن جهته عرف سوركين Sorkinالحراك باعتباره تحول الشخص لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة ولأي شيء يمكن خلقه وتكييفه عن طريق النشاط البشري من حالة الى اخرى.

أما عن الحراك السياسي Political mobility هو الوسيلة التي بموجبها الانتقال والتحرك من موقف سياسي لآخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي من أجل إبراز قضية سياسية أو اجتماعية في المجتمع، عن طريق النضال بغض النظر عما إذا كان هذا الانتقال مع أو ضد السلطة، كما يأخذ الحراك السياسي مفهوم النشاط السياسي للفرد أو الجماعة داخل الوطن أو خارجه ويأتي هذا كرد فعل على الظلم والاستبداد، ويعد أداة لتحقيق المطالب والوصول إلى التغيير المنتظر عن طريق النضال السياسي.[1]

[1] ازروال يوسف **"الانتقال الديموقراطي لدول الربيع العربي** ،مجلة افاق علمية ،ع03 ،(06-2019)، ص ص،(9،10).

المبحث الثاني : مشروعية الثورة و اهدافها :

انطلاقا من تعقد الظاهرة الثورية وتشابك أبعادها، تعددت المداخل النظرية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المفسرة لها فكل نظرية اقتربت منها من خلال زاوية معينة.

لبث المدخل الاقتصادي في تفسير الثورات لعقود طويلة أين ركزوا على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ذلك، وعند عجز البعد الاقتصادي على التحليل، ظهرت مداخل أخرى للتفسير غير الأبعاد الاقتصادية، المتمثلة في المدخل الاجتماعي الذي أكد ان التهميش الاجتماعي المبني على استئثار قلة من الأشخاص بثروات البلاد وبالتالي الاستحواذ على السلطة وحرمان أغلبية الشعب من ابسط حقوقهم الأساسية .[1]

وثمة اتجاه أخر من النماذج النظرية النفسية التي أكد مفكريها أن الأسباب النفسية تمهد للتفكير في الثورة مثل الأوضاع المزرية المجتمعية التي تولد لديهم ذلك من خلال الاتصال الثقافي والفكري مع الآخرين ، فاليأس والتذمر وعد المساواة وعدم رضا الشعوب عن السلطة السياسية كلها عوامل نفسية مؤدية للثورة .[2]

ويمكن القول وجود اتجاهين لتفسير الثورة الاول متعلق بالرؤية التقليدية والاخر الرؤية المعاصرة .

أولا :النظريات التقليدية : كل نظرية اقتربت من الثورة من خلال وجهة نظر معينة ولها مداخل فرعية ومداخل رئيسية لدراستها.

[1] طيار محمد رضا ،المرجع ،مرجع سابق ،ص52،53.

[2] David،Close &Carl Bridge **Revolution :A History Of The Idea** ،London and Sydeney University ،Croom Helm Press،1995،PP،147-. 148،

✓ **النظرية الاقتصادية :**

ركز الكثيرون على الأسباب الاقتصادية لقيام الثورات ومنهم "**سان سيمون** "الذي لاحظ أن البؤس الشديد والأزمات الاقتصادية على مختلف أشكالها ليست وحدها المسؤولة عن قيام الثورات بل تنشأ أيضا عن طريق التذمر وعدم الرضا الجماهير عن السلطة السياسية القائمة الغير قادرة على إرضاء توقعات الشعب، وبالتالي تحرك الجماهير نحو الثورة.

وهناك ايضا نظرية **الحرمان (نظرية الحرمان المطلق)**:يشمل الحرمان التعليمي والوظيفي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن **(الحرمان النسبي)** الذي يقول عنه "جور"،"Gurr"،انه هناك تناقض كامن بين مستوى المعيشة الذي يستحقه الفرد حسب رأيه وبين مستوى المعيشة الذي هو قادر على تحقيقه فعليا (تصور نسبي) بالإضافة إلى ما سبق ذكره (الأزمات الاقتصادية)على مختلف أشكالها .

بينما اختلف معهم **(كارل ماكس)**:الذي رأى أن بداية الثورات جميعا مهما اختلفت أشكالها هي ذات طبيعة واحدة سببها الأوضاع الاقتصادية المتمثلة في علاقات الإنتاج والتوزيع وتنتهي بثورة البروليتاريا .

1- **النظريات النفسية:** اعتمد علم النفس على مدخلين لتفسير ظاهرة الثورة هما:

2- المدخل النفسي: يركز هذا المدخل على الأبعاد النفسية المؤدية إلى الثورات التي تنطلق من أسس نفسية بحتة وغالبا ما ترتبط بالفرد كوحدة للتحليل، ويمكن جمعها في نظريتين أساسيتين**(نظرية الغرائز ونظرية الإحباط)**.[1]

[1] طيار محمد رضا ،المرجع ،مرجع سابق ،ص،54،53.

- **نظريات الغرائز:**
- **نظريات الغريزة العدوانية :**

اعتبرت تلك النظريات أن العدوان البشري هو أساس جميع النظريات النفسية، وان اختلف علماء النفس حول طبيعة العدوان وأسبابه ويعتبر كلا من: **(وليم جميس – 1842-1910/ ووليم مكدوجل-1871-1938-) من** ابرز أنصار الغرائز في علم النفس .

- **نظرية الغريزة العدوانية الكامنة في الطبيعة الإنسانية :(لفرويد):**

تقوم على افتراض أن البناء النفسي للإنسان قائم على مجموعة من الغرائز، حب السيطرة والتسلط والرغبة في الانتقام والمخاطرة وهذا عائد إلى غريزة الحياة والموت الموجودة لدى الإنسان.

- **نظرية كبت الغرائز:**

من أنصارها "سوروكين" :إن أهم أسباب الثورة هو عجز القيم عن التوافق مع البيئة واستحالة إشباع تلك الغرائز ويحدد أنصار تلك النظرية ست أنماط للكبت (كبت التغذية ،الملكية ،المحافظة على الذات، الجنس، الحرية ،التعبير عن النفس).

ب- نظرية الإحباط –العدوان: يميل علماء النفس إلى إرجاع العدوان إلى عدة أشكال من الإحباط، وان نمو الصراعات ترجع إلى الإحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي ويؤكد" **فلوجل** "هذه الفرضية، أي أن الدول التي توفر الضروريات لشعوبها بصفة معقولة اقل عنفا من الدول التي يسيطر على شعوبها عدم الرضا ويؤكد أيضا "**اريك فروم** " أن العنف والتدمير يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط .[1]

[1] طيار محمد رضا ، مرجع سابق ،ص،55،56

✓ **النظرية النفسية الاجتماعية:** تركز هذه النظرية على السلوك الاجتماعي مثل

- **نظرية العزلة الإجتماعيية :**

والتي ترى أن التمرد السياسي يرتبط بالعزلة عن النظام السياسي، وعجزه عن تمثيل أفراد المجتمع واستيعابهم، ويمكن التنبؤ به من خلال اللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركة السياسية والتجاهل السياسي، أي إهمال مكونات المجتمع يؤدي إلى انعدام الثقة والوحدة والانعزالية، وغيرها من المشكلات المؤدية إلى حراك مجتمعي لحل العقبات الاجتماعية.

- **نظرية الميول والتقارب :**

تؤمن هذه النظرية أن الأفراد لديهم هدف محدد سواء من حب أو بغض اتجاه مشكلة اجتماعية، وهذه المشاعر المشتركة تقودهم إلى سلوك معين على قدر من التشابه وهذا ما عمد إليه علماء النفس لتفسيره ومن أهمهم "**بيركلاند رمانس** ".

ويمكن تعريف تلك الحركات بأنها :تحديات جماعية من قبل متضامنين ولهم غايات مشتركة وتفاعل مستمر مع النخب والسلطات .

ثانيا : النظريات المعاصرة: إن الرؤية المعاصرة لمداخل تفسير ظاهرة الثورة مختلفة ومنها :

- **نظرية التوقعات المتزايدة :Rising Expectation**

تعود هذه النظرية الى "**دى توكفيل** "الذي حاول الوصول الى قانون عام لحدوث الثورات منتهجا الثورة الفرنسية، حيث يقول أن الثورات تحدث عندما تنقضي فترة طويلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي ثم تليها فترة قصيرة من الهبوط الحاد.[1]

[1] طيار محمد رضا،مرجع سابق،ص،57،56.

وقد استنتج ذلك من مسببات الثورة الفرنسية، حيث أن هذه الأخيرة حدثت في وقت كان فيه الاقتصاد موضوعي أي أن الثورات لا تنفجر حين تمضي الأمور وتتدهور، بل إنها تحدث حين يعتاد الناس زمنا طويلا على الحياة في ظل نظام مستبد دون احتجاج، وترخي الحكومة قبضتها فيتصدون لها بالسلاح، أي أن الشعب لا يتحمل مظلمة واحدة إذا قدر له الخلاص منها.

يمكن تفسير ذلك بما يسميه الماركسيون "الخصومة الطبقية "أي أن الأفراد الذين يعيشون في فقر دائم ييأسون من المستقبل ويتحلون بالرضا، وعندما تتحسن أحوالهم يطمحون لمستقبل أفضل، والأسوأ من ذلك أن بعض الأفراد يزداد رخاءهم الأمر الذي يثير مشاعر الحقد لدى البعض ويشعرون أن التغيرات الاقتصادية قد تجاوزتهم ومع ذلك المشاعر الثورية لا تظهر بين الفقراء بل بين من سماهم **كرين برينتون** الأفراد المتمتعين بالرخاء والذين يتصورون أن الحكومة تعيق حقهم في التقدم.[1]

وحسب **تيد روبرت جور**"المتخصص في الصراعات السياسية وعدم الاستقرار يعتبر اكثر الفترات الحساسة في حياة الأمة تولد التمرد أو الثورات،ولا تنحصر في الفقر بل ذكرنا سابقا في الحرمان النسبي فنادرا ما يتمرد الفقراء المنشغلون في قوتهم بل بمجرد تحسن أوضاعهم يلتفتون حولهم، ويقارنون أنفسهم مع من هم أحسن منهم، وهدا الشعور بالحرمان النسبي يحثهم على الغضب والعنف.

إذن فالحرمان النسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما:

التوقعات والإمكانات التي ترتفع مستوياتها في مراحل معينة بعد أي تغير اجتماعي كالثورات

[1] طيار محمد رضا،مرجع سابق،ص،58،57.

فان كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق التطلعات بعد مرور بكارثة في الوقت[1] نفسه لديه القدرة على تحقيقها وهي تتفاوت بناء على عوامل عدة من مرحلة الى أخرى ولعل هذا ما يفسر ما حدث في التظاهرات الفئوية في تونس ومصر. [2]

يشير "**اريك ار ولف** "**Wolf** " عالم الانتربولوجيا أن التغيرات الاقتصادية الأخرى تثير الاضطرابات،حيث التحول من نمط الزراعة البسيط الى المحاصيل النقدية المعتمدة على الأسواق(التحديث الاقتصادي للزراعة) يؤدي إلى إفقار الكثير من المزارعين ودفعهم إلى الثورة مثل ما حدث في المكسيك وروسيا والصين والجزائر وفيتنام وكوبا .

- **نظرية اثر الانتشار Spill Over Effect :**

تستخدم النظرية الوظيفية الجديدة مفهوم الانتشار في عملية التكامل الوظيفي بين الدول من مجال لأخر، واستعمل هذا المصطلح في تحليل اثر التطورات التي تحدث داخل دولة ما على دولة أخرى متشابهة معها، من حيث مكوناتها وقدرتها وقوتها وأثرها على إقليم المحيط بها والنظام الدولي باعتبار وجود قضايا عابرة للحدود.وهذا ما يتوافق مع الثورة التونسية وانتشارها في البلدان العربية .

- **نظرية الدومينو :Domino Theory**

تأثير الدومينو "أو عدوى الثورات " ويرتبط هذا المنطق بما تحدث عنه صمويل هنتجتون في نهاية القرن العشرين عن موجات المد الجغرافي، وتراجع أهمية الحدود السياسية و الجغرافية، نظرية الدومينو هي أطروحة جيوسياسية تؤكد على أن ظهور أحداث معينة أو قيم

[1] كربوش احمد،الاطر النظرية الفسرة للحراك العربي،مرجع سابق،ص،62،61.
[2] كربوش احمد،المكان نفسه.

إيديولوجية معينة في دولة ما يمكن أن يؤدي أوتوماتيكيا إلى تفشي الأحداث نفسها والقيم الانتشار بطرقة فائقة لا يمكن الحد منها أو احتوائها[1]

لعبت نظرية الدومينو في العلاقات الدولية دور الحجة الجيو سياسية التي بررت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها التدخلية لاحتواء امتداد المعسكر الشرقي أثناء الحرب الباردة، واستعانت بها الإدارة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأمريكي والدولي بالتدخل العسكري الأمريكي في الفيتنام.

فنظرية الدومينو مستوحاة من تصفية قطع الدومينو المصفوفة الواحدة بعد الأخرى فإذا أسقطت إحدى هذه القطع ستحدث تفاعلات تؤدي إلى سقوط باقي القطع ،أي أن سقوط نظام سياسي معين في منطقة ما من العالم يؤدي إلى حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة[2] حيث تركز نظرية الدومينو على العامل الخارجي لإحداث تغير في دولة من خلال التأثير المتبادل.

إن التطورات الأخيرة في المنطقة العربية واستنتاجات العديد من المتتبعين بالشؤون العربية لها قدر كبير من المصداقية والمنهجية والصحة في هذا الطرح اي نظرية التتابع لتفسير الأحداث .

كما تعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، واستخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، ويشير هذا الطرح أن ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويتعدى إلى جيرانها من الدول وعليه فالتغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه العدوى .

[1] طيار محمد رضا ،مرجع سابق ،ص 60،61.
[2] كربوش احمد ،الاطر النظرية المفسرة للحراك العربي، مرجع سابق ص58.

بالإضافة إلى العديد من الافتراضات من بينها أن هناك قوة خارجية عن الدولة هي التي تدفعها للسقوط أي تدفعها لتغيير نظامها السياسي تغييرا جذريا ثوريا مع أهمية التفاعل الدولي، بالإضافة الى التأثير الثوري بين وحدات النظام الإقليمي يكون متقارب زمنيا وهو جوهر نظرية الدومينو في العلاقات الدولية. [1]

على الرغم من هذه التفسيرات إلا أنها تعرضت للنقد من المحللين بإعلائها للعامل الخارجي سواء للدول الأولى المتلقية للتأثير، أو في انتقال وانتشار التأثير في الإقليم نفسه عن طريق التفاعل الإقليمي، وهذا الافتراض يقلل اثر السياسات الداخلية في إمكانية إحداث التغيير، كما أن السياسية الداخلية هي التي تحدد كيفية التعامل والتفاعل مع المحيط الإقليمي القائم حولها.

- **نظرية اثر الفراشة :Butterfly Effect:**

هذا المصطلح الفريد يعود إلى العبارة الشائعة : عندما ترفرف فراشة بجناحيها في هونغ كونغ يمكنها أن تحدث سلسة من الزوابع في تكساس ..... !

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المستخدمة في نظرية الفوضى " **Chaos Theory**"ويرجع أصله الى نظرية فيزيائية ابتكرها "**ادويرد لورينتز** "1963" لتفسير الظواهر الطبيعية والأحداث المتواترة، التي نتج عن حدث بسيط لكن يؤدي في النهاية الى توترات تفوق حجمها الأول، ويدل ذلك على أن حركة بسيطة في جزء من العالم يمكن أن تغير العالم كله .[2]

هناك أيضا اتجاه يسمى نظرية الفوضى الخلاقة: يمكننا الحديث أيضا على تعريف مصطلح الفوضى الخلاقة :بأنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، فهي إحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع

[1] طيار محمد رضا، مرجع سابق،ص-ص64،62.
[2] طيارمحمد رضا،المكان نفسه.

سياسي يهدف اليه الطرف الأخر الذي أحدث الفوضى. وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه **صمويل هنتجتون** بفجوة الاستقرار وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن في ما هو كائن أو ما ينبغي أن يكون فتنعكس بضيقها أو اتساعها.[1]

فاتساعها يولد إحباطا ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحيانا غير متوقعة ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية واستيعاب تلك المطالب والمؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية تتعذر عليها تلبية المطالب وبالتالي تثير المزيد من الفوضى وهذا حسب هنتجتون يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة.

نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس نظريا على ثنائية التفكيك والتركيب تحويل الهويات الثقافية للجماعات الى هويات طائفية مسيسة وتجزيئية ومهلكة فإنه لابد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيا حسب **شاارنسكي**، لأنه ذلك سيخلق ديناميكية جديدة توفر الأمن والازدهار والحرية، إنه العلاج بالصدمة.[2]

ثالثا :الدوافع العامة لقيام الثورات :

تتباين الآراء علماء الاجتماع السياسي لتفسير أهداف الثورات والعوامل المسئولة عن قيامها:

1-التفسير الديالكتيكي : المادية التاريخية :

برز هذا المدخل في القرن التاسع عشر بين أحزاب ومفكر ي اليسار، وهو لا يزال سائدا في النظرية المادية التاريخية، ويرى أن الثورات السياسية والاجتماعية هي أدوات للتقدم الحتمي للبشرية، وتولد الثورات نتيجة لوجود تناقضات أساسية بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، وشكل

[1] كربوش احمد،مرجع سابق،ص،60،59.
[2] كربوش احمد ،المكان نفسه.

التملك الاحتكاري الخاص يؤدي الأمر إلى" أزمة سياسية"[1] تحمل معها نشوء حالة" ثورية "المتمثلة في الاضطرابات، والمظاهرات والاجتماعات والانقلابات مفسرة طبيعة المزرية الموجودة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وهذا ما تطرق إليه ماركس عن أسباب حدوث عصر الثورة في مرحلة معينة من تطور المجتمع، من خلال تناقض مع العلاقات الإنتاجية مع القوى المنتجة وهو أساس الموضوعي الاقتصادي للصراع التي تعمل على إنهاء النظام الاجتماعي القديم إن المساواتية هي العلامة الأبرز على التقدم في النظرة الليبرالية، حيث لا تكون الانتفاضات الجماهيرية تقدمية إلا عندما تكون موجهة ضد الحكام المستبدين، وهادفة لإقامة حكم حر.

وتشير النظرية" الماركسية اللينينية " إلى أهمية الحزب الثوري والثورة التي تعتبر الوسيلة لاستلام السلطة الذي يحل جملة من القضايا المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والتغييرات الجذرية التي يجب تحقيقها في المجتمع أي من القديم نحو الجديد .

ورأى لينين فيما بعد أن السيطرة الاستعمارية ونهبها واستغلال للشعوب المستعمرة هي مقدمات لقيام ثورات وطنية ذات طابع تحرري ضد الدول الاستعمارية، وعرفت هذه الثورات ب"ثورات التحرر الوطنية."[2]

2-**التفسير الوظيفي :**

ظهر هذا التفسير على يد مجموعة من الباحثين في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ومن رواد النظرية البنائية الوظيفية **سينموند نيومان ،وكرين برينتون ،وتشارلز جونسون وتالكوت بارسونز** لهم إسهامات مهمة في تفسير التغير الثوري حسب المدرسة الوظيفية [3].

[1] على داوود وفاء،مرجع سابق ،ص،9.
[2] على داوود وفاء ،المكان نفسه.
[3] طيار محمد رضا ،مرجع سابق ،ص 67

إن جوهر النظرية البنائية الوظيفية هو مفهوم القيم، والبحث عن منابع التغير داخل النسق الاجتماعي، حيث ترى أن القيم القائمة في النسق الاجتماعي التي لا تستطيع تفسير الصعوبات المحيطة لابد من تغييرها بقيم جديدة لها القدرة على الفهم والتفسير وهذا لا يحدث إلا عن طريق الثورة .

كما يرى أصحاب هذا التفسير أن دوافع الثورة ليست واضحة ومحددة المعالم نتيجة تفاعل الضغوط المؤدية الى حتمية التغيير في النظام السياسي والتركيبة الاجتماعية والتحكم في الملكية الاقتصادية وهي بمثابة طفرة في مسار التطور التاريخي القادرة على تغييرات رئيسية في النظام السياسي والبنيان الاجتماعي لتحرير الشعوب من الظلم والقهر والتطور نخو الأفضل.

يرى "**تالكوت بارسونز**" أن الثورة انحراف مرضي وطبيعي يؤدي الى خلخلة وزعزعة التوازن في بناء السلطة، أما" **روبرت مرتون** "يرى أن الإختلالات الوظيفية تؤدي إلى عدم الاستقرار والمردُّ هو الاستجابة لذلك ينظر **جونسون** الى الثورة على أنها محاولة لقهر الحكومة، ويجب على الثوري اغتنام الفرصة السانحة للنجاح فيها، وقد أعطى تصنيفات لمختلف الحركات الثورية ميز فيه بين التمرد الفوضوي، والثورة[1] الراديكالية والانقلاب التآمري ، والعصيان الجماهيري المسلح.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات، حيث لا تشير إلى مصدر الاختلال الوظيفي[2]، أو سبب التناقضات الاجتماعي، كما أنها لا تميز بين مظاهر الاختلال الوظيفي والتناقضات التي تظهر في أي مجتمع، سواء تلك التي تؤدي إلى الثورة أو التي لا تؤدي إليها ، وهذا التفسير لا يفرّق بين الثورة والثورة المضادة.

[1] علي داوود وفاء ، مرجع سابق ، ص09.

[2] تعرف الثورة المضادة بأنها الحركات التي ترفض ثورة ما ، وتعمل على إعادة الأمور والمبادئ السابقة إلى ما كانت عليه قبل الحقبة الثورية ، وعرفتها الموسوعة السياسية بأنها القوى السياسية العسكرية التي تحمل السلاح في وجه ثورة سبقتها بهد القضاء على إنجازاتها عن طريق إحياء المؤسسات والاقتصادية التي كانت قائمة قبل الثورة واسترداد الامتيازات الاجتماعية التي كانت تتمتع الطبقات المهمة وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها الظروف، ولكن رأت الموسوعة أن الثورة المضادة قد تكون سلمية ولكنها تؤدي نفس الغرض.

3-التفسير المحافظ (التشاؤمي):

ظهر هذا التفسير مع الثورة الفرنسية ومن رواده "**تيتشيه** "**وجوستاف لوبون** " الذين تأثروا بالفكر الإقطاعي التقليدي اللاهوتي أو الملكي، يتقاطع هذا التفسير مع المدخل النفسي لتحليل الثورة فيرى أن الثورة بمثابة إنفجارات وانفعالات جماهرية شبه بربرية خارجة عن السيطرة ومدمرة متناقضة غير واعية لما يحدث تعبر عن الحالة السيكولوجية ويشارك فيها اللاشعور الجمعي للشعب بكل ما تحويه من مظاهر رجعية تعبر عن العقلية البدائية التي تلاحظ عند الانهيار العصبي العام[1].

مفكري علم الاجتماع لأنها تعاملت مع الفقراء بعنصرية ووصفتهم بالرعاع والشر والعدوانية والغوغائية، مع ان هناك سلوكيات جمعية تتعامل سلميا مع المشكلات الاجتماعية وتحاول حلها بطريقة حضارية.

4- تفسير العلاقة بين الثورة والدولة:

تظهر علاقة الجدلية بين "**انهيار الدولة واندلاع الثورة** "حيث تشير الدراسات أن الثورة هي احد المتغيرات التي تؤدي الى انهيار الثورة، بينما تبين الثورات العربية بان الثورة هي نتيجة لانهيار الثورة، حيث انها نتجت عن فشل الأنظمة في مواجهة المطالب الاجتماعية المشروعة التي سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية وهنا تبدأ الطلائع الثورية المعنية بالتحرك ضد النظام السياسي، فهدف الثورة عندهم تغيير جذري وراديكالي كامل لتغيير السياسات والإجراءات و يتدعم موقف الطلائع الثورية، بالاستخدام الصحيح لوسائل التأثير على الجمهور، بالقيام بالانقلاب والثورة على النظام السياسي التي تجعلها تقود التغيير في المجتمع وان كانت طليعة الثورة غير نشطة وغير فعالة.[2]

[1] علي داود وفاء ،مرجع سابق ، مكان نفسه.
[2] طيار محمد رضا، مرجع سابق،ص،72،71.

هنا تكمن الخطورة، لأن النظام السياسي وقتها يسيطر على الثورة ويقضي عليها وهنا تستخدم الطلائع الثورية العنف للتنسيق وشحن مشاعر الجمهور ضد النظام، وهذا الميكانيزم من العوامل التي تعرضت إليها الدراسات السابقة لقيام وتأجيج الثورة .

أما عن الثورة وانهيار الدولة لقد حدد **كاتي كليمون أربعة متغيرات** لكي تدخل في مرحلة الانهيار، وان هناك علاقة طردية بين الأسباب والمخرجات وكلما تفاعلت فيما بينها سيكون الانهيار حتمي.

1-المتغير الأول :البيئة الخارجية الداعمة لاستمرار الدولة بصرف النظر عن تماسكها الداخلي.

2-المتغير الثاني : وجود أزمات اقتصادية حادة.

3-المتغير الثالث : تعبئة المجموعات التقدمية لتصبح محركا أساسيا للتعبئة السياسية.

4-المتغير الرابع :غياب تدوير النخبة أو استيعاب النخب الجديدة .

كما ان توافر أي عنصر من العناصر بصورة منفردة غير كاف لانهيار الدولة فلابد من توافرها مجتمعة .[1]

المبحث الثالث : مفهوم الربيع العربي (هل هو ثورة أم انتفاضة ؟)

أولا: دراسة وتحليل لجدوى مفهوم "الربيع العربي ":

ظاهرة جديدة في عهد دولة الاستقلال لم يألفها المحللون في تاريخ المنطقة العربية ككل لعدة اعتبارات، هذه الحالة ولدت فوضى مفهوماتية لا تقل أهمية عن ما خلفه الفعل. من خلال هذا المبحث نحاول أن نتعرض بالتحليل لبعض المقاربات المفاهيمية التي عرضناها سابقا، وذلك في سبيل الموضوعية المعرفية التي تساعدنا على فهم واقعنا المعاش

[1]طيار محمد رضا ،مرجع سابق،ص،73،72.

من هنا نحاول أن نقارب لمفهوم" الربيع العربي "فلسفيا ً، لنتوقف عند ذلك الفرق" المثير " بين" ربيع الشعوب "أو" ربيع الثورات "الأوروبي سنة 1848 ، وبين" ثورات الربيع العربي "سنة 2011.

إن ما حدث في ربيع الشعوب كان ضمن مفهوم الدولة– الأمة حيث أن مطالب" ربيع الشعوب" إنما كانت تدور في جوهرها حول هذه العناصر : بدأ السيادة القومية، إرادة الوحدة الوطنية، الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وإذا كانت لا تخلو من استحقاقات ليبرالية. أما "ثورات الربيع العربي "فهي من جنس أخر لأنها بأساس ثورات ما– بعد – الدولة الأمة "غير قابلة للمقارنة مع أي شيء آخر.

من هنا يمكن القول أن ما شهده العالم العربي ولد فوضى مفهوماتية تحتاج إلى جهد فكري كبير، تحتاج إلى رؤية من رحم الواقع العربي، يمكنها أن تأصل للظاهرة اكاديميا، وهو الأمر الذي يكون كفيلا بفهم واقعنا العربي عموما لفترة ما بعد 2011 [1] لأنه دون مقاربة فكرية عربية سنظل رهينة مقاربات استشراقية ثقافية، ومقاربات بنيوية متحيزة معرفيا.

الأمر الذي يجعل منها مقاربات غير مدركة للتحولات العميقة العربية ويجعل منها مقاربات" غائية "تحاول" تحيين "الحالة العربية وإسقاطها على ما شهدته أوروبا الشرقية.

وربما قد يحولها إلى مقتربات تشكيكية "في الفعل العربي، خاصة وأن البديل في المخيال العربي من أنظمة استبدادية هو أنظمة ذات توجهات إسلامية، فتنتقل بذلك حالة الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، لذلك نحن بحاجة إلى" مقاربة "من رحم الذات العربية بنظرة نقدية تجديدية، إذن نحن بحاجة إلى أركولوجيا " من خلال" الحفر "في الطبقات الفكرية المشكلة للعقل السياسي العربي.

[1] سعداوي عمر ، البعد الاقليمي للامن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)،جامعة باتنة 2019-2020 ،ص ص 133-136.

هذه المرحلة– أي منذ – 2011 شهدت في عالمنا العربي" فوضى "أمنية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى مفهوماتية /معرفية، وهذه نتيجة" تفاجئ "الباحثين والفلاسفة العرب بهذا الحدث الكبير في بعض الدول العربية والذي أطلق عليه إعلاميا" الربيع العربي"، فالبعض يرى فيه ثورة، والبعض الآخر" انتفاضة "وأخر" حراك "وغيرها من المفاهيم والمسميات التي أطلقت سواء بوعي أو بدون وعي

ثانيا: هل هي ثورة أم انتفاضة

إن مفهوم الثورة في" مفهوم الربيع " ليست فقط حاضرة بل إن حضورها عامل حاسم لدرجة يقوم بتحديد مسار التاريخ والحضارات، وهذا ما تؤكده العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة تأثير الثورة ودورها فالانعراجات الكبرى والقفزات التاريخية (وهذا ما تطرقنا إليه في التأصيل المفاهيمي).

فالثورة هي تغيير جذري على كل الأصعدة بما فيها الفكرية، وفيه مفاهيم مقاربة لمفهوم الثورة.[1]

يخلط البعض بينهما، ومن هذه المفاهيم نجد مفهوم" الحركات الاحتجاجات "أو الانتفاضة فهذه الأخيرة تشير إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسة السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا م للوضع الاجتماعي المنشود (تطرقنا إليه سابقا في التأصيل المفاهيمي).

فمن خلال أوجه الاستدلال المفاهيمي لكل من مفهوم" الثورة "و"الانتفاضة "يمكننا القول أنَّ ما أظهرته حركة الشارع العربي في الدول التي شهدت سقوط لأنظمتها الحاكمة يرقى لمفهوم "ثورة "لعدة اعتبارات نذكر منها هنا :أنَّ عملية التغيير لم تكن جذرية فما أنتجته هذه الحركات

[1] سعداوي عمر، مرجع سابق، ص ص141-143.

الاحتجاجية هو تغير على مستوى الهرم السياسي فقط، بدليل مطالبة الشارع العربي في دول "الربيع العربي " "بتنظيف" دواليب السلطة من" فلول "الأنظمة السابقة.

إلى جانب كل هذا هناك متغير أضحى يلعب دورا مهما لا يمكن إغفاله في تحاليل واقع الثورات المختلفة، وهو المتغير التكنولوجي، إذ أن التكنولوجيا المعاصرة اليوم تلعب دورا هاما ومؤثرا في الأحداث السياسية وفي قلب موازين القوى، وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والانترنت والتي اقتحمت البيوت دون استئذان، ولا جدال في أن التكنولوجيا عامل فعال في أي تحليل للسياسات، من هنا تبرز بشكل جلي مؤثرات التكنولوجيا الاجتماعية والإعلامية التي غدت اليوم عاملا يتجاوز كثيرا مؤثرات العامل الجغرافي في التأثير في الحدث السياسي وتحريكه كما فعلت أجهزة الاتصال الحديثة) الانترنت، الفايس بوك، التويتر، اليوتيوب (في إثارة الرأي العام في بعض الدول العربية التي عرفت سقوط أنظمتها.[1]

[1] سعداوس عمر، مرجع سابق، المكان نفسه.

خلاصة الفصل :

خلط كبير في تحديد المفاهيم التي يمكن إطلاقها، فتارة نجد الباحث يستخدم مفهوم الثورة وآخرين يستخدمون مفهوم الفوضى، الاحتجاجات...الخ، في النهاية نتوصل إلى أن الإشكالية مرتبطة أساسا في التحيز النظري الحاصل، فأغلب المقاربات التي قدمت كانت منطلقة من تصور غربي كان نتاج تجربة أوروبا الشرقية، في حين الحالة العربية تختلف اختلافا كبيرا كما سبق الإشارة إليه

لا يمكن ربط مقاربة معينة دون أخرى، كما أن ما قدمته هذه الحركات ليس تغير إيديولوجي ولم تقدم حركة فكرية وفلسفية جديدة، بل ما أنتجته هو تحول موازين قوى الحكم من خلال بروز طرف كان يعاني القهر السياسي مثله مثل غيره من التيارات التي عانت القهر في عالمنا العربي، فكانت الحركات الاحتجاجية في الدول العربية متنفسا لهذه التيارات والنتيجة هي وصول جزء من هذه التيارات للسلطة لذلك نرجع إلى المقاربة الفلسفية نجد أن الحالة العربية بحاجة إلى مقاربة سوسيولوجية عربية من رحم الذات قادرة على تفسير هذا السلوك.

الفصل الثاني

تحليل دور الهياكل السياسية والعوامل الإقتصادية في ثورات الربيع العربي

تمهيد:

إن الاستثناء العربي والمتتبع له يجد أن هناك تراكمات بلغت منتهاها في النفوس، وهي الذريعة الموصلة للغاية وهي مزيج من العوامل تراكمت على مدار العقود وحان الوقت لتصرخ ولازالت تتفاعل، كل ذلك يقع على تفسيرات تشمل عدة محركات وهياكل رئيسية لجميع الاحتجاجات والتظاهرات في عالمنا العربي.

تثير المسارات المختلفة التي تتخذها الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ مطلع العام 2011،الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة هناك خصوصية لكل ثورة كحدث سياسي و ثقافي، فليس هناك مجتمعات تتطابق مع بعضها، و نتيجة لذلك ليس هناك ثورة تتشابه تماما مع ثورة أخرى، قد يكون هناك تشابه في الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة، لكنها تختلف بحسب طبيعة البلد التي قامت الثورة به وبتعدد وتعقيد مسارات التحولات والاختلاف الواضح بين نتائجه من ناحية أخرى، كما أن هناك مؤثرات وعوامل في جميع المجالات بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية دورا في عمليات المرحلة الانتقالية التي توصف بأنها طويلة الأمد، لذا يصبح من الصعب استنساخ تجربة لدولة أخرى وعلى هذا الأساس دراستنا للفصل التالي:

المبحث الأول: الأسباب المؤدية إلى الربيع العربي وخصائصه.

المبحث الثاني: عينات عن الربيع العربي (تونس –ليبيا)

المبحث الثالث: الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل في كل من تونس وليبيا.

المبحث الأول: الأسباب المؤدية إلى الربيع العربي وخصائصه

بالنظر إلى شمولية الأسباب والخصائص والدوافع التي تقف وراء احتجاجات الشارع العربي، جعلنا ندرك أن هناك من الأسباب التي اشترك فيها الجميع وهي ما نسميه الأسباب الرئيسية الكبرى. وهذه الأسباب يمكن إسقاطها على جميع دول الربيع العربي والمتمثلة في الأسباب الداخلية، قد يكون في دولة دون أخرى. وهي ما نسميها بالأسباب الفرعية كما لا نغفل عن الأسباب الخارجية التي ساهمت هي الأخرى في هذا التحول العربي على هذا الأساس دراستنا لهذا المطلب:

أولا: الخصائص والأسباب للربيع العربي:

1- خصائص ثورات الربيع العربي:

قبل الحديث عن الأسباب هناك خصوصية لكل ثورة كحدث سياسي وثقافي سنشير إلى خصائص التي اتسمت بها هذه الانتفاضات العربية عن غيرها:

أ – إذا نظرنا إلى الذين فجّروا الثورات العربية وقادوها، من الواضح أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية لا يهتم هذا الجيل بالإيديولوجيا، أو الأحزاب السياسية التي لم تستطع أن تركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن العربية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إذ أنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عمليا ونظريا، فشعاراتهم كلها براغماتية وملموسة"ارحل" نضيف أيضا عامل الشباب الذي تصدر قيادة هذا الحراك مع العلم بان معظمهم خريجو جامعات، ومن حملة الشهادات العليا الذين ارتفعت بينهم نسبة البطالة.[1]

[1] المديني توفيق ، ربيع الثورات الديمقراطية العربية،(المستقبل العربي، العدد 386 ، أبريل 2011)، ص،117 .

ب – لقد دحضت الثورات العربية الادعاء الذي بُني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي.

ج–التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، حيث امتازت مختلف الحركات الاجتماعية بتوزيعها، إذ بدأت في جزء من البلاد ثم انتقلت لمختلف أرجائهم من شماله وجنوبه فيشار مثلا للثورة التونسية أنها انطلقت في الجنوب التونسي ثم انتقلت إلى الشمال والعاصمة.

ح– في ظل انعدام الحرية، وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في معظم الدول العربية إلى الثورة، وشكّلت شبكة الانترنيت الفضاء والملاذ لحريتها.

خ– إن السمة الغالبة لمختلف الأسباب التي ساعدت على اندلاع الانتفاضات العربية هي الطابع الاجتماعي والأخلاقي للمطالب التي رفعها الشباب، وهي نفسها التي بقيت لعقود غير مفعّلة على مستوى النخب، هذه الأخيرة التي بقيت متقوقعة في نقاشاتها الأيديولوجية البيزنطية التي لا يهتم بها الشباب الحالي، وهو الشيء الذي جعل هذه النخب بعيدة عن تحقيق رغبات المجتمع وضعيفة في تجنيد طاقاه[1].

ثانيا: الأسباب الداخلية:[2]

1–الأسباب الداخلية:

أ–الأسباب السياسية:

نظرا لتفاقم الأزمات وتزايد الفجوة بين الدولة والمجتمع، التي تكاد أن تصل إلى حد القطيعة بين الشعب والنخب الحاكمة، يتوجب علينا التطرق إلى الأزمات التي يعاني منها الأنظمة السياسية العربية استنادا إلى التحليل الذي قدمه كل من لوسيان باي وجوزيف لابالومبار لأزمات النظام السياسي والتي تشمل:

[1] المديني توفيق، المرجع السابق، ص ص، 17-119.

[2] عيد عبد الرزاق، عبد الجبار محمد، الديموقراطية بين العلمانية والاسلام،(ط1،بيروت،:دار الفكر المعاصر ،1999) ص،107،106.

-1-أزمة الشرعية:

شكلت مسألة الشرعية السياسية أحد أهم إشكاليات التي واجهتها سلطات النخب السياسية العربية، وتستمد هذه الدول شرعيتها السياسية من مصادر عدة سواء كانت الشرعية مستمدة من الزعامة التاريخية الكاريزمية، أو من عقيدة ثورية، أو القدرة على الانجاز، وما رافق تلك الشرعية من تعثر أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، وكان سببا في ظهور الحركات الاحتجاجات من قبل الجيل الشبابي الصاعد العربي ضد السلطات القائمة، التي فقدت مصداقيتها لعدم قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ برامجها وتحقيق العدالة الاجتماعية ودمج المواطنين في الحياة السياسية.

كذلك عدم استجابة النظام السياسي لمطالب البيئة الخارجية وعدم قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وترتبط هذه الأزمة بعملية بناء الدولة فغالبا ما تم الوصول إلى السلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، مما ساهم في ضعف أداء مؤسسات الدولة، وانخفاض أو غياب الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة، وغياب مشاركة الجمهور في صنع القرارات السياسية.

2-أزمة الهوية:

إن مسألة الهوية تنطوي على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تعطي الفرد إحساسا بالانتماء، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز. ترجع أزمة الهوية والانتماء في المنطقة العربية إلى تقسيم السلالية واللغوية والدينية وإقليمية التي خلفها الاستعمار، وتهميش النظم السياسية للأقليات الاثنية والدينية والطائفية.

كما قامت بعض أنظمة الحكم إلى إبعاد الدين كعنصر من عناصر الهوية عن الاستغلال السياسي، والسيطرة على كافة الشرائح الاجتماعية (التعددية الاثنية).[1]

[1] عيد عبد الرزاق ،عبد الجبار محمد، **مرجع سابق** ،ص،107،106.

وذلك بإدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون إقصاء أي فئة، وبالمقابل نجد صعوبة في تحديد الهوية نظرا لتركيبة الاثنية والثقافية والدينية، إذ لم تتمكن النخب الحاكمة من تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي فهذا التنوع يشكل عائقا أمام الوحدة الوطنية ويساهم في زعزعت الاستقرار الأمني خاصة في الموضع الراهن، فخصوصية المجتمع العربي تتطلب الانصهار في الوحدة مع حفاظ واحترام خصوصية كل فئة من المجتمع، وإشراك كل فئات الاجتماعية في الحياة السياسية.[1]

3-أزمة التغلغل:

إن التغلغل يعني" قدرة الحكومة (السلطة الحاكمة) السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، أي قدرتها على الوصول إلى كل المواطنين الخاضعين لحكمها، يتحقق ذلك عندما تكون قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر أرجاء إقليم دولتها سواء كانت هذه القوانين الضرائب أو التجنيد أو تحقيق الانضباط أو غير ذلك، وكذا السياسات التي تتصل بالسكان ونظيرتها ذات الصلة بأنماط وقنوات المشاركة السياسية.

4-أزمة المشاركة:

هي تشير إلى تدني معدلات المشاركة لدى الجماهير سواء في العزوف عن المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية أو في الحياة السياسي، نظرا للجوء النخبة السياسية الحاكمة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب، وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة الشرعية ومردُ ذلك عدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع للتداول على السلطة في المستويات القيادية كافة .[2]

[1] عيد عبد الرزاق،عبد الجبار محمد المرجع نفسه ،ص.108،107.

[2] مصطفى الصوفي ،"**الجماعات المحلية والتنمية السياسية**"،متاح على **WWW :safipness.com/indesc.ph……?op=suit et art= 96** . 24/09/2021 الساعة:21:18.

ويرجع ذلك إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وانخفاض الوعي السياسي نتيجة انتشار الأمية ونقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة، (كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط).

لأن المشكل مطروح في عدم وجود ثقافة التداول على السلطة فوجود وترشح نفس الأشخاص يفقد من مصداقية العمليات الانتخابية بالإضافة إلى عدم الشفافية ونزاهة النتائج، مما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية.

أ-5-أزمة تكامل:

وتتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتماءات المنطقية والجهوية والطائفية تسمو على الانتماء للدولة القائمة، إذ تشعر هذه الجماعات أنها مهمشة من قبل النظام وهذا ما يدفعها إلى التمرد ضد النظام.

6-أزمة التوزيع :

تتعلق بعدم المساواة في توزيع الموارد الإجمالية، إذ تحظى القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تنال الأغلبية الجزء الأقل، فغياب العدالة وتقسيم الغير العادل للثروة يساهم في تعقيد الأزمات فينتج عنها زيادة الفقر الجرائم، الفساد، الهجرة، وهذا مما تعانيه أغلب الدول العربية[1].

بعد التطرق إلى الأزمات النظام السياسي نجد أن الضغوطات السياسية التي تمارسها الأنظمة في الدول العربية شكلت في مجملها جمودا في الحياة السياسية، وأكدت الاحتكار الشمولي للحكام لمعظم مجالات الحياة، ونسى الحكام وزبانيتهم أن الخير كل الخير في العدل والإحسان إلى الناس.

[1] بن كادي حسين ،"**التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها** "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة ،2008،ص112-113.

ويمكن تلخيص هذه الضغوطات السياسية فيما يلي:[1]

- التوريث العائلي والاستحواذ والاستبداد التام على السلطة.
- إقصاء النجاح، بسبب التلاعب بالانتخابات وعدم السماح بالتعددية.
- الاضطهاد والاستبعاد وعدم احترام حقوق الإنسان.
- انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله.
- إضعاف النسيج الاجتماعي وتغييب الوحدة الوطنية.
- هيمنة رجال السلطة على المناصب السياسية والإدارية العليا في الدولة.
- غياب الديمقراطية وعدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية.
- تزوير الانتخابات بجميع مستوياتها وأشكالها.
- عدم الفصل بين السلطات الثلاث " تشريعية، تنفيذية وقضائية."
- غياب أو تغيب دور السلطتين التشريعية والقضائية.
- غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية وإخضاعها للسلطة التنفيذية.

ب-أسباب إعلامية اجتماعية:

برزت شبكات التواصل الاجتماعية" تويتر "و" فيس بوك" "يوتوب "عام 2011 م في الربيع العربي كعامل فاعل محفز للتغيرات السياسية كما واكبت مختلف الحركات الاحتجاجية في العالم.[2]

وبعد ما كانت شبكات التواصل هذه ذات غايات ترفيهية اجتماعية، صارت اليوم تلعب دورا إعلاميا وسياسيا، في هذا السياق كان موقع" فيس بوك "رائد في الميدان، حيث ارتفع عدد مشتركي الموقع بشكل ملحوظ وحقق شهرة كبيرة بعد أن أصبحت صفحاته نوافذ إعلامية هبت

[1] ابراهيم محمد عبده موسى ، **الانحرافات الفكرية واثرها على الربيع العربي** –دراسة تحليلية نقدية –ا(لحالة اليمنية والسورية نموذجا)، اكادمية الدراسات الاسلامية –جامعة ملايا ،كولالمبور ،-2018،ص26-30.

[2] بن قدور ايمان، **الوجه الاخر للعولمة "الربيع العربي نموذجا "**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،كلية الآداب واللغات الأجنبية ،قسم اللغة العربية وآدابها ،جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان –جزائر ،2013 -2014.ص،70.

عبرها رياح الثورة على البلدان العربية الكثيرة بل حتى الغربية، كما هو الحال في أوكرانيا، وحسب تقرير معهد التنبؤ الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط فإن أكثر من20 مليون عربي يستخدمون شبكة التواصل الاجتماعية" فيس بوك" عن الانترنيت كان بمثابة أرضية للمقاومة في خدمة الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية.

إن الفيس بوك لعب دورا لا يستهان به حيث سمح بالانتشار الشامل للمعلومة الغير المراقبة مستمدة من مستخدمي الانترنيت أنفسهم.

في هذا السياق يقول **الأستاذ الطيب بوتيفالت** (أستاذ جامعي ومسؤول عن مسلك الصحافة بمدرسة الملك فهد للترجمة)": إن القنوات الفضائية لعبت دور مكبر صوت للحركات الشارع العربي، وكانت طلقت في الهواء أحدث ضجة كبيرة وجدتها مادة استهلاكية مهمة، لذلك مالت حصة الأسد من المشاهدة "هذا على حسب رأيه. وفي حوار خاص أكد بوتيفارد ل iswissinfo.chوأن مبادرة تحريك الشارع انطلق من شبكات ووسائل الاتصال الاجتماعي[1].

بل أن صحيفة" لوموند الفرنسية قالت ":إن الثورات العربية بنت الانترنيت "مضيفا بأن ذلك " كان طبيعيا لأن وسائل الإعلام التقليدية تراجعت لصالح وسائط الاتصال الاجتماعي أو ما نسميه الاتصال الجديد. ومن هنا نستنتج أن جميع وسائل الاتصال الاجتماعي من " تويتر، فيس بوك، يوتيوب" كان لها دور كبير في إسقاط الأنظمة

ج-أسباب اقتصادية اجتماعية.

-التلاعب بثروات الوطن ومقدرات الأمة.

-انتشار الفساد المالي والإداري والرشوة على نطاق واسع.

-تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية عامة[2].

-انتشار الغلاء وزيادة الأسعار في مقابل تدني دخول المواطنين.

[1] بن قدور إيمان، **الوجه الأخر للعولمة "الربيع العربي نموذجا"**، مذكرة ماستر ،كلية الآداب واللغات الأجنبية ،قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة أبو بكر بلقايد- تلسمان- 2013 -2014 ،ص70.

[2] مرجع نفسه ،ص71.

-اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة.

-ازدياد الاحتكار واستغلال من قبل كبار التجار ذوي النفوذ.

-ازدياد الرسوم والضرائب لتغطية مصاريف كبار موظفي الدولة.

-نهب ممتلكات المواطنين والتعدي عليها وسرقتها بدون محاسبة، والاستيلاء على أراضي الدولة وبيعها أو تأجيرها بأعلى الأسعار.

-ازدياد معدلات البطالة في وسط الشباب.

-ارتفاع أسعار المحروقات والماء والكهرباء.

-عدم توفير السكن لمعظم المواطنين وارتفاع الإيجار.

-وجود أزمات في المواصلات والعلاج والتعليم.

-سوء الأوضاع المعيشية بشكل عام.

-زيادة معدلات الفقر وشيوع مظاهره.

د-**أسباب أمنية:**

-تعاظم القبضة الأمنية والقمع لجهاز الأمن مقابل غياب أو تغيب حقوق الإنسان.

-غياب دولة القانون وعدم احترام تطبيق القوانين والأنظمة المحلية.

-ازدياد وثيرة الاعتقالات التعسفية والخطف والتغيب القسري[1].

-التنكيل بالمعارضين وتعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت أو حرمانهم من أبسط حقوقهم.

-عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين للدفاع عنهم.

-عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسجنهم لمدة طويلة بدون أحكام.

-زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وتكميم الأفواه ومنع حرية التعبير[2].

[1] بن قدور ايمان،مرجع سابق،ص ص،72-74.
[2] بن قدور ايمان ،المكان نفسه.

ثالثا : **الأسباب الخارجية:**

إضافة إلى الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك أسباب أخرى كانت مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت فيها الثورات، ان هذه العوامل الخارجية ليس لها تأثير كبير نتناولها بشقيها الإقليمي وحتى الدولي.

-**القوى الدولية** :دعمت قوى دولية مبادرات تخل باستقرار الأنظمة العربية التسلطية القائمة وخاصة تلك التي تتبنى مواقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تجسد ذلك سابقا في التدخل الأمريكي في الصومال، الاحتلال الأمريكي للعراق، إضافة لدعم مبادرات انفصال جنوب السودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحتى حزب الله في لبنان.

-**القوى الإقليمية** : إلى جانب القوى الدولية السابقة فقد برزت قوى إقليمية أخرى صاعدة مثل إيرانوتركيا إذ بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات ما يحدث في العالم العربي، فبالنسبة لإيران فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة حيث قامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، وهذا في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لمصر والسعودية بشكل خاص[1].

المبحث الثاني: عينات عن الربيع العربي:

عادة ما تواجه الأنظمة السياسية التي تأتي أعقاب الثورات والاحتجاجات، تحديات جمة، ترتبط بمحاولات إعادة بناء النظام السياسي بما يتسق مع أهداف الثورة ويرتبط ذلك نحو إعادة بناء جسور الثقة بين الشعب والسلطة الحاكمة من خلال وضع دستور جديد يعبر عن توجهات المجتمعية الثورية ثم ما يعقبها من بناء المؤسسات في الدولة، مرورا باتخاذ قرارات جديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التوجهات السياسية الخارجية، في المحيط الإقليمي والدولي لهذا النظام.

[1] عبير شليغم ،**واقع الديموقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي** ،جامعة الجزائر03،ص،121.

وهو ما يطرح تساؤل حول تغيير بنية ومكونات النظم السياسية في أعقاب الثورات، وبما أن شرارة الانتفاضات التي شهدتها البلدان العربية انطلقت من تونس نهاية 2010، وهذا تسبب في التأثير الدومينو لدى تسعى الدراسة لهدا المبحث إلى التعرف على مسار المرحلة الانتقالية التي شهدت بذور الثورة ونهاية الاحتجاجات، مرورا بتحديات كتابة الدساتير ومعضلة بناء الدولة في شكلها الجديد انتهاء بقيام النظم السياسية الثورية الجديدة في كل من تونس وليبيا كعينات للثورة.

أولا: ثورة الحرية والكرامة تونس-(تونس في عهد "بن علي):

تونس هي البلد الصغير الواقع في شمال إفريقيا على ضفاف البحر المتوسط والذي عرف طيلة عقود الاستقرار سياسي في ظل سلطة حظيت بدعم البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتحرج احد بوصفها بالدكتاتورية والنظام البوليسي وكيف انقلب المجتمع التونسي المستقر إلى بؤرة احتجاج بل تمرد وعصيان بعد أن اعتقد الجميع انها استثناء عربي.

تولى رئيس الوزراء الجنرال "زين العابدين بن علي زمام السلطة في تونس منذ،07-نوفمبر-1987 إثر انقلاب أبيض على المجاهد الأكبر "الحبيب بورقيبة "مستندا الى تقرير طبي اثبت به عدم قدرته على تسيير البلاد وبأن الشعب التونسي بلغ من الوعي والنضج ما يسمح له في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها على أساس سيادة الشعب كما نص الدستور.[1]

لقد كان لبيان السابع من نوفمبر وقع السحر على التونسيين وقوبل بفرحة عارمة، وتمثلت ابرز الإجراءات التي اتخذها بن على هي إلغاء الرئاسة مدى الحياة وتعويضها بدورتين

[1] معيفي فتحي ، **دور النخبة التونسية في التغيير السياسي** ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والادارية ،(باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018-2019) ، ص ص 128-124.

كل خمس سنوات وإلغاء الخلافة الآلية التي يتمتع بها الوزير الأول وغيرها من الإجراءات التي من شانها فتح باب الحريات السياسية، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وهكذا نجح "بن علي" في تمرير صورة داخلية وخارجية، حيث أطلق عليه الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" لقب المعجزة التونسية أين أظهرت كل الإجراءات التي قام بها بمظهر الرئيس الديمقراطي الذي سيقود تونس إلى مستقبل الحرية والعدالة والديمقراطية. غير أن انتخابات 1989 أظهرت عكس ذلك وكشفت أن القوى الإسلامية المتمثلة في "حركة النهضة "تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد. الامر الذي دفع ب "بن علي" الى التركيز على هذا التيار وتحجيمه عن طريق التحالف مع القوى العلمانية ضد القوى الإسلامية، أما باقي الأحزاب فضيق الخناق عليها والقضاء على كل منافذ الحراك السياسي.

أُعيد انتخابه عام 1994وعام 1999 وفي2002، بعد أن أُجري تعديل في الدستور ليتمكن من الترشح لفترات رئاسية جديدة، في عهد "بن علي " تحولت تونس الى دولة بوليسية ذات نظام تسلطي استبدادي وهو ما أدى إلى تفجير الوضع الاجتماعي أكثر من مرة خصوصا في السنوات الأخيرة _2008-بقفصه، وفي عام -2010-في "بن قردان "وسرعان ما سيطرت على الأوضاع بها.[1]

1-ثورة الياسمين:

يوم 17 يناير2010، وفي مدينة سيدي بوزيد الواقعة في الوسط الغربي للبلاد التونسية أحرق الشاب محمد البوعزيزي، بائع الفاكهة والغلال المتجوّل، نفسه أمام مقر الولاية(المحافظة)؛ وذلك احتجاجا على اهانته من موظفين حكوميين. إن حادثة تضحية البوعزيزي بنفسه حرقا ليست الحادثة الأولى التي شهدتها تونس.فقد سبقتها قبل أشهر حادثة إحراق الشاب تريميش نفسه أمام مقرّ ولاية(المنستير) الواقعة على البحر المتوسط، وذلك

[1] معيفي فتحي ، مرجع سابق، ص ص124-128

احتجاجا أيضا على مضايقات مهينة تلقّاها من موظفين إداريين. في 14 يناير 2011 هو يوم انتصار لإرادة الشعب تميّز هذا اليوم بوصول غضب المحتّجين والمنتفضين إلى الذروة.[1]

فقد عمّت المصادمات مع أعوان الشرطة وأجهزة الأمن المختلفة الأحياء الشعبية من العاصمة وضواحيها، وحتى الأحياء القريبة من القصر الجمهوري بقرطاج. وكان التجمّع البارز قد جرى في أشهر شوارع تونس، شارع الحبيب بورقيبة وتحديدا أمام وزارة الداخلية التي كانت ترمز لدى الشعب التونسي للتعذيب والقمع والإذلال الذي مارسه النظام طيلة عقود.

وقد عبّر الشعار الذي رفعه المتظاهرون (وزارة الداخلية، وزارة إرهابية) عمّا يختزنه التونسيون من كره لأجهزة الأمن خاصة وللنظام عامة .وفي عشية اليوم ذاته غادر بن علي البلاد صحبة زوجته .وقد فر بعض أصهاره فيما تمّ اعتقال عشرات من أفراد عائلتي الرئيس وزوجته.

لقد مثّل هروب بن علي بعد 29 يوما من انتفاضة شعبية وسلمية لحظة فارقة في حياة التونسيين والتونسيات، عبّر عنها بأجمل صورة خروج المحامي عبد الناصر العويني إلى شارع الحبيب بورقيبة في وقت منع التجوال وهو يصيح (بن علي هرب..... ،بن علي هرب...!) صورة بثتها المحطات التلفزيونية وأعادتها محطة الجزيرة عدة مرات[2] .إنها لحظة التحرّر من كابوس الخوف والقهر والإذلال التي طاولت فئات واسعة من الشعب التونسي ولعدة عقود[3].

2- مؤشرات ومسببات الثورة في تونس:

إن ما حدث في تونس ليس وليد اللحظة بل كان له مؤشرات ناتجة عن تراكم المكبوتات بسبب الاستبداد السياسي والتسلط والقمع الذي كان يمارس على المجتمع التونسي وانفجرت في شكل احتجاجات طالبت بإسقاط النظام بعد حالة من الانسداد التي شهدها وأدت إلى انهياره.

---

[1] كرعود احمد واخرون، **الربيع العربي ،ثورات الخلاص من الاستبداد(دراسة حالات)**،(ط1، بيروت ،شرق الكتاب ،2013)،ص 31،30.

[2] المكان نفسه.

[3] بن قدور إيمان، مرجع سابق، ص ص76-77.

- وأبرز هذه المؤشرات ما يلي:

1-اندلاع المظاهرات العنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة بسبب تدهور الأوضاع المعيشية بسبب سياسة التهميش.

2-اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجة الواقعة بالشمال الغربي بين المواطنين قوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى الفريق الترجي الرياضي التونسي الذي يرأسه سليم سيبون أحد أصهار الرئيس المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة للحكم منها شعار" يازين تلفت لينا، إلا الجزائر أولى بينا "في إشارة وواضح لسياسة عدم التوازن بين الجهات.

3-اندلاع احتجاجات مواجهات دامية في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصه بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلميا مطالبين بحق أبنائهم في العمل، قد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد والعديد من الجرحى في صفوف
المتظاهرين، ووقعت اعتقالات وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إنذار وإشعار باقتراب التونسيون نهاية مرحلة قد ينتج عنها أمر وحدث كبير، وهو ما حدث وقامت ثورة الأحرار، ثورة الكرامة في تونس لعام2011 ، وكان قيام المواطن محمد البوعزيزي بإشعال النار في جسده بمثابة الشرارة للثورة في تونس صحيح الفساد كان موجود، لكنه لم يحل لهذه الدرج ، وقد أثبتت الأحداث التونسية أن الشعوب تنفر من الفساد، ولا تعتبره نوعا من سوء المعاملة ،بل تراه نوع من أنواع الظلم الذي يثير الغضب أكثر مما يثيره الفقر وحده، فقد يرضى الناس بالفقر لحين إذا اعتقدوا أنه واقع غير ناجم عن الظلم، والفساد الظاهر للعيان إلى سائر أرجاء تونس ووجهت بالقمع وكان الثمن باهظا، ولكن ما إن أدركت الجموع قوتها اكتشفت شجاعتها التي كانت دائما في حالة كمون حتى أصبح وقفها شبه مستحيل.

أما أسباب التظاهر والمسيرات والثورة في تونس قد تتشابه في معظمها مع الموجودة في الكيانات العربية، وتتركز على الفساد القائم في جميع القطاعات دون استثناء نذكر منها:

1-تفاقم أزمة البطالة، وخاصة في صفوف الشباب، وتحديدا أصحاب الشهادات وكان شعارهم (الشغل استحقاق ياعصابة السراق) فقد أشارت برقيات ويكيليلكس إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30 %.

2-انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتيسير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.[1]

3-كشف وثائق ويكيلكس انتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات منحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي وزوجته ليلى، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي و المالي لإثراء نفسه.

4-انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة الشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية.

4-النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس وقد بدا غير مبال بالقضايا العربية ورتب علاقاته مع إسرائيل منذ مؤتمر أوسلو، وجعل قبلته الشمال بشكل سافر وعلني.

[1] بن قدور ايمان ،مرجع سابق، ص ص،79،78.

4-الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد بالإضافة إلى المحسوبية والرشوة وفقدان الكثير من مؤسسات الدولة لمصداقيتها خاصة الأمن والقضاء والإدارة.[1]

3-دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم الانتفاضة في تونس:

أثرت المدوَّنات وغيرها من أنواع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت على الواقع السياسي في تونس والدور الكبير الذي لعبه المدوّنون في الثورة الشعبية التي أطاحت نظام الرئيس زين العابدين بن علي، جاء تعيين سليم عمامو احد اشهر المدونون في تونس الشهير ب "SLIM404@"في منصب كاتب دولة في أول حكومة بعد تنحي بن علي(الحكومة الانتقالية) اعترافًا بدور هذه الوسائط وأهميتها.

أُوقف مطلع السنة 2011 بتهمة قرصنة واختراق مواقع أنترنت حكوميّة رسميّة ولم يطلق سراحه إلا بعد سقوط الرئيس بن علي، فنقلته ثورة التغيير من السجن إلى مكتب الوزير، ليكون بذلك أصغر عضو في الحكومة الانتقالية، هو الذي لم يتجاوز الخامسة والثلاثين عامًا.وبعد تعيينه بأيام قليلة ألقى الرقابة على الانترنت في تونس.

لعبت المواقع دورا كبيرا في نجاح ثورة تونس وفي تبليغ صوتها إلى الداخل والخارج، يعتبر الفيسبوك صاحب الرّيادة في فضح ما كان يعانيه التونسيون من خنق للحريات وانتهاك للحرمات. ونتيجة للتضييق على الإعلام الدولي وتنكر الإعلام المحلي، اضطرّ المحتجون الى صنع أفلامهم الخاصة وكتابة مقالاتهم الشخصية،بالرغم من تعرض صفحاتهم للحجب والقرصنة،وتعرضهم للتهديد وحتى الاعتقال،كل ذلك لم يمنعهم عن تحميل تلك الفيديوهات والصور ونشرها على فيسبوك.

[1] بن قدور ايمان ، مرجع سابق ص ص،80،79.

إن إيمان المتظاهرين بعدالة مطالبهم دفعهم الى ابتكار وسائل وطرق عديدة للتغلب على هذه الصعوبات مثل استعمال" البروكسيات(Proxies)." رغم فرض رجال الأمن مراقبة مشددة عليهم وتهديدهم حتى بالملاحقة القضائية.

ساهمت هذه المواقع في تنسيق الجهود وتأطير الشباب و تحديد مواعيد التظاهرات وأمكنتها. لكن الدور الأبرز ظهر اكثر في مرحلة ما بعد الثورة عن طريق فكرة تكوين لجان الأحياء التي تبنّتها بعد ذلك القوى السياسية والجيش، حيث كان التواصل بين الشباب والتنسيق في ما بينهم من خلال تبادل الصور والأخبار والقيام بالتبليغ والتحذير من اللصوص والمجرمين؛ وهو ما ساهم في إلقاء القبض على العديد منهم.

ان ظاهرة المواقع الاجتماعية تشبه كثيرًا كرة الثلج المتدحرجة. أّثرت في ألاف الشبان في البلدان المحيطة بتونس صفحة(شعب تونس يحرق نفسه، سيدي الرئيس) وشجعتهم على تأسيس صفحات مماثلة لدعم الثورة التونسية ونقل مجرياتها. ومن أهم الأمثلة على ذلك تأسيس صفحة.(مصريون يدعمون الثورة التونسية) ثم جاء انتصار الثورة التونسية ليشجع الشباب على الانتفاضة ويعطيهم العزم والإصرار على المتابعة.

4-مسارات عملية التغيير السياسي في تونس:

انتهت الانتفاضة الشعبية في تونس (ثورة الياسمين) بإسقاط النظام وفرار رأسه "زين عابدين بن علي "الى السعودية ومنذ ذلك الحين اتخذت تونس خطوات مهمة في سياسة المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية.

امتدت فترتها الأولى إلى يوم 23 أكتوبر 2011 يوم إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وبعد الإعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتخابات تشكّلت حكومة من الأحزاب الثلاثة التي حصلت على أعلى نسبة من المقاعد في المجلس، وهو ما يمكن اعتباره بداية الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية التي من المتوقع أن تنتهي بانتخابات جديدة للسلطة التشريعية والتنفيذية على أساس دستور جديد.

- **الفترة الأولى:**

عقب هروب بن علي استلم الوزير الأول (رئيس الحكومة) مهام رئيس الجمهورية عملا بالفصل 56 من الدستور القائم، غير أن الأحداث التي جرت في الليلة الفاصلة بين 14و15 يناير 2011و المتمثلة في (اعتقال بعض الوزراء والقيادات الأمنية وتدهور الوضع الأمني العام بالبلاد) هروب مساجين جنائيين وحرق مراكز للشرطة ومرافق عمومية وعمليات نهب للمحلات التجارية قلص الشعور بالاطمئنان إلى أن سقوط الرئيس بن علي قد حسم دستوريا .

هكذا شهدت تونس في خلال 24 ساعة انتقال السلطة بين ثلاثة رؤساء (زين العابدين بن علي ومحمد الغنوشي وفؤاد المبزع) بعد أن عاشت على مدى يزيد عن نصف قرن في ظل رئيسين فقط (الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي). وجرت هذه الأحداث في ظل سريان منع التجوال وإعلان حالة الطوارئ.[1]

وما يلفت الانتباه أن الأسابيع الأولى التي تلت يوم 14 يناير تميّزت بحالة من التضامن والتآخي والاحترام المتبادل بين المواطنين والمواطنات، وتحرّرت الألسن من الخوف، فأصبح كل واحد يريد التعرف إلى الآخر ويتبادل معه التعليقات السياسية التي سابقًا كانت محرمة، وحلّت الثقة بين الناس محّل الريبة.

بعد استلام رئيس مجلس النواب، فؤاد المبزّع، مهام رئيس الجمهورية وتعيين محمد الغنوشي وزيرا أوّل، وهو المنصب ذاته الذي كان يشغله في ظل حكم بن علي وسريعا حُلّ البرلمان المؤلف من غرفتين :مجلس النواب ومجلس المستشارين وُأسندت صلاحية إصدار مراسيم تشريعية إلى رئيس الدولة، وُبعثت3 هيئات لتدير ملفات ساخنة وذات أولوية في المرحلة الانتقالية.

1 معيفي فتحي،مرجع سابق،ص ص،175،140،(بتصرف)

فتخصصت اللجنة الأولى في الإصلاحات السياسية والثانية في التحقيق في التجاوزات الحاصلة أثناء التظاهرات والاحتجاجات أما الثالثة فقد اهتمت بالتحقيق في ظاهرة الفساد والرشوة .وصدر حكم قضائي بحلّ هياكل الحزب الحاكم :التجمع الدستوري الديمقراطي.

ولكن هذه الإجراءات لم توقف التوتر السياسي من حيث غياب سلطة تشريعية ووجود رئيس مؤقت لا يسمح له الدستور القائم بأداء مهامه لفترة تتجاوز ستين يوما

لقد طرحت على الطبقة السياسية أربعة خيارات لحلّ مسألة الشرعية وهي:

1 .أن تنظم انتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.

2 .أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفتاء.

3 .أن تنظم انتخابات رئاسية وتعيّن هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد.

4 .أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية[1].

ونتيجة لضغط الشارع استقالت حكومة محمد الغنوشي الثانية وكلّف الباجي قايد السبسي بتأليف حكومة جديدة خالية من الوزراء الذين عملوا مع بن علي.

وقد عرضت هذه الحكومة خطة طريق جديدة للخروج من أزمة الشرعية حيث أعلن رئيسها إجراء انتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد وتعهّد أعضاء الحكومة بعدم الترشّح لهذه الانتخابات.

- **من التنازع إلى التوافق:** واجهت الهيئات الثلاث السابق ذكرها في البداية موجة من الانتقادات والتشكيك في عملها لكنها أنجزت بعض الأعمال الهامة التي طبعت المرحلة الانتقالية وفتحت النقاش والتفكير في قضايا مصيرية مثل النظام السياسي والقانون الانتخابي وتفكيك نظام الفساد ودور الأجهزة الأمنية في استمرار النظام التسلطي وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

1 معيفي فتحي ،مكان نفسه.

بعد إصدار رئيس الجمهورية المؤقت مرسومًا يدعو فيه المواطنين لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يقوم بصياغة دستور للبلاد في غضون سنة،من بعد انتخابه وتوافق القوى السياسية على قبول النتائج المترتّبة على هذه الانتخابات التي تشرف عليها هيئة عليا مستقلة للانتخابات، دخلت تونس فترة هامة في ثورتها؛ وذلك بالمرور عبر صناديق الاقتراع لاختيار أعضاء الهيئة التأسيسية الجديدة .وحدد يوم 23 أكتوبر لإجراء الاقتراع .لقد جسّد هذا اليوم في نظر غالبية التونسيين النهاية الحقيقية لنظام سياسي، حرمهم لعقود من ممارسة مواطنتهم عبر الاقتراع الحر واختيار ممثليهم في المجلس التأسيسي دون تزوير أو ترهيب، لقد كان وقوف الآلاف من المواطنات والمواطنين ولمدة ساعات في طوابير طويلة في انتظار دورهم في أن تكون له سلطة القرار .لإرادة الشعب للإدلاء بأصواتهم تجسيدا حيّا.[1]

لقد تابع مئات من المراقبين والإعلاميين المحليين والأجانب هذه الانتخابات، وقد أجمعوا كلهم، كما أجمع المرشحون، على أنها كانت في مجملها انتخابات حرة ونزيهة. على الرغم من أنها الأولى من نوعها التي تجرى في تونس، وأن التجاوزات التي حصلت لا ترقى إلى مستوى إبطال نتائجها العامة والنهائية. هنا ظهرت خارطة سياسية جديدة برزت فيها عدة قوى سياسية بارزة التي تباينت برامجها حول كيفية تسيير المرحلة الانتقالية. بالرغم من النجاحات السياسية التي دخلت تونس في الفترة الانتقالية، إلا أنها تعرضت لازمات كان لها التأثير على مسار التجربة الديمقراطية وتعرضت إلى العديد من الأزمات السياسية **الحكومة الائتلافية** [2] والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

---

1 مكان نفسه.

2 الحكومة الائتلافية : تعرف أيضا باسم ترويكا تتشكل من حزب النهضة حزب المؤتمر من اجل الديمقراطية وحزب التكتل من اجل العمل والحريات أدار التجربة في تونس منذ بداية ديسمبر 2011 ،عرفت هذه الحكومة العديد من الأزمات من بينها عمليات إرهابية أضعفت حكومة ترويكا وحركة النهضة ومن ابرز هذه الأحداث كانت في بئر على بن خليفة وواقعة دوار هيشر .

لم تنجح حكومة الائتلاف على تحقيق ما طلب منها لسبب الانقسامات السياسية بين حكم ترويك والجبهة الإسلامية المعارضة حيث عرفت هذه المرحلة احتقان سياسي كان للاتحاد العام التونسي للشغل اثر كبير في الحراك الشعبي من خلا ل الاضطرابات المكثفة التي دعا إليها شلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

من بين الأزمات السياسية تأخر المجلس الوطني من صياغة دستور جديد للبلاد، على خلفية استقطاب سياسة حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقة بين السلطات، مما ترتب عليه انقضاء فترة إعداده نزاعات بين القوى السياسية لتشكيل حكومة كفاءات وطنية حزبية لاستكمال المرحلة الانتقالية واقتراح حوار وطني لمناقشة وحل المشاكل السياسية والدستورية خطيرة.

وبعد عناء طويل اصدر المجلس الوطني التأسيسي قانون يخص الانتخابات والاستفتاء وتمت المصادقة على الدستور الجديد في 26-جانفي – 2014، وعليه تم تحديد مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية في 26-اكتوبر 2014، والانتخابات الرئاسية[1] في 23-نوفمبر -2014، كدورة أولى ثم تلتها الدورة الثانية في 21-ديسمبر -2014، بعد انتخابات تنافسية حقيقة.

وهكذا أصبح النموذج التونسي هو النموذج المقبول في الدول العربية التي شهدت حراكا مجتمعيا نحو الديمقراطية.[2]

4-نتائج الثورة التونسية: الإطاحة بالنظام السياسي والرئيس التونسي في وقت قصير وإجباره على ترك البلد ولم تترك له الفرصة بترتيب عملية تهريب كافة أفراد عائلته.

كسر حاجز الخوف الذي أكّد بأن الشعب قادر على الفعل حين أراد الحرية والتغيير. كما كان للثورة التونسية التأثير على العديد من الدول ليس العربية فقط فإنما امتدت إلى الصين حيث تم التغيير في الدستور الصيني.

وحققت الحركة الاحتجاجية ما يلي :

نجحت المطالب الاجتماعية والسياسية في الضغط على النظام لإسقاط رئيس من سادة الحكم واستحداث حالة من الحراك السياسي في تاريخ تونس.

1 معيقي فتحي، مرجع سابق،مكان نفسه.
2 فتحي معيفي،مكان نفسه.

بعث روح في جسم المعارضة السياسية المنهكة لخلافاتها الداخلية والخارجية فلأول مرة تنجح حركة المعارضة الرئيسية بمختلف أطيافها الفكرية لإصدار بيان مشترك.

أفشلت مشروع توريث الحكم الذي كان تتداوله قد بدأ في المشهد السياسي عبرت بقوة عن فشل الأحزاب السياسة والمجتمعات المدنية وعمق أزماتها مع الجماهير الكشف عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي من الأزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية إلى أزمة النظام البنيوية[1].

عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة، أكدت عد جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلة السياسات العامة وقمع الحريات العامة والفردية، وبينت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها على إخفاء الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد

أثبتت فشل الإستراتيجيات التي اتبعتها الدول الغربية في مواقفها من حكومات شمال إفريقيا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على إجراء نمو اقتصادي مقابل تقنين الديمقراطية. [2]

خلاصة القول:

أن الحالة التونسية وكغيرها من الدول العربية التي تبنت الإسلام كدين لدولة الاستقلال كما تبينه دساتيرها، ونظام تشريعها، فنجد مثلا في دستور 1959 يتحدث الفصل الأول على أن" تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، وهو الأمر الذي أكده دستور 2014 ، إذ أكد في الفقرة الثانية من التوطئة على الإسلام بالقول، "وتعبيرا عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال"، وفي الفصل

[1] المدني توفيق وآخرون، **الربيع العربي إلى أي افق جديدة لمتغير الديمقراطي** (ط3 ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،2012،) ص 164.

[2] المدني توفيق وآخرون،مكان نفسه.

الأول تحت الباب الأول يؤكد الدستور التونسي على" تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، ويزيد عبارة" لا يجوز تعديل هذا الفصل.

ثانيا: انتفاضة ليبيا :(ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي)

تنتمي ليبيا إلى الدول الإفريقية، تقع شمال إفريقيا هي رابع اكبر دولة مساحة في إفريقيا و17 في الترتيب العالمي لأكبر الدول مساحة، تعتبر ليبيا النقطة الهامة بين المشرق والمغرب بالعالم المغربي وقد ظهر امتزاج الحضارات والتيارات الثقافية فيها وذلك ظاهر بالتنافس الدولي عليها.

تتميز البنية الهيكلية لدولة الليبية بالصبغة القبائلية والعشائرية القائمة على أساس التحالفات بين قبيلة القذافي المعروفة باسم" القذاذفة "و "رافلة "و"مقراحة "ولعبت هذه الولاءات دور في رسم وتحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.[1]

أصبحت ليبيا دولة مستقلة عام 1951 تحت إسم المملكة الليبية المتحدة، وقد بنى الملك السنوسي دولته على أساس الولاء القبلي، ولكن مع منتصف الستينيات، تغيرت سياسة المملكة واتجهت نحو التحديث عبر الاعتماد على مجموعة من الشباب المتعلم، وفي عام 1969 أطاحت مجموعة من ضباط الجيش الليبي بالحكم الملكي(انقلاب عسكري) ورفع النظام الجديد بقيادة معمر القذافي شعارات براقة مثل التحرر والوحدة العربية بالإضافة إلى شعارات التحديث والتغيير الديمقراطي، كما وحارب القبلية. ولكن مع فشل مشاريع النظام في آخر عهده، عاد للقبلية فبنى تحالفات قبلية لحمايته.[2]

[1] بوضياف وسيلة –اقبلالن كاميليا ،**ادارة الازمة الليبية** ،مذكرة ماستر ،(تيزي وزو:كلية العلوم السياسية ،2014-2015)ص،39.غير منشورة .

[2] التيتر، مصطفى عمر،**ربيع ليبيا :لاشيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط** .تقرير معهد الفكر العربي، بيروت،مؤسسة الفكر العربي 2014 .ص 55 .

بعد تولي معمر القذافي زمام الأمور اسس مع جماعته نظاما ثوريا تحت سيطرة مجلس سمي (مجلس قيادة الثورة)، بعدما تأكدت له السيطرة على مجلس قيادة الثورة، لتحقيق أهداف النظام الجديد، وتلى ذلك تغيير مجلس قيادة الثورة الى السلطة الشعبية. [1]

وضمن الدستور الصادر عام 1977 استند الى قوانين عقيدة سياسية سميت ب (النظرية العالمية الثالثة) ونشرت في الكتاب الأخضر، بالإضافة الى بنود تنص على أن يحكم ليبيا (المؤتمر الشعبي العام) وهو أعلى سلطة تشريعية في البلاد [2]، شهدت هته الفترة تطورا مهما في كثير من المجالات مثل ارتفاع أسعار النفط واستخراجه في ليبيا أدت الى زيادة الإيرادات والصادرات وحتى ارتفاع معدل نصيب الفرد، خلالها حققت ليبيا أعلى المعايير في سجلات مؤشر التنمية مقارنة بدول إفريقيا وظلت خالية من الديون.

ووصف النقاد القذافي بأنه المستبد والغوغائي على الرغم من إنكار الحكومة الليبية من أن ليس له أي سلطة فيها، وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي حصل القذافي على أسلحة كيميائية مما جعل ليبيا توصف بالدولة المنبوذة مما حدا دولا في جميع أنحاء العالم بفرض عقوبات عليها.

وفي عام 1991 اصدر المؤتمر الشعبي العام وثيقة أطلق عليها (الشرعية الدستورية) تنصُّ المادة الأولى فيها على أن كل توجيهات العقيد القذافي تعد أوامر واجبة التنفيذ،وعموما فقد بنى القذافي نظاما غريبا لا هو بالجمهورية ولا بالملكية ،وادعى انه لا يحكم وإنما يتزعم ويقود، وأطلق على الدولة اسم (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) واختصارها الجماهيرية العظمى.

[1] زرنوقة صلاح سالم ،**انماط انتقال السلطة** ،ط1(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2012)،ص202-204.
[2] زرنوقة صلاح سالم ،**مكان نفسه.**

بعد القبض على الرئيس العراقي صدام حسين عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، رحب القذافي بفريق عمليات التفتيش للتحقق عن برامج أسلحة الدمار الشامل في طرابلس والتأكد من خلوها في البلاد والالتزام بالقوانين الدولية.[1]

وفي عام 2008 عقد القذافي اجتماع لزعماء إفريقيا ومنح نفسه لقب "ملك ملوك إفريقيا "ومدافعا رئيسيا عن الولايات المتحدة الإفريقية، وشغل منصب رئيس الاتحاد الأفريقي في الفترة ما بين 2009-2010.[2]

يجب الإشارة إلى أن النظام السياسي الليبي مُني بهزائم على مختلف المستويات، عمل خال سنواته الأخيرة على بعث الولاء القبلي من جديد، عن طريق تقديمه لعناصر القبيلة التي ينتمي إليها زعيم النظام، وبناء تحالفات بين هذه القبيلة وعدد محدود من القبائل الأخرى .لذلك عندما انطلقت انتفاضة السابع عشر من فبراير تحصّن الليبيّون وراء القبيلة، طلباً للأمن والعون والملاذ ...وهكذا ستظلّ القبيلة ركناً مهما عند تحليل الأحداث والظواهر الاجتماعية، في محاولة لفهم ما حدث، وما سيحدث في هذا المجتمع.

1-انتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط) :

جاءت انتفاضة السابع عشر من فبراير (شباط) ، من ضمن سلسلة من الانتفاضات عُرفت بثورات الربيع العربي .وكان عدد من الشباب، من جميع أنحاء ليبيا، قد اتفقوا منذ مدّة، عبر شبكات التواصل الاجتماعي على الخروج إلى شوارع المدن، احتجاجاً في يوم السابع عشر من فبراير)، إحياءً لذكرى أليمة حدثت في مدينة بنغازي في اليوم نفسه من العام 2006 لذلك لا نقول بأن انضمام ليبيا إلى الربيع العربي، جاء بتأثير مباشر من الثورة التونسية، إلّا أنه يمكن القول إن ما حدث في كلّ من تونس ومصر، شجّع الشباب على رفع مستوى التطلّعات، حيث بادر بعض الشباب، إلى رفع شعار إسقاط النظام [3]

[1] ناصر جويدة ،طلعت عزت ،**اعصار الربيع العربي** ط1(اسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2018)،ص.8،7.
[2] مرجع نفسه.
[3] التيتر، مصطفى عمر ،مرجع سابق ،ص .56،55.

حيث انطلقت في يوم 15 فبراير إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وارتفعت الأصوات مطالبة بإسقاط النظام وإسقاط العقيد معمر القدافي مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين واستمرت المظاهرات حتى صباح اليوم التالي.

و بعد ذلك انتفضت الرجبان و الزينتان في غرب البلاد لكن البيضاء شهدت سقوط أول شهداء في الثورة يوم 16 من فبراير و قتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت العديد من المدن للمظاهرات وقاموا بحرق مقر اللجان الثورية و مرتكز الشرطة و ازدادت الإحتجاجات في اليوم التالي، وسقط المزيد من الضحايا، و جاء يوم الخميس 17 فبراير 2011 على شكل إنتفاضة شعبية، شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية، فكبرت الإحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ما بين قتيل و جريح برصاص قوات الأمن و مرتزقة تم جلبهم من قبل النظام.[1]

وبدلاً من الاستماع إلى صوت الشباب المنتفض، ظهر رئيس النظام الليبي، العقيد معمرا لقذافي على الملأ، في خطاب ناري توعّد فيه المنتفضين بإنزال أقسى العقوبات بهم، وهو الخطاب الذي افتتحه بتلك العبارة «من أنتم» "بيت بيت "التي أصبحت مشهورة وعززها بأن وصفهم ب «الجرذان» أدّى هذا إلى توسع درجة الغضب والسخط لدى غالبية أفراد الشعب، وتدافع الشباب في كلّ منطقة لتكوين فرق عسكرية، وخلال أيام،تحوّلت البلاد إلى ساحة حرب دامت 246 يوماً، ارتُكبت خلالها أفظع ما عرفته الحروب من جرائم حرب، وانتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، وتجاوزت تقديرات الضحايا والجرحى والمفقودين حاجز الخمسين ألف شخص[2].

قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات احتجاجية سلمية لكن مع تطور الأحداث و قيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة و القصف الجوي لقمع المتظاهرين

[1] بن قدور ايمان ،مرجع سابق ، 90
[2] التيتر، مصطفى عمر، مرجع سابق، ص 56.

العزّل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وبعد أم أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، و في يوم 20 فبراير 2011 انتفضت مدينة طرابلس و هي العاصمة الليبية، وقد أفلح شباب العاصمة بإسقاط العاصمة ونظام القذافي في تسع ساعات و بعدها قاموا بالسيطرة على جميع معاقل القذافي وقتل الأخير في سرت بحلول 20 أكتوبر[1].

2-الدواعي أو الأسباب:

- **المسببات الاقتصادية الاجتماعية :**

في تقرير نشر عام 2007 م، أشاد صندوق النقد الدولي بالإنجازات الليبية في مجال التنويع الاقتصادي، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط الغير نفطي (% 75) و النمو القوي في إنتاج النفط (% 4.7) وفي المقابل ارتفعت معدلات زيادة الأجور.

وعلى الرغم من تلك المؤشرات فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبيها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القدافي ودائرة ضيقة من المقربين والتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العربية من عوائد الثورة في بلادهم، بل استخدم تلك الثورة في شراء الأنصار وترخيص المعارضة وقمعها[2].

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار سنويا من العوائد المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة.

يمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات و الشركات الأجنبية منذ عام 2003م .للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، و التي قدرت تكلفتها بين الدولارات لم يحمل من التغيير في معادلة السلطة و الثروة و الفساد بل زاد من تفاقم الوضع ما

[1] بن قدور ايمان، مرجع سابق، ص90.
[2] مرجع نفسه،ص،91.

تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية و الفئات الاجتماعية المتوسطة و الدنيا، بفعل تسارع وثيرة الانفتاح و تفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب و الأجور.

إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب في الحد من آثار السياسات الاقتصادية السلبية على قطاعات كبيرة من المجتمع.

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفها عبر الزمن، وصلا إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير 2011 م بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات . وقد عبرت مجموعات ليبية على شاشات الفيس بوك عن أن بلادهم رغم انهالا تأتي في مقدمة البلدان العربية الغنية بالنفط فإنها تأتي في مؤخرة البلاد العربية تقدما وتطورا بل إنها تبدو مثل دول العالم الثالث الفقيرة والفقيرة جدا.

وعلى صعيد البعد القبلي يمكن القول عن العقيد القدافي، انه كان في بداية حكمه قد جعل إلغاء النظام القبلية وأخذ من المبادئ الأساسية لطورته.[1]

إلا انه بعد نحو قرن من الحكم وتحديد عام 1994 م، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسسات الشعبية.

قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، وهو ما ترشح وازداد وضوحا عام 1997 م، مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بوثيقة الشرف التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بمعارضة أكثر من ذلك فإن كثيرا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضة على

[1] مرجع نفسه. ص،92.

السلطة، طوال فترة حكمه الاثنتين وأربعين عاما كوّن العقيد القدافي شبكة من المؤسسات المتناحرة يتلاعب بهم مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي مناقش له.

المسببات التاريخية والسياسية والأمنية

علاوة على الأسباب الاقتصادية الاجتماعية فإن الثورة القائمة في ليبيا تعود لاعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية وأمنية أيضا:

فتاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا و غربها على المكانة و السيادة، واقتصار على حقبة حكم معمر القدافي يمكن القول أنه و عن كانت الولايات الشرقية و خاصة بنغازي، أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الإنقلاب التي قادها القذافي عام 1969 م، في سنوات الأولى ضد النظام الملكي .لأن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية .ومصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها.[1]

وفي الحقيقة فان النظام الداخلي الليبي بيد معمر القذافي وأسرته وبذلك كل الممتلكات وعوائد النفط والثروة تعود إلى أسرة العقيد القذافي وهي حالة تعكس خارجية النظام الليبي الديموقراطي المباشر.

أما سياسيا أدت الولاءات الليبية إلى رسم السياسة الداخلية في البلد، فدولة ليبيا ذات صبغة قبائلية عشائرية تقسمها تحالفات بين قبيلة القذاذفة وقبيلتي رافلة ومقراحة، ولقد كانت قوات الجيش النظامية الليبية ضعيفة فالنظام كان فاسدا لا سيما بعد إنشاء شبكة الرعاية والمحسوبية، الذي يهدف لولاء الأفراد والأسر مقابل إعانات منها، لقد أظهرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية قلقها إزاء الأوضاع في ليبيا ،جراء حالات الاختفاء والاعتقالات التعسفية ومن جانب آخر كانت ليبيا سياسيا محيطة بتشكيلة غير رسمية وهم رجال الخيمة وهم عائلة القذافي.

[1] بن قدور ايمان مرجع سابق ،ص ص92،93.

إن اللجان الثورية الغير رسمية التي أنشأت في 1979 م هي المسيطرة على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية رغم أن الشائع أن اللجان الشعبية هي الموجودة بشكل رسمي فقد دعمت اللجان الثورية الغير رسمية من قبل القذافي وذلك هن أجل الجوسسة على اللجان الثورية.

كان العقيد معمر القذافي يطمح في قيادة الأمة العربية فراح يتخبط بين وحدة عربية ووحدة افريقية وبعد فشله في ذلك بدا يميز نفسه مع الحكام العرب، فتبنى سياسة" خالف تعرف "فغير الأسماء السياسية واسم دولته وأسماء الوزارات والسفارات، وقام بهدر قدر كبير من ثروات الشعب الليبي، فمارس أبشع أنواع القمع والظلم واغتيال الخصوم السياسيين وبدلا من جعل ليبيا دولة حديثة بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود أوصلها إلى أن تكون سخرية بين الدول. فمثل بها أبشع أنظمة القمع في العالم العربي لأنه مارس كل مبيقات الحكم المطلق الفاسد وهذا السبب الرئيسي للازمة الليبية، غياب المؤسسات الحقيقية لدولة في فترة القذافي أضعف أحزابها ومجتمعها المدني. [1]

-تهريب الأسلحة وتكديسها أدى إلى ولادة تنظيمات مسلحة وتعدد ولواءاتها. بروز الثنائية بين الليبراليين والإسلاميين مما أدى للصراع على هوية الدولة والإمساك بزمام السلطة.

بالإضافة لتأكل أسس شرعية النظام الليبي، ورغم كل الشعارات التي تهدف إلى الحكم الجماهيري الشعبي ورغم كل الهياكل الهادفة لترجمة سياسة الكتاب الأخضر فيها يخص الحكم الشعبي الذاتي وذلك بواسطة مؤتمرات الشعبية في مقدمتها مؤتهر الشعبي العام الذي يمثل سلطة تشريعية واللجان الشعبية سلطة تنفيذية، ولكن الحقيقة أن السلطة أصبحت في يد العقيد القذافي ليبين أنو يمثل القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث فصل السلطة عن الثورة.

[1] بوجمعي سعدية ،**الازمة الليبية مابين الحلول الأممية والاستقطابات الإقليمية**،مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،دراسات متوسطية ،(تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري)ص26،27.

وقد حالت صورية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم فنشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة وظهر عزوف شعبي عن المشاركة في الانتخابات[1].

وعلى الصعيد السياسي يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية للنظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية أولها الثورة القومية، و ثانيها المساواة و العدالة الاجتماعية و الركيزة الثالثة شرعية الكرامة و الهوية الوطنية، و أخيرا القيمة الرمزية القذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.

وهكذا فإن برغم ما شهدنه ليبيا من انفتاح اقتصادي منذ رفع العقوبات عنها عام 1999 م، من جانب الأمم المتحدة، التي تسارعت و تبرئة من عام 2003 م، و الذي لم يتزامن معه إصلاح سياسي ملائم بفعل تردد القيادة السياسية في اتخاذ قرار التحول، في ظل ضغوط وصراعات القوى بين المؤيدين و المعارضين للمشروع الإصلاحي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية، و تنامت قوى المعرضة للنظام إلا أنها لم تكن قادرة وحدها على إزاحة في ذات الوقت، لم تكن القوى الخارجية تثق في قدرة معارضة الداخل و لا الخارج الليبية على القيام بهذا الدور بفعل تسترها وغموض أهدافها، لذا كان التعويل على التغيير من داخل النظام مثلا في المشروع الإصلاحي لسيف القذافي.

3-من عوامل استمرار الأزمة في ليبيا.

1 -**الطبيعة الشخصية للعقيد القذافي** :العقيد القذافي شخص يتسم بالعناد و التصلب في موافقة و الترف في ردود فعله، و من غير المتوقع أن يتنازل بسهولة لمطالب المنتفضين فهو لم يتنازل لمطالب زملائه في مجلس الثورة و تعامل مع معارضيه بقسوة غير معهودة، و لم يبق إلى جانبه من أعضاء المجلس المذكور إلا بضعة أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحد مثال:مصطفي الخروبي، أبو بكر يونس.

[1] المرجع نفسه

2 –**عدم وجود مؤسسة عسكرية و جيش وطني** :يمكن القول بعدم وجود جيش قوى في ليبيا على غرار مصر و تونس، و هو ما كان يقصده القدافي بدقة، فالعقيد كان يخشى الجيش و لا يثق به، و يعتبره خطرا على نظامه و لهذا قرر حله تحت مسمى "الشعب المسلح "كبديل، حيث يتم تدريب الشعب على استخدام السلاح و لكن يظل السلاح و مخازنه تحت سيطرة النظام،و حراسة المواليين له من المنشيات و قوات الآمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه أو أفراد قبيلته، على حساب الجيش الرسمي للبلاد.

4–تطور الأزمة في ليبيا :

إن الانتفاضة الشعبية في ليبيا جعلت الجو مشحون حيث دخل النظام والشعب الليبي في مد وجزر، ومنذ 17 فبراير بدأت بوادر الأزمة تظهر للعيان، وكان المشهد الداخلي في بداية الانتفاضة الليبية متوترا بحيث أثرت الظروف الخارجية على الشعب الليبي.[1]

كذلك لعب الإعلام دور هام في التعبئة الجماهيرية وقد أصفرت هذه المظاهرات على فوضى عارمة وتحولت من احتجاجات سلمية إلى استخدام السلاح استجابة لنداء قوى المعارضة والنشطاء، كان ضحيتها العديد من الجرحى والقتلى فتعالت الاحتجاجات بإسقاط نظام القذافي وعندها فرضت السلطات الليبية تكتما إعلاميا واسعا جراء ما يحدث في ليبيا.

4–1انتفاضة الشعب وسقوط القذافي: في 21 فيفري 2010 م قام سيف الإسلام القذافي بتهديد الشعب الليبي للاحتكام للسلاح وصرح أن هناك العشرات المستعدون لدفاع عن والده القذافي داعيا لقيام حوار وطني.

- من جهة أخرى شيدت عواصم عربية وعالمية مظاهرات تضامنا وتنديدا على القمع الوحشي في ليبيا مثل :ايطاليا ومصر وقطر وتونس وقد ساهمت عوامل عدة في اخراج

[1] زردومي علاء الدين ،**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستر غير منشورة(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013/2012،)ص ص 135، 136.

الأزمة الليبية من حيزها الجغرافي الداخلي لمخارج والتنديد بالاشتباكات التي قامت بين النظام والمعارضة ونشأة الحرب أهلية في ليبيا.

- وفي 27 فيفري 2010 تأسس المجلس الانتقالي وهو هيئة رئيسية وتتكون من 33 عضو وكان لتأسيس هذا المجلس بداية فقدان القذافي سلطته وشرعيته إضافة لذلك قام المجلس بإنشاء لجنة علاقات خارجية وقد سجلت هذه المرحلة من الأزمة عدة أحداث على المستوى الدولي وهي:

-في26 فيفري 2011 اجتمع مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأزمة الليبية ونتج عنها قانون1970 منددا بالعنف واستخدام القوة في ليبيا.

-قرار مجلس حقوق الإنسان في 25 فيفري2011هدفه الوقوف أمام حقائق الانتهاكات غير إنسانية في حق الشعب الليبي ومن هم ورائها[1].

- في 02 مارس 2011 عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا وندد على الجرائم الليبية في17مارس 2011 إصدار القرار الاممي بفرض عقوبات على ليبيا وكذلك فرض حظر جوي عليها.

-في 19 مارس 2011 مرحلة بداية لعمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهدفها قمع قوات القذافي وبعدها أعلن معمر القذافي وقف إطلاق النار سعيا لفتح باب الحوار السياسي لكن فترة الهدنة لم تدم طويلا.

-في24 مارس 2011 م سمحت حلف الناتو بقيادة 18 دول أوربية وافريقية لقيادة العمليات العسكرية في ليبيا إذ بين 31 مارس و 31 أكتوبر 2011 م نفذ الحلف مجموعة(17939) طلعة جوية .

-في 20 أكتوبر تم القبض على معمر القذافي وإعدامه في سرت مسقط رأسه ومع مقتل القذافي انهارت الدولة الليبية.

[1] زردومي علاء الدين ،مرجع سابق،ص ص،137،136.

4-2 ما بعد سقوط القذافي بقيادة المجلس الوطني الانتقالي:

إن الإطاحة بنظام القذافي أرجع ليبيا في مسار صاخب لتحقيق الديمقراطية الشاملة، ورغم أن لدى ليبيا مزايا مقارنة مع مجتمعات ما بعد الصراع لتحقيق تقدم اثر تراجع الأوضاع والفساد إلا أن ذلك لم يفي بالغرض،في ظل غياب الدولة الفاعلة وتغلغل الجماعات الجهادية في البلاد وكذلك هشاشة الوضع في مناطق الصحراء وتدخل القاعدة عن طريق فرش مكانتها واستغلال أوضاع البلد المضطربة وإرساء تشكيلاتها في البلاد، وتمثل المشكلة الأساسية التي تهدد ليبيا منذ 2011 هو انعدام الأمن وأدى انعدامه إلى صعوبة بناء الدولة الحديثة في ليبيا خصوصا بعد مقتل القذافي فقد نتج عنه دولة ضعيفة. جدا سواء سياسيا أم إداريا، لأنه أورث دولة تفتقد الى مؤسسات وطنية وظيفية، كما أن المجلس الوطني الانتقالي اتسم هو كذالك بالضعف.[1]

دستوريا فان هن المفترض أن يتأسس دستور جديد في البلد بعد ستة أشهر من التحرير، وفقا لجدول الحرب إلا أن لجنة صياغة الدستور لم تحسم ذلك أي(المجلس الوطني الانتقالي) ذلك، إضافة الى الغموض الذي أحاط بخارطة الطريق التي وضعها لبناء مؤسسات الدولة والطريقة الارتجالية في اختيار أعضائه، حيث تأثرت الى حد كبير بالقبلية والجهوية، من جانب أخر أصبحت الهجمات المسلحة التي سيطرت على منشآت النفط تندد بإنشاء دويلة مستقلة داخل الدولة الليبية، بالإضافة أن الجماعات الإسلامية والثورية قامت بإجبار المؤتمر الوطني لإقرار قانون العزل السياسي .

4-3الفترة الانتقالية بقيادة المؤتمر الوطني العام:

في جويلية 2012 جرت انتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام كانت لصالح تحالف القوى الوطنية وسرعان ما تحولت إلى حلبة صراعات حزبية تعوق مسار العملية الدستورية، وكان المنعطف المهم في عملية مناقشة مشروع قانون العزل السياسي للنظام السابق الذي اقره

[1] زردومي علاء الدين،مرجع سابق،ص ص،137-141.

المجلس الوطني الانتقالي تحت ضغط الميليشيات المسلحة ووافق المؤتمر على سحب الثقة من حكومة زيدان.

وقد حدثت تغيرات دراماتيكية في فيفري وأوائل مارس 2013 م لتكشف عن سوء الأحوال التي تسود البلد سواء سياسيا أو امنيا فقد مدد المؤتمر الوطني العام ولايته التي كان مقررا أن تنتهي في فبراير 2013 م حتى نهاية العام وبذلك وضع دستور جديد في ديسمبر2013 وصوت المؤتمر الوطني لفرض الشريعة الإسلامية وقرر تمديد ولايته البالغة 188 شهر لمدة سنة إضافية إلى غاية نهاية 2014 م. [1]

لقد عرفت هذه المرحلة عدة أزمات مثل إعلان **فدرالية برقة** [2] بالإضافة إلى العديد من المحاولات الانقلابية، وكان أولى الانقلابات من طرف اللواء الخليفة حفتر الذي أعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري لكنها كانت محاولة فاشلة، تلتها المحاولة الفاشلة الثانية من طرف الكتيبتان من الزنتان الكبيرة (اللواء القعقاع واللواء الصاعقة)، وذلك بتوجيه أعذار للمجلس الوطني بحل نفسه واخلاء مقره يوم 14 فيفري 2014 ، لكن هذا الأخير رفض ذلك ليجنب البلاد في الدخول في فراغ دستوري وساندته في ذلك قوى متعددة.

4-4المرحلة الثالثة للفترة الانتقالية:

تواصلت الأزمات، وفي ماي 2014 م أطلقت القوات البرية والجوية والبحرية عملية عسكرية سميت بعملية الكرامة ضد الجماعات الإسلامية وضرب معاقل الإرهاب والتطرف في بنغازي ودرنة، وكذلك ضد المؤتمر الوطني العام في طرابلس تحت قيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وهنا تمكن معسكر الكرامة من الحصول على الغلبة في الانتخابات البرلمانية التي

[1] رسولي أسماء ،إشكالية بناء الدولة في ليبيا مابعد القذافي(بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ،في,:المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد 06،ع01،جانفي 2021،ص-ص 280-282.

[2] تأسس مجلس برقة الانتقالي في 06 مارس 2012 في بنغازي للمطالبة بتأسيس نظام فدرالي في ليبيا ،يتمتع فيه اقليم برقة بصلاحيات واسعة ،وبه قامت مجموعات مسلحة مؤيدة لمجلس برقة بالاستيلاء على ثلاث موانئ لتدير النفط والمطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط ،وبرغم من تمكن حكومة زيدان من حظر التصدير النفط بإغلاق المنافذ البحرية،إلا أن بقاء الموانئ خارج سيطرتها ماهو الا دليل على ضعفها .

أجريت في 25 جوان 2014. لتتوسع اهداف عملية الكرامة لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب في طبرق وحكومة الثني في البيضاء.

مقابل معسكر الكرامة ظهرت الحملة العسكرية المعروفة بفجر الإسلام قامت بها مجموعات قبلية تنتمي الى غرب ليبيا (مصراتة، طرابلس، الزاوية، زليتن، وغريان) لدعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي. والحد من مكاسب معسكر الكرامة، ادى الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي الى ظهور حكومتين إحداهما معترف بها دوليا بقيادة "عبد الله الثني"ومدعومة من طرف معسكر الكرامة.

والحكومة الثانية غير معترف بها دوليا بقيادة "خليفة غويل "مدعومة من طرف معسكر فجر ليبيا، أدى ذلك الى وجود برلمانين وحكومتين تتنازعان على الشرعية. وتتقاتلان بالسلاح بدعم قوى عسكرية مناطقية إثر فشل الاستحقاقات الانتخابية.

وبعد حالة التصعيد التي لازمت الوضع الأمني مع نهاية 2015 بفعل التأكل الداخلي لكل تحالف على خلفية تعدد الانقسامات خول مخرجات الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة ومخاوف توطن داعش في سرت وسط ليبيا توج هذا الحوار بين الأطراف المتنازعة على" اتفاق الصخيرات " في 17 ديسمبر 2015 يهدف الى توحيد السلطة في ليبيا.

برغم من هذا الاتفاق إلا أن مشهد الانقسامات لا يزال يلازم المشهد السياسي في ليبيا، ففي جويلية 2017 سيطرت قوات حفتر على بنغازي، وشنت هجوما على سبها عام 2019 وتصاعدت العمليات العسكرية لتصل الى طرابلس بهدف إنهاء وجود حكومة الوفاق الوطني، بالمقابل أطلقت حكومة سراج معركة مضادة سمتها ب"بركان الغضب " للدفاع عن العاصمة .

من الأمور التي زادت الأزمة الليبية تعقيدا استعانة حفتر بحلفاء إقليميين (الإمارات ومصر والسعودية)، إضافة الى الدعم الروسي والفرنسي، في المقابل ظهرت تركيا كحليف وداعم لحكومة الوفاق حيث بموجب اتفاق بين الطرفين بالانتشار التركي العسكري في الغرب الليبي بالإضافة الى طلب رسمي بالدعم العسكري الجوي والبري والبحري لمواجهة قوات حفتر.

بناء على هذا عملت المستشارة الألمانية: أنجيلا ميركل "على التواصل مع ابرز الفاعلين الدوليين للسعي لحل الازمة الليبية،[1]

وقامت بدعوتهم لعقد مؤتمر دولي بشأنها في إطار ما عرف ب "قمة برلين "المنعقدة في 19 جانفي 2020 والتي خرجت بحل مسارات ثلاثة: السياسي والعسكري والاقتصادي وتعتبر بدعوة لوقف دائم لإطلاق النار ومطالبة الدول بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح وحظر توريد السلاح لكن لم تمض مدة طويلة على صدور بيان مؤتمر برلين حتى جاء رد ميليشيات حفتر عليه بخرق وقف إطلاق النار.

وذلك أسهم في حركة واسعة من قبل الدول الجوار لليبيا والأوربية في إيجاد حل مناسب ونجد تونس ومصر والجزائر ضاعفت مجهوداها لحل الأزمة.

- **نتائج الأزمة الليبية:**

إن الأزمة الليبية قضية استثنائية بين كل قضايا الربيع العربي لها تحمله من مخلفات ودواعي نشوئها ومآلاتها، وعند تحميل الأزمة الليبية تصادفنا تساؤلات واستفتارات عدة عن طبيعتها المتميزة التي لا تخلو من الخفايا والمشاحنات التي حملها النظام القذافي طيلة فترة حكمه أن أزمة ليبيا بأبعاد مختلفة فباختلاف أبعادها تعددت الاراء حول إمكانية حلها وتفاقمت المفاهيم سواء لصالح حل الأزمة اولتزايد انفعالها ونجد أن خروج المسالة من أيدي المسئولين الليبيين أول سبب لتفاقم النزاع ولا نستطيع التكهن بعدم تفاقمها لولا تدخل أطراف خارجية فيها.

وبسبب أو بآخر فان الخلفيات التاريخية منبع الأزمة في ليبيا، ففترة العقيد القذافي ملية بالمشاحنات والتناقضات وكذلك التحقين الديكتاتوري وربما يكمن عدم نجاح سياسة القذافي في المسؤول نفسه لما لديه من ميولات تسلطية واستعبادية وبما أن الرئيس استولى على حرية ممارسة الديمقراطية في ليبيا فلا نخبئ طبيعة النظام الليبي الاستبدادي الذي أنشا لعدة أعوام في مجتمع اطغي عليه الصمت والحرمان ما أدى لإشعال فتيلة العزوف لتغيير والتجديد.

[1] رسولي اسماء ،مرجع سابق،ص ص،282-284.

خلاصة القول: أن هناك العديد من الأطراف الفاعلة والمتغيرات فيما يتعلق بالأزمة الليبية، حتى إنه لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا سيحدث لاحقا، على أن المؤكد إنه أي كان ما ستسفر عنه الأحداث فإن سيكون له تداعيات داخلية وإقليمية ودولية فليبيا ما بعد القذافي لن تكون بحال ليبيا القذافي.

ثالثا: الربيع العربي والأمن القومي الإسرائيلي:

نشر مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية دراسة بعنوان الثورات العربية 2011 والأمن القومي الإسرائيلي أعده مدير المركز البروفيسور افرايم أنبار أستاذ العلوم السياسية في جامعة بارايلان كشفت عن الوضع الامني الإسرائيلي منذ نهاية الحرب الباردة، وتساءل أنبار فماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك الوضع؟ مؤكدا على أن إسرائيل ومساهماتها في تشكيل السياسية الجديدة بالمنطقة.

واقترح أنبار للخروج من الأزمة انه يجب على إسرائيل الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة وعليها أن تضاعف من الاستثمارات العسكرية، مبررا موقفه من أمريكا بأنه من المرجح أن تظل الولايات المتحدة القوة المهيمنة عالميا لفترة طويلة رغم انخفاض قوتها في الشرق الأوسط مؤقتا.

ووصف الوضع الإقليمي آنذاك بأنه يسير عكس المصالح الإسرائيلية، موضحا أن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط اضمحل، ودول المنطقة المتحالفة مع الغرب أصيبت بالضعف، بالإضافة الى أن ميزان القوى في المنطقة يتحول لغيرهم، قاصدا تركيا وإيران وانه ساد عدم اليقين تجاه سلوك قادة الدول المجاورة تجاه إسرائيل، كما زادت الانشطة الإرهابية مقابل انخفاض قوة الردع الإسرائيلية والعزلة الإقليمية المتنامية، بالإضافة الى استمرار التحدي النووي الإيراني.

وقدم أنبار باقة من التوصيات لصناع القرار السياسي في إسرائيل، جاء على رأسها مضاعفة نفقات الدفاع وزيادة حجم الجيش النظامي، والعمل على زيادة الاستثمار في مجال الدفاع الصاروخي وقوة السلاح البحرية، والبحث والتطوير وانه على إسرائيل البحث عن حلفاء إقليميين جدد.[1]

والإصرار على حدود يمكن الدفاع عنها في أي مفاوضات سلام مع سوريا أو الفلسطينيين وان الإسلاميين أصبحوا ذوي نفوذ في كل دول الربيع العربي من المغرب الى تونس وليبيا ومصر، وهذا التطور أيضا كان متوقعا فالإسلام قلب وروح لهوية معظم شعوب دول الشرق الأوسط وطالما نادى به أهل المنطقة.

وأن الوضع الأمني في منطقة إسرائيل وخيم، فمنذ سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك قبل عام، أصبحت شبه جزيرة سيناء المصرية منطقة ينعدم فيها القانون حيث يسهل للإرهابيين العثور على ملاذهم.

وتطالب الدراسة بإجراءات أمنية متزايدة على طول الحدود المصرية، مؤكدة على أن التطورات في واشنطن أكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل من تلك الموجودة في المنطقة فالعزلة الإقليمية لإسرائيل محتملة، بعد كل الأحداث الجديدة، وان إسرائيل تريد ان تكون دولة ديمقراطية وقوية وتحاول بالكاد الاندماج في المنطقة التي تتميز بالاستبداد والجهل والفساد والفقر.[2]

المبحث الثالث: الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل في كل من تونس وليبيا:

إن التطورات التي شهدتها هذه المنطقة ولإيضاح أكثر لنتائج الربيع العربي وتفسيرات تعنى لسبب نجاح بعض الانتفاضات لإسقاط أنظمتها وفشلها في كل من تونس وليبيا.

[1] عبد الرحمان اسامة، الربيع **العربي وعلاقته بالامن القومي**، (الجيزة،دار الكتب المصرية،2011)ص ص،96،95.
[2] المرجع نفسه .

يتمحور هذا التحليل حول التئام أربعة عناصر أو شروط أساسية أو مسببات لقيام الانتفاضات، التي نجح توفرها جميعا في تغيير أنظمة وإحداث تحولات جذرية فيها ويمكن لهذه العوامل الأربعة أن تستخدم كمعايير تحليلية، لتقدير لماذا لم تنجح بعض الانتفاضات في بعض الدول العربية، من إسقاط أنظمتها ومدى امكانية قيام انتفاضات شعبية أخرى أو لاستخدامها كمؤشرات يمكن لها توقع حصول بعض النتائج المعنية أو تقييم احتمالات التغيير بما فيها من إسقاط بعض الأنظمة الدكتاتورية وإطاحة الطغاة.

وفي إطار لفت النظر، تعمل هاته العناصر الأربعة كمجموعة متكاملة والتقاءها سويا يؤثر مباشرة في احتمال قيام عمل جماعي شعبي يهدف إلى التغيير بينما يحول غياب أي تلك العناصر دون تحقيق ذلك أو يقلل من احتمال تحققه وتكمن هته العناصر في:

- **ينبغي أساسا كسر حاجز الخوف السيكولوجي:**

إن عامل الخوف لطالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرد، رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي يتعرض له ويعانيه ورغم توفر المبررات التي تدعوه إلى التمرد.

- **يجب على الثورة أن تكون ذات طبيعة سلمية:**

خاصة وان إمكانياتها لا تقارن بالجهوزية الأمنية، العسكرية لقوى النظام على الأغلب، ولان لجوءها للسبيل العنف في الدفاع عن ذاتها سيقدم تبريرا للنظام الحاكم باستخدام كافة السبل المتاحة لقمع الثورات أو سحقها.

– ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية:

بين مختلف مكونات المجتمع لكيلا يؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرقية في حال وجودها أو استمرارها في أضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية.

– وهو الأهم فيما لو توفر مع الشروط أعلاه ،موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني:

بحيث إذا كان داعما للحركات الشعبية، أو على الأقل وقف موقفا حياديا منها، فثمة فرصة أكبر لنجاح الثورة، بينما إذا تبنى الجيش موقف النظام الحاكم، فسوف ينزل خسائر جمة في صفوف المتظاهرين، وسوف ينعكس ذلك مباشرة على نتائج الانتفاضات.[1]

إن تطبيق هذه العوامل والمعايير الأربعة يساعدنا على فهم النتائج المختلفة للربيع العربي حتى الآن، سجلت تونس نتائج ايجابية لثورتها ولم ينعكس الوضع على ليبيا.

أولا :تونس نموذج اجتمعت فيه كافة العوامل الأربعة :

اجتمعت العناصر الأربعة أعلاه في تونس، حيث أن قيام البائع المتجول محمد بوعزيزي بإضرام النار في نفسه أشعل نار الثورة في التونسيين جميعا، وحملهم على كسر حاجز الخوف ،من الناحية الديمغرافية، فإن المجتمع التونسي متجانس، بحيث كل أبناء المجتمع تقريبا هم مسلمون ينتمون إلى المذهب المالكي، والطبقة الوسطى تشكل حوالي 50% من عدد السكان، وقد شارك في الثورة كافة مكونات المجتمع بما فيها من متعلمين ونقابيين وشباب وغيرهم، كما بدأت الانتفاضات سلمية واستمرت كذلك ،رغم تعرضها لبعض المحاولات القمعية على يد

[1]- حسيب خير الدين واخرون: الربيع العربي الى اين افق جديد لتغيير الديموقراطي، (ط3، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2012)،ص-ص 339،337.

النظام، أما الجيش التونسي فلم يكن يتمتع بتجهيزات عسكرية كبيرة وبقي على حياد طوال فترة الثورة .وبالتالي يمكن القول أن العوامل الأربعة التي سبق الحديث عنها اجتمعت في تونس لتسهيل الثورة واسقاط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي ،وحملته على اللجوء السياسي الى العربية السعودية .

من ناحية أخرى الى جانب دور العوامل مجتمعة في إنجاح ثورة تونس ،سهل توفرها في الواقع العملية الانتقالية لمرحلة ما بعد إسقاط النظام، من إجراء انتخاب المجلس التأسيسي وفقا لانتخابات ديمقراطية حرة وتشكيل حكومة ائتلاف وطني وانتخاب رئيس جمهورية مؤقت للمرحلة الانتقالية وصياغة دستور جديد خاضع للاستفتاء الشعبي وإجراء انتخابات برلمانية جديدة وصولا إلى انتخابات رئاسية نزيهة رغم كل الانتهاكات والعقبات التي حدثت خلال المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي في تونس وهكذا عادت سيادة القانون والنظام في تونس إلى حد كبير.[1]

ثانيا: ليبيا: سفك للدماء وتوفر عامل واحد من أصل أربعة:

على عكس تونس، فان الربيع العربي أدى إلى مجموعة النتائج الدموية المختلفة كليا عن سابقاتها من التجارب في حالة ليبيا، حيث يمكن القول إن معظم الشعب الليبي من المسلمين الذين ينتمون إلى المذهب المالكي كما في تونس، باستثناء أقلية من الأمازيغيين التابعين للمذهب الأباضي، ولكن المجتمع مع ذلك لم يكن متماسكا لوجود انشقاقات واختلافات قبلية وعشائرية ومناطقية، على الرغم من قيام تحالفات قبلية على مر التاريخ خففت من وطأة هذه الفروقات إلى حد ما.

وفي فيفري 2011 كسر الليبيون في بنغازي حاجز الخوف، ثم تبعهم أبناء بعض المدن الرئيسية الأخرى، لكن في المرحلة الأولى من الثورة، غاب عامل الإجماع والتوافق

[1]- مرجع سابق،ص ،340،339.

الوطني النسبي على إطاحة النظام، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية والمؤيدة لنظام القذافي.

على خلاف الثورة في تونس، سريعا ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة، وشرسة، لقيام القذافي بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفق استراتيجية "الثورة المضادة "،من جانب أخر كان عدم التوازن ملحوظا بين الإمكانيات العسكرية لقوة المعارضة وتلك التابعة للنظام ،وفي تحليل نهائي لواقع النزاع في ليبيا حدث انقسام داخلي أدى إلى انسحاب وتخلفهم عن الجيش وولاء كتائب القذافي والدفاع عنه ونظامه .

بالإضافة إلى انشقاقات لعناصر رفيعة في الجيش الليبي وزيادة كتائب الجيش المنضمة إلى قوات المعارضة للنظام،[1] وبالتالي لا يمكن القول إن عامل تدخل الجيش والقوات المسلحة بشكل عام وهو العامل الرابع متوفر في الحالة الليبية، وذلك لخوض أعداد كبيرة من القوات المسلحة في اشتباكات ميدانية بين موال للنظام ومعارض له.

إن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبما وفرته للانتفاضة من مستشارين وإمكانات لوجيستية وفرضها منطقة حظر جوي أرسى التوازن بشكل حاسم وغير الواقع الميداني مباشرة لصالح الثوار، الأمر الذي أدى إلى إطاحة النظام، حيث يمكن القول ببساطة أن مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قرار لدعوة أطراف دولية وإقليمية النامية بدورها عن الائتلاف لحماية الشعب الليبي. كما أن القيام بغارات جوية وعمليات عسكرية مستمرة وواسعة النطاق من قبل قوات الناتو أدى الى إلحاق خسائر بشرية كبيرة، لذا فان غياب العوامل الأربعة بالتزامن مع بعضها البعض التي انحت الثورة في تونس، لم تتوفر في ليبيا رغم" **كسر حاجز الخوف**" وهو أحد العوامل الأربعة التي تم تحليلها وبالتالي انعكس غيابها على الحالة الفوضوية التي شهدتها ليبيا.

[1]- مرجع سابق،ص ،142-143.

حيث كان المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي أسسته المعارضة الليبية كحكومة انتقالية مؤقتة والذي أعلن عن الوثيقة الدستورية فيما بعد بالكاد كان يمسك بزمام السلطة في البلاد بينما يقوم مجلس الوزراء المنتخب من قبل المجلس الانتقالي بتصريف العمال اليومية وهو المسؤول أيضا عن الوضع الأمني في ليبيا، بالإضافة الى الأزمات التي تعرض إليها مجلس الوطني الجديد المنتخب الذي أوكلت إليه مهمة صياغة الدستور، ونظرا إلى كثر الأطراف المحلية والخارجية التي شاركت في إسقاط نظام القذافي ولاختلاف تجاربهم وأهدافهم صعب مهمة إخضاع أو جمع المجتمع الليبي تحت راية سلطة واحدة مركزية واحدة.[1]

يكمن مستقبل البلاد في ضرورة إرساء قاعدة التلاحم والتماسك الوطنيين لتحقيق الوحدة بين مختلف القبائل والعشائر الليبية وتمكين التحالفات القبلية والتيارات الدينية والإثنية من إثبات رغبتها في تخطي اختلافاتها في سبيل مشروع الدولة الهش والجديد كما أن موضوع الجيش لعب دورا هاما في التأثير في نتائج الثورة، وهو إثر على المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي في ليبيا تحت راية جيش وطني واحد فحسب. [2]

يمكن القول إذن إن تونس استطاعت أن تقدم نموذجا يحتذي بيه بدءا من ثورتها الناجحة ووصولا إلى الفترة الانتقالية التي تلتها من حيث إحلال مبدأ ديمقراطية حقه حتى الآن، أما التحدي الأول الذي يواجه الذي يواجه المرحلة الآنية في تونس فهو يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث الظروف والمشاكل التي تعرضت لها تونس تستوجب حلولا طويلة الأمد، في حين أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في تونس تحتاج حلولا سريعة ودعما اقتصاديا وماليا من الأنظمة العربية والمجتمع الدولي، الأمر الذي يحتاج إلى بعض الوقت لتحقيقه. [3]

[1] مرجع سابق،ص،144.
[2] مرجع سابق.
[3] مرجع نفسه ،ص 340.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل وخاصة لمجموعة نماذج عن التوارث العربية(التونسية، الليبية)، نجدها أنّها ثورات بدأت على شكل احتجاجات مطالبة بتحسين أوضاع المعيشة، وتكريس الحرية والكرامة ، ثم أخذت منحى المطالب السياسية هدفها إسقاط الأنظمة الحاكمة، ويصدق على الثورات العربية تحليل روجر بترسون الذي قدّمه في كتابه " المقاومة والتمرّد"، حيث يرى روجر بترسون أنّ الثورات بالعالم تبدأ على شكل احتجاجات، ثم تأخذ بعدًا شعبيًا يكسر من خلاله حاجز الخوف، ومن ثم تتحوّل إلى غضب شعبيّ عارم يطلق عليه اسم" ثورة"، وفي الأخير تؤدي إلى إسقاط أنظمة وحشية وقوية.

لقد نجحت النماذج المدروسة من الثورات العربية، في إسقاط أنظمة استولت على دواليب الحكم بقبضة من حديد لعقود من الزمن، وبالتّالي كسرت مقولة أنّ الأنظمة العربية لا تسقط إلّا بموت الطاغية، أو بتدخل عسكري خارجي.

ونظرا لأنّ الدول العربية لم تمسها أي موجة من موجات التّحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم، فهناك من يرى بأن هذه الثورات التي شهدها العالم العربي ابتداء من 2011، جاءت خصيصا لتأسس لحقبة جديدة من التحول الديمقراطي بالدول العربية.[1]

[1] لعربس جهيدة، ثورات **الربيع العربي بين التحول نحو الديمقراطية و الفوضى** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو ،2014-201،ص33.

الفصل الثالث
ما بعد الربيع العربي

تمهيد:

ثورات «الربيع العربي» لم يتوقع أحد حدوثها في العالم العربي، التي رأى أغلب المحللين السياسيين في العالم أنها نبعت من شوق وأثارت أحلاما إلى الحرية والديمقراطية في بلدان طالما حُكمت بالظلم والاستبداد، قبل أن تتدحرج كرة الثلج هذه في معظم الدول التي انتقلت اليها وتحطمّ آمالاً كثيرة، لكن هذا الحدث التاريخي غيّر وجه المنطقة برمّتها.

شهدت المنطقة العربية انهياراً سريعاً لأنظمة بدا أن الخلاص منها مستحيل، أطاحت الانتفاضات الشعبية بدكتاتوريات متجذرة حكمت لعقود بقبضة من حديد. وحرّكت الحناجر التي كانت تصدح بهتاف مشترك "الشعب يريد إسقاط النظام"، ومشاعر الملايين في كل أنحاء العالم. واختصرت رغبة جيل كامل كان يجهل حتى الآن قدراته، بالحرية والتحرّر من الخوف.

وُلد نموذج جديد مستند الى إدراك جماعي بأن الطغاة لم يعودوا في أفضل أحوالهم، وأن التغيير يمكن أن يحدث من الداخل، وليس فقط كنتيجة لتغير في الخارطة الجيوسياسية العالمية. هذا الزلزال السياسي والجغرافي الذي هزّ المنطقة بدءاً من 2011 وقد أدى إلى نتائج متفاوتة. ومع ذلك، فإن روحية الثورة لم تمت بعد، وهو ما تجلّى بعد ثماني سنوات في اندلاع موجة ثانية من الانتفاضات الشعبية في كل من السودان والجزائر والعراق ولبنان.

من بداية الحركة الاحتجاجية أدركت دول مختلف البلدان العربية التحديات– والرهانات التي تنتظرها بعد اتساع رقعة نشاط الفعل الاحتجاجي عبر مختلف أقاليم المنطقة العربية، وأن رياح التغيير قد طرقت أبوابها لأنها غير بعيدة عما يحدث في محيطها العربي باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي تؤثر فيه وتتأثر بما يحدث به.

لن يكون هناك مفر من مباشرة عمليات الإصلاح السياسي و الدمقراطية وقمع الفساد، من أجل إثبات مناعة سياستها ونجاح ثورتها ضد الأنظمة التسلطية. وما يميز عملية الدمقراطية بدول الربيع العربي هو عامل الخصوصية، الذي لا يشير إلى الاستثناء، بقدر ما يعبر عن اختلاف السياسات ومدخلات النظام السياسي ومخرجاته. وأجبرت العديد من دول العالم من بينها العظمى إلى إعادة النظر والحسابات في سياستها وتحالفاتها الخارجية خصوصا المرتبطة بالمنطقة العربية.

بالرغم من الآمال الكبيرة التي بنيت على الحراك العربي الذي انطلق في العام 2011 إلا أن النتائج لم تأت وفق طموحات الشباب الذين فجروا هذه الانتفاضات. لكن ثمار "الربيع العربي" المنتظرة لم تزهر كما توقعت الشعوب. أنه من المبكر تحديد إرث تلك الثورات التي ما زالت في طور التنفيذ.

وبناءاعلى ذلك تطرقنا في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: الانعكاسات العامة للثورات العربية.

المبحث الثاني: تحليل واقع الربيع العربي.

المبحث الثالث:حول الربيع العربي.

المبحث الأول: الانعكاسات العامة للثورات العربية:

يقصد بالتأثيرات أو الانعكاسات العامة للثورات العربية عموما، هي تلك المتغيرات الملموسة والواضحة والقابلة للملاحظة والرصد، والتي طرأت بعد فعل الثورات وكانت نتيجة مباشرة لها، وانعكست على الشعوب وردود الفعل الأنظمة السياسية، وحركات الإسلام السياسي بالإضافة الى التغيرات التي طرأت على الأنساق السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي جراء فعل الثورات التي شهدتها المنطقة وتمثلت في سلوك او مواقف وبرامج عمل.

ظاهرة الثورات العربية أو الزلزال الذي هز العالم بأسره كما شبهه الكثير من المراقبين كحدث سياسي أو فعل اجتماعي أفرز آثارا أو تموجات هائلة محليا واقليميا ودوليا، وعلى اكثر من صعيد.

إن عملية رصد ومناقشة مجمل التأثيرات سواء محليا أو دوليا، هي عملية مضنية، وبالتالي لن تستوعبها الدراسة بكل تأكيد، وعليه سنكتفى بالتطرق إلى التأثيرات العامة التي أحدثتها الثورات على ظاهرة الاسلام السياسي والفساد في دول الربيع العربي بالإضافة الى التأثيرات التي تمت على عمليات الإصلاح السياسي [1]

[1] فيصل محمد عبد الغفار،**الربيع العربي**،مرجع سابق،ص .11.

اولا: ظاهرة الإسلام السياسي:

الإسلام السياسي من بين أعقد المفاهيم التي برزت مؤخرا ولا يزال الجدل قائما حولها حيث أُطلق على الظاهرة الإسلامية عموما، فهو ليس المفهوم الوحيد فقد تم اطلاق تسميات أخرى مثل **(الصحوة الاسلامية، الجهادية الاسلامية، الاصولية الاسلامية، الحركات الاسلامية، الإسلاميين...)**

ولضبط التعريف أكثر نحاول أن نربط الاسلام السياسي كظاهرة متأصلة في الواقع الشرق الاوسطي أي بين الاساس كمفهوم والجغرافيا كمجال.

وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول هذا المصطلح وتحفظ بعض الإسلاميين عليه، ما اتفق عليه أغلب الباحثين الإسلاميين هو أن المصطلح أصبح مصطلحا سياسيا وإعلاميا واكاديميا شائعا مألوفا، استعمل لتوصيف حركات التغيير السياسية التي تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم خصوصا بعد ظهور حركات اسلامية التي انتشرت في العالم العربي وباكستان والهند واندونيسيا وماليزيا، وكانت تدعو دولهم الى تطبيق حكم الشريعة، او تكون هي الوسيلة الى تلك الغاية بعدما تؤول السلطة اليها.

إن الباحث الاسلامي عطية الويشي، يرى ان من استعمل المصطلح اول مرة هو(هتلر)، حين التقى الشيخ امين الحسيني مفتي فلسطين آنذاك، اذ قال له: "إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية، بل إنني أخشى الإسلام السياسي".[1]

لقد وردت مجموعة تعريفات لمفهوم الاسلام السياسي، الامر الذي يعكس اهمية المصطلح نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

[1] مرجع سابق،ص .12.

هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، ويرى في مبدا ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر شذوذا عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدّين والدنيا فالإسلام السياسي بمجملها لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتسعى في استراتيجيتها وبرامجها الى اقامة دولة اسلامية تطبق الاسلام كدين ودولة ونظام حياة[1]

في تحليل أخر يخضع الإسلام السياسي لرؤية علمية ترى فيه مرحلة شعورية دينية تجسدت في جماعة خرجت عن التيار المجتمعي العام على المستوى الديني، بنسبة نفسها الاسلام، ومن هنا أصبح لدينا مفهوم الاسلاميين بدلا من المسلمين، وفي هذا نوع من استصدار الحكم على البقية بتقصير ونقص او سوء فهم الاسلام.

إن مفهوم الإسلاميون هو المستوى الأول في تشكل ظاهرة الاسلام السياسي بطريقة حصول تمايز ديني لجماعة (الاسلاميين) التي تعتبر الجزء من جماعة الكل(المسلمين) على ان هذا التمايز يحمل رؤية للعالم خاضعة للمسلمات.

ثم تنتقل هذه الجماعة الى مستوى ثان عن طريق التحول الى تنظيم وهنا نكون بصدد (حركة إسلامية) او (اسلام سياسي حركي) لديه وجوده المادي وتأثيره على الواقع، يتميز عن غيره من الأحزاب السياسية برؤية خاصة للمجال السياسي وشكل وبنية الدولة والمجتمع والعلاقات الدولية. [2]

يعرف الإسلام السياسي الدكتور عزمي بشارة فيصفه كمحاولة لربط بين الدين بالسياسة، عن طريق المقاومة بدلا من الشرعنة من الحكومة (التيار الذي يرفض بشكل مطلق الواقع المنفصم الذي جاءت به الحداثة والاسلام السياسي هو ناتج الحداثة ...وليس الاسلام السياسي

[1] مرجع سابق ص.13.

[2] افندي عبد الوهاب، الحركات **الاسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، في الحركات الاسلامية واثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2002،1،ص14.

محافظا او دفاعا عن الواقع القديم، بل انه ينتقل الى الهجوم لتوحيد عالمين يبدو له انهما منفصلان، الدين **والدولة).** [1]

1) الاسلام السياسي بعد الربيع العربي:

مما لا شك فيه ان الاسلام السياسي بعد الربيع العربي، اختلف عن الاسلام السياسي قبل ثلاثة عقود من الزمن. فحركات الاسلام السياسي بالأمس كانت تدعو إلى تطبيق حكم الشريعة بوصفها المصدر الوحيد للحكم، من خلال اقامة دولة إسلامية دينية، بينما اليوم صار الإسلاميون الجدد يدعون الى تطبيق مفاهيم ومبادئ وقيم الديمقراطية اللبرالية، وذلك من خلال اقامة نظم ديمقراطية مدنية حديثة وفاعلة، يخضع فيها المواطنون الى حكم القانون، الذي قد يتعارض مع الشريعة احيانا، علما بان الدين في الدولة التي ينادي بها الاسلاميون الجدد ليس هو المصدر الوحيد للحكم، وهذا عكس ما كان سائدا بالأمس تماما.[2]

لا يمكن أن نغفل عن أن الربيع العربي كان له تأثير فاعل في تمكين بعض الأفكار والتيارات المنحرفة في الجهر بما كانت تُخفي، أو أن تولد حركة لم تكن موجودة على الساحة ككيان بارز، وعلى الرغم من أن كل بلد من بلدان الربيع العربي لديه مشكلاته الخاصة التي تميزه عن غيره من البلاد سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

إلا إننا نجد أن هذه التيارات الفكرية والعقدية المنحرفة أرادت أن تتسلق السلم على ظهر تلك الشعوب المتألمة، فنجدها تحاول دغدغة تلك الشعوب؛ بأنها ما جاءت إلا لتخفِّف من معاناتها ومشاكلها الحياتية، والغالب على تلك الشعوب أن تلك الأكاذيب لم تعد تنطلي عليها، فلم يجد أولئك المنحرفون بُداً من النيل من تلك الشعوب بقوة السلاح وقوة السلطان.

---

[1] العيفة سالمي،"**الإسلام السياسي والتحولات السياسية في العالم العربي** "،الجزائر :**مجلة الدراسات الاستراتيجية،** ا لعدد 16، سبتمبر 2011،ص20.

[2]. فيصل مخمد الغفار، مرجع سابق، ص 13،14.

وكل هذه الفوضى والتقلبات الحالّة بالدول الربيعية، كانت كفيلة بظهور جانب من التيارات المنحرفة التي قفزت من على عتباته، لتظهر لنا بالصورة التي نراها عليها اليوم، حيث أصبح لهم صولة وجولة في كل من اليمن وسوريا وليبيا، كما كان هناك ظهور واضح وجلي للجانب المضاد؛ في كل دول الربيع بالإضافة إلى مصر، وتأثير نسبي في تونس لكن لا يعني هذا أن ننظر بالنظارة السوداء ليلا ونهارا، فإن الذي جعل تلك الشعوب استطاعت على قلة عدتها وعتادها من الإطاحة بجبابرة الأنظمة التي عششت في قصور الحكم لعقود عدة، لقادر سبحانه على أن يهيئ للأمة من يقود سفينتها إلى بر الأمان بإذنه و رحمته بحال المؤمنين .

ويمكن القول إن هذه المشكلات كغيرها من المشكلات ستحتاج إلى الصبر والوقت، والتي من خلالهما للمجتمع أن يقوم على تطوير الحلول المناسبة لها .كما يمكن أن يتم ذلك عبر فكرة واضحة المعالم، تتطور عبر أناس بلغ بهم الإخلاص تجاه الإسلام والمسلمين منتهاه، وللتطوير هذا المفهوم والتفاعل الفكري بين شرائح المجتمع وتطوير النظام السياسي والاقتصادي والتعليمي وغير ذلك من شتى مناحي الحياة؛ التي تتناول جوانب وقضايا المجتمع بشتى أنواعها.

ينبغي تجسيد المعنى الحقيقي للنظام الإسلامي، والنظرة التفاعلية من الشعب تجاهه، ليتسنى تسيير النظام الإسلامي الحق، وتوليه الحكومة بما يتفق مع الشريعة، ويلبي حقوق وتطلعات الشعب المسلم منهم وغير المسلم، لأن الإسلام كفل للجميع حقوقه. [1]

كذلك يجب أن ننبه إلى أن الربيع العربي قد يبدو متشابهاً في انفعالاته وحدوثه ومطالبه، إلا أن تأثيره لم يكن بنفس الحال في جميع مناطقه، فلا يمكننا أن نقول إن المسار الذي سلكه الربيع العربي في بلد هو نفس المسار الذي سار عليه في البلد الأخرى، فلا بد من تفاوت بين تلك المسارات في الخصوص وذلك بسبب الاختلافات الديمغرافية لسكان منطقة دون

[1] ابراهيم محمد عبده موسى، **الانحرافات الفكرية واثرها على الربيع العربي**، مرجع سابق، ص ص،77-78.

غيرها، فمناطق الربيع العربي رغم أنها عربية إلا أن لكل منها خصائصها وظروفها وتكويناتها المختلفة التي تميزها عن الأخرى.

وقد لاحظ الجميع مستوى الفارق بين مناطق الربيع العربي، فهناك فارق في الطريقة التي واجه بها شعوب تلك الدول، لمواجهة تلك الأنظمة الظالمة، ففي تونس على سبيل المثال؛ حسمت القضية بطريقة لم تسمح بالمواجهات المسلحة، وغلب عليها الطابع السلمي، مع التفاوت الواقع بين فصائل تلك المظاهرات والمتمثلة في الأحزاب؛ بغض النظر عن قناعتي بقيام تلك الأحزاب من عدمه. حيت تمكنت الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية من إيجاد تسوية ما للخروج بصيغة معتدلة؛ تدفع بالبلاد إلى الأمام.

بينما نجد في مصر أن هناك تباعد سياسي وفكري لدرجة كبيرة، مما دفع شريحة من الشعب للخروج في مظاهرات أخرى مدعومة بأجندة ماسونية وليبرالية للتظاهر ضد حكم الإخوان المسلمين، انتهت بإسقاط مرسي من الحكم بانقلاب عسكري قبيح، لتعود البلاد إلى سابق عهدها من الحكم الديكتاتوري العسكري، وبالرغم من أن الحزبين اللذين تصدرا الانتخابات في كلا البلدين لهما نفس الخلفية الدينية، إلا أن تصرفهما السياسي كان مختلفاً في أعقاب الربيع العربي.

وبالنظر إلى تونس وجارتها ليبيا على الرغم من التقارب الجغرافي والتناسق البيئي إلا أن الحال في ليبيا قام على الصراعات الدموية، والتي لا زال الشعب الليبي يكتوي بشهبها إلى اليوم.[1]

وقس على ذلك في اليمن وسوريا، التي كان الحال فيهما أن في سوريا أقيمت الثورة ضد النظام المدعوم من الرافضة بحكومة إيران، والغاية منها إزالة الحكم النصيري.

أما في اليمن فقد كان للروافض يد في الثورة ضد النظام القائم والذي كان يغلب عليه السنة، فهتان ثورتان الأولى ضد الشيعة والأخرى قام بجزء منها الشيعة، وهكذا هو التأثير

[1] مرجع سابق،ص ص،78،79.

الفكري الذي قام على أنقاض الربيع العربي، ففي كل بلد من بلدان الربيع العربي قام تيار منحرف يبث سمومه الفكرية الموبوءة، مستغلا ذلكم الحدث التي تأمل الناس في بداية امره الخير، ولكن سرعان ما تبدل ذلك إلى شر محض في نظر تلك الشعوب المسكينة، والتي لا حول لهم ولا قوة.[1]

2) نهاية العلمانية التونسية.

استطاع التونسيون إنهاء حكم بن علي بأقل الخسائر البشرية الممكنة، ووقعوا على مجريات ما بعد الثورة، وهاهم اليوم يكتبون صفحة جديدة في سجل التاريخ العربي المعاصر بعد أن نظموا انتخابات شهد المراقبون من مختلف أنحاء العالم، بنزاهتها ومصداقيتها وخصوصيتها ونصوصها .لم تكن نتائج هذه الانتخابات متوقعة كما لم يكن إقبال التونسيون عليها متوقعا وهذا ما يضفي حالة المصداقية عليها.

إن طابع المصداقية هذا لا يجب أن يكون سببا للانبهار من النتائج فأجل الأمر كذلك فصيلة نتائج الانتخابات، أغلبية المصوتين صوتوا لحركة النهضة الإسلامية، وهذا يعني أمرا واحد هو أن هذه الحركة ذات قاعدة شعبية عريضة، لم تفلح محاولات نظام بن علي في الحد منها أو إنقاصها رغم النفي والتضييق ومتابعة المصلين وكل من أطلق لحية حتى يثبت انها لسبب غير تطبيق السنة[2].

لكن ما يدعو للمفاجئة فعلا هو سقوط رموز العلمانية التونسية وتراجعها وهذا يطرح أكثر من علامة استفهام، أين دعاة هذا المنهج الذي كادت تونس أن تشتهر به منذ زمن ليس بالقصير ألم يكونوا هم الفاعلين في الميدان السياسي التونسي وعلى كل الأصعدة منذ المرحلة البورقيبية، مع الإشارة إلى أن البعض من هؤلاء التقدميين لم تسلم من نظام بن علي.

---

[1] مرجع سابق،ص،79.

[2] جون آر برادلي،"**ما بعد الربيع العربي**"، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، مراجعة إبراهيم الجندي، ط1(القاهرة، دار هنداوي للترجمة والنشر،2013)ص،22.

ها هي الديمقراطية اليوم تحكم لصالح إسلامي تونسي بعد أن حرمهم منها النظام البائد، وها هو إسلاميو تونس يمدون إلى باقي الأطراف السياسية بما فيها العلمانية اليسارية لتكوين تحالفات سياسية هدفها الاسمى خدمة تونس و مستقبلها بعيدا عن أي إقصاء أو تجاوز على الرغم من أن بعض الأحزاب العلمانية رفضت التحالف مع الحركة.

لقد صححت صورة للإسلام السياسي التي تكونت لدى الغرب من خلال أفكار مسبقة وعموميات بعيدة عن حقيقة الحركة السياسية الإسلامية والمسلمون في العديد من الأقطار داخل الوطن العربي،و التي لم تعطي الفرصة لتظهر عن ملتزمون بمبادئ الليبرالية في الاقتصاد والمجتمع والديمقراطية في السياسة، متبنون لالتزامات الدولة التونسية ناشدين استخدام النموذج التركي الذي كان سابقا إلى تقديم الإسلام السياسي المنفتح.

وفعلا فقد تجاوب العرب مع هذه التوجهات وارتفعت أسهم البورصة التونسية.انها مناسبة جديدة للإسلام السياسي ليبرز قدرته على التفاعل مع محيطه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ويبقى مستقبل المرحلة كفيلا بإظهار مستوى هذه القدرة.[1]

ثانيا: تطور مؤشرات الفساد في الدول العربية بعد:2011

-إن انتشار ظاهرة الفساد تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة، ورغم محاولة إخفائه إلا أن مؤشراته تظل واضحة المعالم، تنتشر وتتفشى داخل المجتمع، يتجسد ظهوره بصيغ وهيئات مختلفة تتمثل في:

1-شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

2-شيوع ظاهرة الرشوة لدرجة تصل فيها من جملة المستمسكات المطلوبة في أية معاملة.

3-المحسوبية والولاء لذوي القربى في شغل الوظائف والمناصب بدلا من الجدارة والكفاءة والمهارة والمهنية والنزاهة.

4-غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

[1] مرجع سابق.

5-ضعف الرقابة، أو ظهورها بشكل شكلي مع إهمال نتائجها.

6-الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.

7-الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة لتحقيق منافع خاصة.

8-بيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة.

9-انعدام الشراكة بين المواطنين والدولة وفق آلية المواطنة والديمقراطية، الأمر الذي يجعل سياسة الدولة غير ممثلة لآمال وتطلعات الشعب، وهذا يؤدي إلى خلق نوع من عدم الارتياح لدى المواطنين.

10-انتشار ظاهرة الابتزاز التي يقوم بها كبار المسؤولين، ممثلة بالتعقيدات الإجرائية والروتين الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد.

-يعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة، من أجل تحقيق مصالح فردية أو جماعية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، بما يلغي مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العامة[1].

-تُظهر استطلاعات الرأي والتقارير الدولية المتعلقة بالفساد، التي صدرت بعد الانتفاضات العربية، أن مؤشرات الفساد زادت بنسب مرتفعة، خاصة في الدول التي عرفت موجات تغيير على مستوى أنظمتها السياسية، وهو الشيء الذي يتناقض مع الوعود التي قطعتها هذه الانتفاضات المتعلقة بضرورة الحد من هذه الظاهرة المتفشية في كل الدول العربية، والتي كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الأحداث.

[1] زياني صالح ومراد بن سعيد، **الفساد بعد الربيع العربي** "قراءة في استطلاعات المنظمات الدولية " **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد السابع،(جويلية ،2014)،ص-ص،39-40

–من خلال استطلاع قامت به منظمة الشفافية الدولية، فقد تأكد استمرار الفساد في دول عربية بعد الثورات، حيث تفاقم في معظم الدول العربية مع أن الاستياء من فساد المسؤولين كان سببا رئيسيا في اندلاع هذه الثورات .ومن المحتمل أن يتسبب استياء المواطنين في الدول العربية من الفساد في تقويض محاولات حكومية لاستعادة الاستقرار السياسي ويعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية.

وقد أظهر الاستطلاع أن أغلبية المشاركين من مصر وتونس واليمن يشعرون بأن معدلات الفساد ارتفعت خلال العامين الماضيين. وأعرب 64 في المئة من المشاركين في مصر أن الفساد اتسعت رقعته، مقابل 80 في المئة في تونس. كما قال 46 في المئة من المشاركين في ليبيا إنه يرون أن معدلات الفساد قد زادت

. وفي مصر، أعرب 78 في المئة من المشاركين عن اعتقادهم بأن الشرطة فاسدة أو فاسدة جدا، مقابل 65 في المئة للقضاء و45 للجيش. كما أظهر الاستطلاع تزايد في شعور المواطنين بالاستياء بدول عربية أخرى لم تشهد ثورات لكن تأثرت ب"الربيع العربي ."

وفي لبنان قال 84 في المئة إن معدلات الفساد زادت خلال العامين الماضيين، مقابل 56في المئة في المغرب و 60 في المئة في العراق و 39 في المئة في الأردن. ويقول كريستوف ويلك، مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الشفافية الدولية إن الشركات والقضاء والأحزاب السياسية تحتاج إلى إصلاح لاستعادة ثقة المواطنين.[1]

ثالثا: ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي:

يمكن النظر إلى الاحتجاجات والثورات الشعبية بوصفها صراعات بين قوى الاستبداد القديم وقوى التحرر الجديدة، ومايجري في المنطقة العربية هو مخاض قاس ونضال معقد نحو التحول الديموقراطي سواء طل زمنه او قصر بحسب باحثين كثر، قد يفضي الى اقامة دول

[1] مرجع سابق،ص،40.

ديموقراطية قوية وفاعلة، تكون معبرا لانتقال او تحول حقيقي نحو الديمقراطية في المنطقة العربية.

وللإشارة ان التحول الديمقراطي المقصود هنا ،هو عبارة عن حدوث تبدل أو تغيير جذري وشامل في بنية المجتمع ،حيث ان الثورات تحدث تأثيرات بالغة على كافة الانساق الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والنظم السياسية السلطوية القائمة، واستبدالها بنظم ديمقراطية حديثة تؤمن بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ،من خلال الممارسة الديموقراطية على صناديق الاقتراع والإيمان بالتعددية الدينية والمذهبية والقومية والثقافية والاجتماعية للأقليات وحمايتها .

ويكون ذلك على تغيير وعي الافراد وتعزيز فرص تعاونهم وتضامنهم وتنظيمهم ،فهي ثمرة جهود متواصلة محوره تحرير الانسان فكل هذا التراكم الثقافي والسياسي والاستراتيجي والاجتماعي يمهد لنقلة كيفية ونوعية ويجعل الانتفاضات والثورات شيئا اخر غير التمردات الشعبوية التي ادى اخفاقها الى تعزيز الاستبداد.

1) امكانية التحول الديموقراطي: ان قيام الثورة واسقاط النظام وحده ليس كافيا لأحداث تحولات عميقة تؤدي بالضرورة الى الديمقراطية فالأمثلة كثيرة لثورات اطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت الى حرب اهلية او انضمت الى قائمة الدول المنهارة او استبدلت بدكتاتوريات اخرى.

لكن ما هو متيقن منه ان الثورات الشعبية، وان لم تفض الى تحول دمقراطي حقيقي تحدث غالبا تغييرات عميقة على صعد عدة.[1]

وبما ان الثورات العربية لم تنجز اهدافها كاملة ولم تستقر بعد فان الوقت لا يزال مبكرا لإعطاء حكم قاطع حول مدى تأثيراتها العميقة في البنية الاجتماعية والنظم السياسية في المستقبل القريب او المتوسط او حتى البعيد ايضا.

[1] فيصل محمد عبد الغفار ،**الربيع العربي**،مرجع سابق،ص،139،138.

وبحسب المؤشرات الراهنة يمكن رصد ثلاثة اتجاهات لكل منهم قراءة استشرافية خاصة حول امكانية الثورات العربية على احداث تغيرات جذرية تقود الى التحول الديموقراطي على المنطقة العربية بصفة عامة:

الاتجاه الاول:

يرى امكانية التحول الديمقراطي لكن يتطلب جملة من الشروط ووقتا أطول: غالبا ما يستحضر هذا الفريق في اذهانهم تجارب الثورات التاريخية السابقة التي احدثت تحولات هائلة وعميقة في العديد من الدول كالثورة الفرنسية (1789–1799) اثرت بشكل عميق على فرنسا وجميع اوروبا لكنها لم تترسخ مبادئها على اوروبا الى بعد خمسة عقود او أكثر. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التحول الديموقراطي في البلدان العربية تجد معوقات جمة أبرزها ما هو متعلق بالبنية الفكرية السياسية للمجتمعات هذه الاقطار الثائرة نذكر من بين هذه المعوقات ما يلي:

- انحسار الفكر اللبرالي الديمقراطي في هذه البلدان.
- ضعف الوعي السياسي وهو ما يصعب فهم لغة الخطاب السياسي المتداول الان التي تؤسسه اهداف وشعارات كبرى من قبيل: الديمقراطية، ودولة الحق والقانون، والانتخابات، والدولة المدنية.
- اسلوب التفكير الشمولي لدى أطراف المشهد السياسي.

الاتجاه الثاني:

يشاطر الاتجاه الأول في امكانية حدوث تحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، بسبب فعل الثورات الشعبية، ولكن يختلف عن الفريق الأول في المدة الزمنية التي سيستغرقها ذلك التحول، وكذلك في نوعية المعوقات المعرقلة أو المعيقة.[1]

[1]. مرجع سابق،ص ،140،141.

المفكر العربي عزمي بشارة المنتمي الى هذا الاتجاه يرجح الانتقال الديموقراطي السريع في بلدان الربيع العربي لابد ان تتوفر فيه الشروط التالية أبرزها: وجود مؤسسات دولة، جيوش حديثة، ووسائل اتصال متطورة، وفئات مثقفين والطبقات الوسطى.

الاتجاه الثالث:

وهم الذين لا يرون فيها القدرة على امكانية صنع أي شكل من اشكال التحول الذي يفضي الى الديموقراطية ويرون ان هذه الثورات مجرد مؤامرات كونية وردات فعل عبثية، وستؤدي الى فوضى مدمرة ومن غير المستبعد ايضا الى انتاج الاستبداد مرة اخرى وبصورة اشد واقصى، وان كان بشكل مختلف عن ذي قبل.

فرص التحول الديموقراطي:

يبدو أن الثورات العربية تمثل اليوم الفرصة الذهبية الانسب لأحداث تحول حقيقي نحو الديموقراطية، ليس في دول الربيع العربي فحسب، وانما في المنطقة العربية ككل لسببان:

اولاهما: ان الانظمة العربية القائمة وبحسب سلوكها الراهن تمثل عقبة رئيسية امام أي تحول دمقراطيي بلدانها وفي المنطقة كما انها لن ولم تساهم حتى في صناعة هذا التحول وهذا دليل على ان الديموقراطية في المنطقة سبيلها الوحيد عبر بوابة لثورات فهي طوق الخلاص من الاستبداد والمعبر المتاح لأحداث التحولات الكبرى.

ثانيهما: إن انتشار الديموقراطية في العالم الحديث كما عودتنا التجارب قد جاء على شكل موجات بسبب الثورات غالبا وليس نتيجة أي اسباب اخرى، فقد اندلعت الموجة الاولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية.[1]

وهذا مثل التحول الديموقراطي في أوروبا والأمريكيتين في القرن التاسع عشر.

[1] .مرجع سابق،ص،142.

وانحصرت هذه الموجة بفعل صعود الشيوعية والفاشية، ثم ظهرت الموجة الثانية غداة الحرب العالمية الثانية وإعادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية وصولا إلى اليابان وبعض الدول حديثة الاستقلال، والموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي في أوروبا الجنوبية، وبعض دول امريكا الجنوبية، واتسعت اكثر مع تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعي جدار برلين ووصل صداها الى اوروبا الشرقية والوسطى، كما ان اغلب بلدان جنوب صحراء افريقيا اطاحوا بحكامهم السلطويين واتجهوا صوب الديمقراطية.

أما الموجة الرابعة في اوائل القرن الواحد والعشرين، التي سماها البعض بالثورة الملونة او الثورات الانتخابية وقد ضمت دول أوروبا الشرقية (سلوفاكيا، وكرواتيا، وغيرها) ويشهد العالم اليوم العديد من الثورات في المنطقة العربية جاءت لتطالب بالديمقراطية والقضاء على نظم التسلط والاستبداد، وهذا ما يطلق عليه اليوم بربيع الديمقراطية العربي او الموجة الخامسة للتحول الديمقراطي.

فالربيع العربي، مع كل ما فيه من صعوبات وتحديات وقصور واخفاقات، داخلية كانت او خارجية لا يزال يمثل عصر جديد للعرب قاطبة، ولحظة تاريخية فارقة في حياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية، نحو المأمول(تحول ديمقراطي)اذا ما توفر مستلزماته وشروطه ليس مهما مدته قدر مساره الصحيح لخلق.

التوافقات العميقة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي ساهمت في إسقاط الأنظمة الدكتاتورية واشراكها في عملية التحول وصناعة القرار السياسي وقع الطريق امام أي نزعة تفرد حزب واحد في الحكم لبلوغ المبادئ التي نادى الثوار بتحقيقها (الحرية، والمواطنة، والكرامة، والعدالة) أي حوث تحول ديمقراطي.[1]

[1] فيصل محمد عبد الغفار، **الربيع العربي**، مرجع سابق، ص ص،144،142.

المبحث الثاني : تحليل واقع الربيع العربي:

ما جرى من أحداث في الدول العربية تختلف في أثرها وتوصيفها وتشترك في بعض مظاهرها من بلد لآخر، حيث يمكن فهم مجرياتها وما الذي قد أحدث تأثيرات على كافة مناحي الحياة في البلاد العربية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ولم تتوقف هذه التأثيرات على البلاد التي شهدت احتجاجا عربيًا بل وصلت إلى كل الدول العربية، كما أ ن الاحتجاج أّثر على توازنات الإقليم السياسية والديمغرافية، بالإضافة إلى تأثيرات على السياسة الدولية بمجملها.

اولا: الظواهر المشتركة والظواهر المختلفة للربيع العربي:

1) الظواهر المشتركة:

لعلّ أبرز ما هو مشترك في الحراك الاجتماعي العربي الذي تسبب بظاهرة التأثير المتدحرج او تأثير الدومينو، هو اشتراك الجميع في التطلّع نحو الحرية عبر إسقاط الأنظمة التسلطية وصولًا الى نوع من إحلال الديمقراطية وضمان الحريات الواسعة والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية .وكما سلف ذكره، كان لافتًا هذا التوحد في الشعارات الواقعية والمتجذّرة محليًا ووطنيًا بالمطالبة بالحرية والكرامة والخبز والعدالة الاجتماعية.

كان واضحًا أن فئة الشباب اضطلعت بالدور الأبرز في إطلاق وتنظيم التحركات الشعبية، التي تجاوزت العفوية بعد وقت من انطلاقتها واكتسبت قدرة على الضبط والتنظيم، ما سمح لقوى سياسية منظمة كانت تراقب التحركات في البدء (بعضها قوى من المعارضة التقليدية التي تكلست وأصبحت هامشيةً، مثل معظم قوى المعارضة التقليدية المصرية، وحتى قوى اسلامية ترددت في البدء بالانخراط) بركوب موجة لثورة. [1]

[1] حسن كريم واخرون، **الربيع العربي (ثورات الخلاص من الاستبداد) دراسة حالات**، ، ط1،(تموز 2013 ،الشبكة العربية لدراسة المستقبل)،ص،16.

الا أن دخول قوى الاسلام السياسي بشبكاته الاجتماعية الواسعة وقدراته التنظيمية كان مؤثرا وحتى مهيمنا في بعض الحالات، وفي المراحل اللاحقة .

في هذا الصدد، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في توفير المعلومات والحشد والتنظيم وإثارة الرأي العام المحلي والاقليمي والعالمي. ورغم تفاوت دورها بتفاوت توفرها وانتشارها، الا أنها حضرت دائمًا كعامل مهم وأساسي للحشد والتنظيم لا سيما في الإعلام، على غرار ما حصل في مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا والبحرين .وغيرها من البلدان وقد وقع عبء بدء التحركات وانطلاقها على عاتق فئات شابة جديدة وحديثة العهد بالعمل السياسي المنظم، تملك خطابًا جديدًا وشعارات جديدة تعبّر عن تطلعات مشتركة توحّدها ضد التسلط وتطمح الى نظام أكثر ديمقراطية وعدالة وحداثة.

إلا أن تطور سير الأمور في معظم هذه البلدان، أدخل قوى سياسية منظمة الى الحراك أبرزها القوى الاسلامية وحركة الاخوان المسلمين بتنوعها وفروعها المختلفة في مصر وتونس واليمن وسوريا والى حدّ ما ليبيا .ورغم أن الدور الأولي الذي اضطلعت به هذه القوى الاسلامية كان محدودًا الا أن حسن تنظيمها وشبكاتها الواسعة المنتشرة والتعاطف الذي حصلت عليه نتيجة وقوفها الدائم في صفوف المعارضة السياسية لأنظمة التسلط وتعرضها للقمع والعنف والسجن[1].

ذلك كله ساهم في انتشار واتساع دورها في عملية الصراع، وفي استثمارها لهذا الحضور بأشكال ودرجات متباينة في الانتخابات التي تلت هذه المرحلة، خصوصا وأن الشعب منحها فرصة الاختبار.

بكل الأحوال، تعطي الصورة العامة انطباعًا مزدوجًا، فمن جهة أولى، سقط منطق التخويف من الاسلام السياسي العنيف المتطرف الذي استخدمه العسكر لتأبيد التسلط في المنطقة العربية، أي ما سمي حالة الجزائر وتكرر في مصر في تسعينيات القرن المنصرم؛

[1] المرجع السابق ص 16. 17.

ومن جهة أخرى، برز اسلام سياسي معتدل الخطاب في الظاهر، يقبل بأصول اللعبة الديمقراطية[1] .

إلى ذلك ظهرت أنواع عديدة منها المتطرف ومنها المتخلف، إضافة إلى خطاب مزدوج، ما يفتح الباب على صراعات عديدة ومعقدة، ليس فقط مع التيارات الليبرالية والعلمانية بل كذلك فيما بين الاطراف الاسلامية نفسها، كما هو حال الصراع الذي نشب بين السلطة المصرية والاسلام المتطرّف في سيناء، او الصراع مع بعض الفصائل الاسلامية في ليبيا، وكذلك الصراعات التي فتحها وما زال السلفيون في تونس [2].

في كل الأحوال، هناك صراع مفتوح مع الاسلام السياسي حول أسس الدولة والدستور والمشروع الحضاري الممكن والنظام العام والقوانين والثقافة والتعليم والمرأة ودورها، وسيبقى مفتوحًا في هذه المجتمعات لعقود من الزمن.

هناك ظاهرة مشتركة وان بتفاوت، تتمحور حول وجود مناخ اقليمي ودولي، إما مشجع للحراك الاجتماعي وداعم له، او متعاطف معه، او محيّد نفسه عن آثاره ونتائجه بحسب تعقيدات .ولا شك أن تراكمًا تاريخيًا قد حصل في المنطقة بغية التصالح مع منظومة من القيم والاهداف الانسانية التي تتضمنها شرعة حقوق الانسان والمطالبة بالحرية والديمقراطية .وكان للمجتمع المدني والمثقفين، بعيدًا من الانظمة والاحزاب الرسمية، دورٌ في صوغ خطاب أكثر انفتاحًا على أوروبا والغرب عمومًا، وأكثر تواصلًا معهما.

لقد شهدت الولايات المتحدة أيضًا تغيرًا في خطابها الذي ما زال يحاول تأسيس تواصل يحاكي تطلعات المنطقة العربية نحو الحرية والديمقراطية، ولو أن الانحياز الأميركي التقليدي إلى اسرائيل يبقى ملقيًا بثقله على مسعى صانع القرار الأمريكي. فموقف إسرائيل الرافض

[1] مرجع سابق،ص ص،17-19.بتصرف.

[2] من الاعتداءات التي نسبت مؤخرا إلى السلفيين في تونس، الهجوم على السفارة الأمريكية الذي أوقع قتلى وتحركاتهم العنيفة في عدة مدن تونسية كبنزرت ومنزل بورقيبة وسيدي بوزيد والمرسي لمنع عروض فنية أو تظاهرات ثقافية ومهاجمة صحافيين وإعلاميين

والمتحفظ والخائف من التغيير أثر ويؤثر سلبًا على تطور هذا الحراك العربي، لا سيما بتأثيره على (الإدارة الأميركية) إضافة إلى تأثير سنة الانتخابات الرئاسية والإدارة الجديدة (فيما يتعلق بموضوع إسقاط النظام السوري بالتحديد أكثر من غيره من بلدان المنطقة[1].

لا بدّ من الإشارة الى بروز ظاهرة المشاركة الواسعة للمرأة في الحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض البلدان العربية، إذ اعتمدت في حراكها طرقًا وأساليب مختلفة بينها التظاهرات .إلا أنّ حضورها تفاوت في المراحل اللاحقة، الأمر الذي يخلق حالة صراعية مستقبلية واضحة حول المرأة وحقوقها ودورها في مجتمعات ما بعد الثورات الديمقراطية في كل المنطقة العربية، حيث تتشابه أوضاعها المجحفة الى حدّ بعيد في كل هذه البلدان وخصوصًا فيما يتعلّق بالحقوق السياسية والتمثيل، ناهيك عن حصتها في القوى العاملة والقوانين لاسيما قوانين الاحوال الشخصية .

2) الظواهر المختلفة:

لقد برز من تناول التجارب المختلفة ومساراتها أن ثلاثة عوامل اساسية ميزت الاختلاف من حيث نجاحه وفشله او تعثره او حتى دخوله تعقيدات تحرفه عن مساره .

هذه العوامل الثلاثة هي :

–مدى وجود وتأثير الانقسامات العمودية في المجتمع انقسامات اثنية او قبلية او طائفية، مدى قدرة نظام التسلّط على استغلالها لصالحه من جهة أو أثرها السلبي في استدعاء تدخلات اقليمية خارجية على حساب التغيير الداخلي.

ويتعاظم أثر هذا العامل إذا كان منعقدا اصلًا في كثير من البلدان

–العامل الثاني الرئيسي المتعلق بتركيبة نظام التسلط، ألا وهو الدور الذي يضطلع به الجيش والقوى الامنية في الدفاع عن النظام او التزامهم الحياد في هذا الصراع .

[1] حسن كريم واخرون،مرجع سابق،ص 19.

–أما العامل الثالث فهو تاريخي ويتعلّق بمدى توفر شرعية تقليدية تاريخية للأنظمة، او بمدى تماسك المواثيق الاجتماعية المعقودة قبليا او طبقيا، مثل تلك المعقودة مع عائلات التجار في بعض دول الخليج .وقد تبيّن أنّ هذه الأخيرة، ما زالت فاعلة في الانظمة الملكية لا سيّما في المغرب والاردن والى حدّ ما في بعض دول الخليج والسعودية .

في المقابل يمكن القول أنّ شرعية الأنظمة التسلطية، بطابعها العسكريتاري والأمني، ومع انحسار قاعدتها الاجتماعية الى جماعة وأسرة وفرد، قد تآكلت كليا. نشير إلى أنّ التجربة الاسرع والاكثر انتقالًا نحو مهمات بناء نظام بديل هي تلك التي حدثت في تونس.[1]

حيث لم تستغرق المدة بين اندلاع الانتفاضة في ديسمبر 2010 وفرار الرئيس زين العابدين بن علي في يناير 2011، سوى اسابيع .ولقد برز دور العامل الاول بتجانس المجتمع التونسي وغياب الانقسامات العمودية، كعامل مؤثر، الى جانب حياد الجيش كمؤسسة لا بل قيامه بدور ضاغط على زين العابدين بن علي كي يتنحّى، ما قلّص حجم الأضرار، وأمّن سرعة الانتقال الى ما بعد سقوط رأس النظام.

على غرار تونس حاولت المؤسسة العسكرية في مصر الاستغناء عن رأس النظام لتحافظ قدر الإمكان على النظام نفسه وتعيد إنتاجه .تسبب هذا الأمر في اطالة مدة الصراعات، لكنه في النهاية ساهم الى حد معين في انفصال الجيش عن رأس النظام واجهزته الأمنية، وفي إطلاق دينامية انتقال اقل عنفًا مع المحافظة على مؤسسة الجيش.

اما في اليمن، فقد ساهمت الانقسامات القبلية وانقسام الجيش والمؤسسات الامنية في تعقيد الاوضاع وإطالة الصراع وارتفاع عدد الضحايا .هذه الصراعات الداخلية أدت الى محاولة اغتيال الرئيس علي صالح ومن ثم، عبر التدخل السعودي، اقناعه بالرحيل حفاظًا على ما تبقّى من النظام الذي أسّسه .ولا يزال الصراع مستمرًا بكل تعقيداته في هذه المرحلة الانتقالية، يضاف اليها الانقسامات الجهوية بين شمال وجنوب اليمن.

[1] مرجع سابق،ص ،19

في ليبيا، برز الخلاف القبلي والجهوي لاسيّما بين شرق ليبيا ومدينتها بنغازي وبين غرب ليبيا ومدينتها طرابلس الغرب بالتحديد، ما اطال الصراع الدموي المسلح. استمرت هذه الصراعات رغم هزيمة القذافي ومقتله، وتمثّلت بانتشار الميليشيات المسلحة وارتفاع الجهوية التي يرجّح أنها ستبقى تلعب دورًا مؤثرًا في المرحلة الانتقالية.

في حالة ليبيا لم تكن القوى العسكرية منتظمة في مؤسسة الجيش بل كانت أقرب الى ميليشيات وكتائب داعمة للقذافي وعائلته .ولولا دعم حلف الناتو لقوى المعارضة المسلّحة، لكان أمد الصراع بقي مفتوحًا على المجهول ولكانت الخسارات أكثر كلفة وعنفًا من الجانبين[1] .

نصل إلى حالة سوريا حيث نظام التسلط غذّى الانقسامات التي بجوهرها من صنعه ومسؤوليته .وقد ساهمت الانقسامات الطائفية مثلًا في تعقيد وضع المعارضة لكنها لم تشكل عائقًا أمام تناميها واتساع سيطرتها على ارض الواقع؛ إذ تمكنت من استقطاب تعاطف السواد الاعظم من السوريين في وجه بطش وتعسّف ووحشية النظام القمعي وعنفه المتزايد .وكان العنف المتزايد للنظام كمًّا ونوعًا، السبب الرئيس لتحول الثورة بعد ستة أشهر على اندلاعها، من سلمية الى مسلحة كي تتمكن من مقاومة هذا العنف غير المسبوق وحماية المدنيين والثورة .

كذلك ادى هذا العنف الى انشقاق عشرات الالاف من العسكريين عن الجيش الرسمي السوري وانضموا إلى صفوف الجيش السوري الحرّ .وعليه، فإنّ من بقي في الجيش الرسمي ينتمي إلى ميليشيات لصيقة بالنظام ورأسه .هذ الارتباط العضوي بالنظام التسلطي وحلقته الضيقة حال دون تحييد المؤسسة العسكرية او الاجهزة الأمنية المرتبطة بالنظام عن الصراع، ما أدّى الى استخدام العنف واشتداده على كامل الاراضي السورية.

بيد أنّ مآل الأمور يتجه نحو سقوط هذا النظام، مهما ارتفعت الكلفة الانسانية على الشعب السوري، الذي لا يمكن له ولا خيار له الا الحرية ولا عودة له الى نظام التسلط .

[1] مرجع سابق،ص،20.

مع الاسف الشديد، فإن الانقسام الطائفي الذي لعب عليه النظام في البحرين، وارتباطه بالصراع الاقليمي السعودي – الايراني، إضافة الى طبيعة تركيبة الجيش والمؤسسات العسكرية والامنية البحرينية الطائفية، كل هذه العناصر ساهمت في إجهاض حركة الاحتجاج في البحرين الى حين، وقمعها بشدة واعتقال قادتها.

الا أن مسار الامور، كما بيّنت التطورات اللاحقة حيث حركة الاحتجاج مستمرة وإن دوريا، لا يفضي على ما يبدو إلى طريق للخروج من المأزق، الا في حال أعادت السلطة دينامية حوار جدي وحقيقي وقدمت اقتراحات او قبلت باقتراحات توسيع الحريات واحترامها، ما يسمح بالعبور الى نظام ديمقراطي.

نضيف إلى هذه العوامل المذكورة آنفًا، أن الانظمة الملكية اعتمدت على شرعية تاريخية متوارثة فيما سقطت شرعية الأنظمة العسكريتارية.[1]

كما اعتمد بعضها على انقسامات عمودية مضمرة مثل الانقسام الاردني – الفلسطيني في الاردن، وقدرته على توظيف المنظومة القبائلية – العشائرية لصالحه .هذا مع ابداء استعداده لتقديم بعض التنازلات الشكلية مثل تغيير الوزراء والحكومة لتفادي طرح ومناقشة المواضيع الاهم مثل الدستور وصلاحية الملك والانتقال الى الديمقراطية.

وهذا ما حصل في المغرب حيث تم تقديم تنازلات أكثر اهمية إلا أنها أدت الى انقسام في المواقف بين أطراف المعارضة المغربية نفسها وأعطت جرعة إصلاح قد تطيل عمر النظام، اما في المملكة العربية السعودية ومعظم دول الخليج الغنية، فإن المنطق السائد مازال يقايض الحريات والديمقراطية بإعادة توزيع القليل من الموارد على شكل عطايا ومنح وتقديمات وهبات ملكية واميرية.

وباعتماد الصراع الاقليمي مع إيران غطاءً مانعًا ومؤجلًا لإدخال الإصلاحات الديمقراطية ولو الى حين .وإذ لا تختلف هذه الدول الغنية كثيرًا عن بقية الدول العربية، لجهة

[1] مرجع سابق ،ص 21.

وجود فئات شابة متعلمة تطمح الى حياة حرّة وكريمة إلا ان أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تختلف نسبيًا عن الآخرين بحكم قدرة أنظمتها على احتواء بعض المطالب الاجتماعية عبر إعادة توزيع محدود للريع النفطي. لا شك بأن ذلك لا ينسحب على المطالب المتعلقة بفصل السلطات وتعميق الحريات واستقلال القضاء والحد من الفساد، لا سيما موضوع المرأة وحرياتها وحقوقها في هذه المجتمعات التي ما زالت منغلقة ومتخلفة على هذا الصعيد الذي سيشكّل أحد محاور الصراع المستقبلية.

في ختام هذه الفقرة، نضيف عاملين آخرين أثرا، على اختلاف دورهما، في الحراك الاجتماعي:

1–دور الأجهزة الإعلامية والفضائيات في تسليط الضوء على بعض التحركات او إخفاء حركات احتجاجية اخرى .وقد أثر ذلك سلبًا على الحراك في البحرين حيث استأثرت فضائيات موالية للنظام على الفضائيات العربية عمومًا.

2 –مستوى تداخل الصراعات الاقليمية وتأثيرها على الصراعات الداخلية؛ وهو ما كان له اثرٌ سلبيّ كبير على الحقوق المشروعة للجمهور البحريني مثلًا، كما أّثر بدرجة أقلّ على الوضع السوري، ولكنه زاد هذا الأخير تعقيدًا من حيث إطالة أمد البطش بالمدنيين. [1]

ثانيا: ما الذي انجزته الثورات يصعب العودة عنه الآن:

استعادت المجتمعات العربية منذ الثورات الأخيرة علاقتها بالسياسة وبالزمن السياسي، واستعاد المواطنون أفرادًا وجماعات في أكثر من بلد الحقّ في التعبير قولًا وفعلًا وتجمّعًا في ساحات عامة .وهذا يعني أن زمن تأبيد السلطة في الجمهوريات وتوريثها قد انتهى.

وصارت الولايات الرئاسية أو القيادية مرتبطة بمواعيد دستورية وباستحقاقات انتخابية تؤمّن تداول السلطة دوريًا .وهو ما لم تشهده معظم الدول العربية منذ عهود استقلالها.

[1] مرجع سابق،ص،21،22.

كما أن انتزاع الحق في التعبير وفي مواجهة الرقابة والرقابة الذاتية اللتين هيمنتا لعقود طويلة يمنع إعادة بناء جدران الخوف التي خنقت حرّية الرأي والتي استندت الى كان هدفها منع التنوّع السياسي وتحويل التعبير (مكافحة إرهاب) أو (قوانين طوارئ) الى مجرّد إعلان طاعة وموالاة للسلطات القائمة .ولنا فيما يجري اليوم في معظم البلدان العربية من عَصْف فكري وثقافي وسياسي وقانوني في قضايا كانت محظورة، أو من رفض للاستكانة لمحاولات الهيمنة السياسية أو من تعبير فنّي عن أفكار وتطلّعات كانت مقموعة في السابق، ما يتيح لنا الجزم بصعوبة إعادة الزمن الى الوراء لجهة كمّ الأفواه وخنق التعبير من جديد.

وإذا عطفنا على ذلك تحرير المواطنين والمواطنات للساحات العامة واستعادة الحقّ في التظاهر والاعتصام اعتراضًا سلميًا على كل ممارسة أو قانون أو خيار يمكن لسلطة اعتماده، وهو ما صار يجري في جميع الدول التي شهدت ثورات.

أمكننا القول بأن العودة الى مصادرة الساحات العامة لصالح الحاكم ومؤّيديه دون سواهم صارت أيضًا صعبة للغاية، ولم يعد ممكنًا احتكار الحقّ في التظاهر والاحتشاد لصالح أيّ من القوى.

الى هذا يضاف أمر آخر، يتّصل بفلسفة المساءلة التي بدأت ملامحها بالتشكّل بطرق مختلفة، والتي تعني أن لا حصانة مطلقة لحاكم.[1]

فوسائل الإعلام وأنشطة المواطنين وبيانات المثقّفين وأسئلة السياسي ومن بينهم النوّاب المنتخبون ومواقع التواصل الاجتماعي والبرامج الحوارية السياسية صارت جميعها تمارس الرقابة وتتابع الحياة السياسية والتصريحات والأفعال، وتشجّع على تكوين رأي عام وعلاقة جديدة بالسياسة لم تكن أنظمة الحزب الواحد والإعلام المسيّر ومجالس الشعب الموالية بأكملها تتيح أيًا منها.

[1] زياد ماجد وآخرون،**ثورات الخلاص من الاستبداد**،(**اي تحديات بعد الثورات**)،(بيروت ،شرق الكتاب،تموز،2013)،ص،495 .

ومن الملاحظ أن ما يجري من ضغوط سياسية على صحافيين أو ناشطين أو فنّانين صار يتمّ اليوم من خلال محاولة تحريك القضاء ضدّهم، وهذا ما يجعل التضامن معهم دعمًا لحقوقهم وعلى نحو علني لا يشبه في شيء الخوف من عناصر المخابرات كما في السابق . وما احتشاد المحامين للمرافعة عنهم إلا تأكيد على التصدي لمحاولات إعادة تطويع القانون للنيل من الخصوم السياسيين.

وما لا يقلّ أهمية عمّا ذُكر هو بالطبع عودة الانتخابات الحرّة، وعودة التنافس بين القوى السياسية المختلفة وسعي كل منها الى تعزيز علاقتها بالناخبين لكسب ثقتهم وأصواتهم .إن عودة الحياة الانتخابية التنافسية إذا ما تكرّست تغدو بذاتها مدعاة تغيير عميق في الثقافة والسلوك السياسيين لدى المرشّحين والمواطنين الناخبين[1]

ثالثا: القوى العظمى وموقفها من التغيرات الحاصلة:

1-أما ما يسمى بالقوى العظمى أوروبا وأمريكا وروسيا، بداية لم تصدق قيام الثورات بهذه السرعة والكيفية، كما لم تقتنع بما تشاهده يفعل بحلفائها وعسكرها في تلك المناطق، غير أنها سرعان ما سلمت للأمر، وأخذت بالواقع، فكان منهم من عارض تلك الثورات، ووقف بجانب حلفاءه كما هو الحال مع روسيا، في الوقوف مع القذافي علانية، وعارضت القرارات الدولية في التدخل في ليبيا، وفعلت العكس تماما الشعب السوري بوقوفها إلى جانب الأسد، ومنهم من رحب بها؛ لا حبا في ذلك الصنيع وإنما لاحتواء الشارع العربي، ثم يتم العمل في الخفاء على إجهاضها والتآمر عليها.

وهكذا أصبح التلاعب منهم بالثورات واضح جدا، خاصة في ظل أحقية كل منهم في استخدام حق (الفيتو) ، ففي حين تمتنع روسيا والصين عن استعمال القوة ضد النظام الليبي، نراها بالمقابل تصر على استخدام القوة ضد المعارضة السورية، وتقف بجانب النظام السوري، وتبرر الصين ذلك استخدام حق (الفيتو)؛ لمنع تدخل غربي في سوريا؛ لأنها ترى أن استخدام

[1] مرجع سابق،ص،496.

القوة في أفغانستان والعراق أسفر عن مصائب، وحقيقة الأمر أن الصين لديها حساسية إزاء التدخل والعقوبات لمعاناتها من التدخل الأجنبي في أواخر القرن الماضي، فضلا عن منعها من إشغال مقعدها الدائم في مجلس الأمن لربع قرن.[1]

ومن هنا نجد مثلا أن الأزمة السورية شكلت نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية، ولهذا السبب أصبحت الدول تتنافس سواء تنافس صراعي أو تنافس تعاوني؛ من أجل الحصول على المكاسب الاستراتيجية التي أصبحت أكثر أهمية في منطقتنا في ظل الثورات والفوضى الخلاقة.

ومن هنا يمكن ازدواجية موقف كل من الولايات المتحدة وفرنسا في التعامل مع الأزمات، ففي الوقت الذي تكون لها مواقف متشددة في ليبيا وتصر على إنهاء النظام الليبي، نجد أنها تتهاون في اتخاذ موقف حازم حول ما يحدث في سورية .أما موقف روسيا والصين تجاه الأزمة السورية فهو مفاجأة للكثير من المراقبين، حيث أنهما لهما الدور الفاعل في بقاء الأزمات تتأرجح دون أن تحسم لصالح جهة معينة، وخلق فوضى خلاقة وهو ما أرادته القوى الكبرى[2].

2-الربيع العربي لم يكن مريحاً لأمريكا، فهي في مستهل الأمر كانت تظن أنها أمام شرق أوسط خامل، لذا تمتعت فيه بتحالفات كانت تعتمد عليها مثل :النظام المصري القائم على حماية إسرائيل كما لم تستطع أن تجاري الأحداث المتتابعة في مصر والتي على إثرها تم انتخاب محمد مرسي؛ وهو رئيس ينتمي لأحد الأحزاب إسلامية، والذي تم عزله من قبل الجيش بعد عام، وسط تآمرات دولية.

---

[1] الخزرجي، موفق، **نظرة في الأزمة السورية وموقف الدول الكبرى منها**،(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العد الثامن، 2016،ص،40.

[2] الجبوري، معتز، **التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية**،(مجلة الدراسات السياسية العلاقات الدولية، العدد1 ، مارس 2016)،ص،47.

في مقال لكيفن كون قال فيه" لا يمكن لأحد أن يلوم إدارة أوباما لفشلها في مواكبة الأمور في الشرق الأوسط، فهي إدارة تحب الانتخابات، ولكن لا تحب نتائجها؛ عندما يفوز الإخوان المسلمين فوزا كاسحا ، في مصر، وهي أيضاً لا تحب الانقلابات العسكرية(في القرن الواحد والعشرين على الأقل)، لكنها مرتاحة لوجود نظام مدعوم من الجيش يحافظ على فكرة السلام مع إسرائيل، ولا تزال أمريكا بالطبع قوة عظمى، ولكنها لم تعد تفرض الأمور في الشرق الأوسط، وهي لا تعاني وحدها من هذا الفشل، فتركيا أيضاً لم تختر الجانب الفائز في مصر، وتتعثر في علاقات إشكالية مع الثوار في سوريا.[1]

حال الأنظمة في قناعاتهم بأحقيتهم في الحكم، هو حال القوى التي تتسابق في التنافس فيما بينها. ترى لنفسها الأحقية، وأنها الأجدر في تسيير المنطق معتمدة على مبدأ القوة تارة، وعلى ادعاء الحضارة تارة. لذلك ترى أن نشوء أنظمة جديدة حرة في اتخاذ قرارها، وتعطي الحق لشعوبها أن تعبر عن رغباتها، ليس في مصلحتها، بل هو مؤشر على بداية انتهاء نفوذها وتقليص دورها.

3)إن تحول الدول الربيعية إلى نظام جديد يتم فيه مراعاة الحقوق وإقامة العدل والقانون، يعني تطورا لتلك الدول، وتطوير اقتصادها، والانتقال من دور التابع إلى دور المنافس كما هو الواقع في دول أمريكا اللاتينية؛ التي تشهد نهضة اقتصادية كبرى، وصارت من الدول المنافسة. لذا نرى أن القائمين على السياسة الخارجية للدول الموسومة بالعظمى خاصة أمريكا– يدركون أن نجاح الثورات العربية يعني نهاية السيطرة، وأفول نجم النفوذ على تلك الدول، ويمكن تحولها إلى أقطاب منافسة، لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سورية، فبدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية.[2]

---

[1]. كيفن كون وللي، **الربيع العربي :عشر نتائج غير متوقعة**،(مراسل بي بي سي في الشرق الأوسط، القدس، 11 ديسمبر 2013 م)، بتصرف

[2] .الجبوري، معتز، **التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية**، المرجع السابق ،ص،40.

على الرغم من تحركات وتصريحات وزيرة الخارجية (هيلاري كلنتون)التي زارت مؤخرا المنطقة والتقت بالحكومتين المؤقتتين في مصر وتونس .فلإدارة الامريكية حرصت بقوة على تغيير صورة أمريكا الباهتة في الرأي العام العربي، ووجدت الثورات العربية الأخيرة فرصة سانحة لاستعادة خطاب تصدير الديمقراطية للعالم العربي الذي بلوره المحافظون الجدد، وتبناه الرئيس السابق بوش في مقاربته لمواجهة الإرهاب بصفته رديف الاستبداد القمع[1].

4) وكذا الحال في اليمن؛ نجد أمريكا والدول الغربية لم تقم بأي تحرك تجاه الحوثيين، بل ولم ترعي أي اهتمام للانقلاب الذي قاموا به، وكأن ذلك الانقلاب وجد قبولا لديهم؛ إن لم يكونوا هم وراءه.

يقول الدكتور عادل الشجاع الكاتب اليمني المعروف " :لو كانت صرخة الحوثيين (الموت لأمريكا) حقيقية لحركت أمريكا أساطيلها، وقدمت إلى اليمن، ولاحقت الحوثيين بالطائرات بدون طيار، والصواريخ الذكية، وبما أن الموت لأمريكا مجرد شعار الهدف منه قتل اليمنيين، فإن امريكا تحمي الحوثيين، وتمنع اجتثاثهم، ووصول المبعوث الاممي إلى صنعاء، واستقباله من قبل الحوثيين، يكشف الوجه الإرهابي لأمريكا الداعم الرئيسي لهذه العصابة.

ومما ساعد في المراوغة واستمرار الفوضى؛ لعبة الأمم المتحدة، بتركها الباب مفتوحا على مصراعيه للدعم الخارجي العسكري والأمني على الأرض لحلفاء تلك الأنظمة، وعطلت منابر الأمم المتحدة عن الوظيفة التي أنشئت من أجلها وإن كنا أصلا لم نشاهد منها أي موقف إيجابي تجاه المسلمين، وهذا ما ألمحت إليه رايس بقولها" :حين وصفت(الفيتو) بأنه مخز . وقالت كلنتون" :الفيتو سوف يزيد من احتمالات نشوب الحرب الأهلية .وانتقدت الولايات المتحدة الفشل الكامل للمجلس الأمن في إيجاد حل للأزمة السورية.[2]

[1] ولد أباه، السيد، **الثورات العربية الجديدة، المسار والمصير**،(بيروت، جداول للنشر والتوزيع، ط1،2011)،ص86.

[2] الخزرجي، موفق، **نظرة في الأزمة السورية وموقف الدول الكبرى منها**، مرجع سابق ،ص45.

المبحث الثالث: حول الربيع العربي

أيا كان قدر وصعوبة ما حدث او استكمال نجاح ما تم حتى الان، فان ما تحقق هو كثير، ومن الصعب العودة الى الوراء لتعزيز ايجابيات واستدراك السلبيات ومواجهة التحديات والعقبات، ان النهضة العربية الجديدة او مهما كان تسميتها تدق ابواب الأنظمة العربية جميعا.

والخيار هو :بين مبادرة الانظمة نفسها الى انتقال تدريجي سلمي ومنظم الى الديمقراطية ،وتغيير ثوري،نأمل ان يكون بدون عنف تفرضه الشعوب التي لاتزال تحت نير الاستبداد. وهكذا فان بعض الانظمة العربية المستبدة والفاسدة قد قضى نحبها، ومن منها ما ينتظر! **{وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون}**[1] ولقد دلت هذه الثورات: ان الليالي حبالى تلدن كل عجيب!

اولا: التحدّيات الأبرز التي تواجه أكثر الدول العربية اليوم

لا تنفي التبدّلات الهامة المذكورة، التي تتأكّد يومًا بعد يوم، المقدار الهائل من الصعوبات والتحدّيات التي ما زالت تعترض التحوّل الديمقراطي في مختلف الحالات العربية، وتهدّد بجعله عظيم الكلفة على أكثر من صعيد. الأسطر التالية استعراض لأربعة عناوين تندرج تحتها الصعوبات والتحدّيات.

1- :تكيّف تيارات الإسلام السياسي مع المعطى الديمقراطي – المدني.

لأوّل مرة منذ نشأة الأحزاب الإسلامية السياسية في النصف الأول من القرن العشرين يصل بعضها ممثّلًا بجماعة الأخوان المسلمين الى السلطة بواسطة صندوق الاقتراع (في تونس ومصر)[2] وهذا يطرح تحدّيات كبرى ترتبط بقدرة الأحزاب الإسلامية المذكورة على التعامل

[1] القران الكريم ،"سورة ال عمران "الاية 117.

[2] لم تكتمل عملية وصول جبهة الانقاذ في الجزائر الى السلطة عام 1991 إذ أوقف الجيش المسار الانتخابي وقتها ودارت بعد ذلك الحرب الطاحنة .كما لا تُعدّ حركة حماس في تماسها مع الصراع الاسرائيلي وفي وصولها الجزئي الى السلطة وما تلى ذلك من خصام ثم صدام مع حركة فتح حالة نموذجية للوصول إلى "الاسلام السياسي.

مع الواقع بمعزل عن "المقدس"من جهة، وبقدرة القوى المدنية من جهة ثانية على التعامل معها وفرض توازن قوى يسمح لها بتجربة برامجها في الحكم واحترام متطلّباته في عالم تحدّد العلاقات الدولية والمصالح الكبرى كثرة من شوؤنه.

وإذا كان العام الذي تلا فوز الإسلاميين الأخوانيين في الانتخابات التونسية ثم المصرية)والى حدّ ما المغربية (لا يكفي للحكم على مدى نجاحهم أو فشلهم في تجربة السلطة، فإنه يكفي على الأقل للقول بأن ادّعاءهم الحلول السريعة للمشاكل المتفاقمة تهافت، وإن براغماتيّتهم تقدّمت على حساب الدوغمائية، مما يجعل اختباءهم خلف "المقدس"بعد انغماسهم في الدنيوي أصعب من ذي قبل .

كما أن وقوعهم بين الضغط السلفي من ناحية والمدني – العلماني من ناحية ثانية جعلهم على الدوام ملزمين بمقايضاتها بمعنى ما جوهر السياسة وخياراتها الممكنة بمعزل عن الدين وشروطه والخيارات المقدّمة باسمه .

وهذه دروس يمكن أن تؤدّي الى مراجعات إيجابية قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة التي سيخوضونها، ولو أنها جعلت قيادتهم للمرحلة الانتقالية الأولى شديدة الصعوبة وكثيرة المشاكل والتوّترات[1].

يبقى أن نقاشات مهمّة تدور لأوّل مرّة في أكثر من بلد عربي، بالترافق مع حراك ميداني وأنشطة سياسية(وأحيانًا صدامات) ناتجة عن تراكمات وضغط لم يُتَح له في السابق أن يعبّر عن نفسه، ومحورها قضايا الهوّية والتنوّع الديني والحرّيات الفردية وحقوق المرأة .وجميع النقاشات المذكورة على تماس سلبيّ مع جوانب عدّة من خطاب القوى الاسلامية المختلفة، ولو أنه يصعب اختزال القسمة حولها في مجتمعاتنا وفق

القسمة الإسلامية – العلمانية الكلاسيكية، إذ تتعدّد حيالها المواقف في كل جهة، وليس بعض العلمانيّين أو مدّعي العلمنة أكثر انفتاحًا أو ديمقراطية بالضرورة فيما خصّها (خاصة أولئك

[1] زياد ماجد وآخرون ،مرجع سابق،ص ص،497-498..

المتحدّرون من تجارب سلطوية استأثرت بالحكم سنوات وفرضت قوانين عرفية ونظمًا شمولية مدعّمة بالعسكر والمخابرات).

الإسلام السياسي والتحوّل الديمقراطي مسألة مفتوحة إذًا، وتوزانات القوى فيها هي ما سيحدّد لاحقًا مآل الكثير من أمورها.

02- بناء المؤسسات الديمقراطية

من أبرز التحديات التي يمكن الوقوف عليها في البلدان العربية اليوم،تحدّي التعامل مع بناء المؤسسات الديمقراطية وفق مبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاء ومهنية أجهزة الشرطة والأمن وخضوعها كما الجيش لأمرة السلطات المدنية المنتخبة.

وهذه التحدّيات مهام تتطلّب مراجعات مستمرة لقوانين الانتخاب بما يوفّر نزاهة العمليات الانتخابية المستجدّة في المنطقة وعدالة تمثيل القوى السياسية في كل بلد وتعزيز مشروعية البرلمانات ومصداقيتها وانبثاق الحكومات من أكثرّياتها[1].

وتتطلّب أيضًا إصلاح النظم القضائية بما يحمي استقلالية القضاء ويعيد بناء ثقة المواطنين بفلسفة القانون وأجهزته .فمن خلال إظهار فاعلية الأجسام القضائية واستقامتها، يمكن لحكم القانون أن يسود بعد عقود من تعليقه أو تهميشه وإخضاعه لصالح الحكّام وأنصارهم.

كما تتطلّب تغيير أدوار الجيش والشرطة والأمن في المجتمعات العربية، ذلك أن الأدوار القديمة قامت على أساس الولاء للأنظمة الحاكمة وأحزاب السلطة من ناحية، ووفق ثقافة تسلط وممارسات قمع وفساد من ناحية ثانية .وتغيير الثقافة والممارسات باتجّاه الولاء للدولة ومؤسساتها السياسية الدستورية، وتطوير مناهج الدراسة القانونية في برامجها، ومعاقبة أي انتهاك من قبلها لحقوق الناس، سيبدّل المفاهيم والوظائف التي قامت حولها وبخصوصها منذ زمن.

[1] مرجع نفسه .

ولا شكّ أن التحدّيات المؤسساتية المذكورة، كما تلك المرتبطة بالإدارات العامة والبلديات والمصالح الخدماتية، تتطلّب للتعامل مع موجباتها وقتًا طويلًا وخبرات ما زالت الى اليوم محدودة على أرض الواقع لقلّة الخبرة في ممارستها.

03- التنمية الاقتصادية

في مجتمعات تميّزها الديموغرافيا الشابة والحاجة إلى خلق مئات الألوف من فرص العمل سنويًا لاستيعاب تدفّق الباحثين عن عمل، يعدّ التركيز على تعديل السياسات الاقتصادية وتنظيم القطاعات المنتجة ومواجهة معدّلات البطالة المرتفعة على قدر عال من الأهمية.

ولأنه يصعب البحث في تعديلات كبرى من دون الأخذ في الاعتبار السياقات الإقليمية والدولية، يمكن القول أن تطوير أسس جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية من ناحية وبينها وبين الدول القريبة والبعيدة من ناحية ثانية هو تحدّ كبير راهنًا ومستقبلًا.

كما أن تقديم الحوافز والسعي لجذب الاستثمارات والتركيز على الميزات التفاضلية وتأمين التنمية المتوازنة جغرافيًا داخل كل بلد هي أولوّيات لئلا تصبح الأوضاع الاقتصادية[1] الاجتماعية بذاتها خطرًا داهمًا في ظلّ المرحلة الانتقالية على الأوضاع الأمنية التي تمرّ بها بلدان المنطقة.

ولا تبدو الأمور يسيرة حتى الآن في ظلّ حالة القلق واللاإستقرار الداخلي وتراجع الثقة الخارجية التي يعيشها أكثر من بلد، مما يوّلد احتقانات ويدفع نحو إحباط في أوساط العديد من الفئات، لا سيّما فئات الشباب والعاطلين عن العمل.

04-حقوق الانسان والمساواة بين الرجل والمرأة

تميّزت الثورات العربية بمشاركة واسعة للنساء ولناشطي المجتمع المدني، كما تميّزت برفع شعارات الحرّية والكرامة الفردية والجماعية .إلا أن ترجمة الشعارات والتطلّعات الى واقع مُعاش ما زالت أمرًا متعثّرًا، والتحدّي القائم راهنًا من أجل صياغة تشريعات والسير بممارسات

[1] مرجع سابق،ص 499.

تنتزع حقوق النساء وتساوي بين المواطنين تجاه القانون وتحمي حقوق الانسان وفق المواثيق الدولية هو تحدّ مضاعف نتيجة الصعوبات والعوائق القائمة والمتراكمة منذ زمن بعيد، ونتيجة تحكّم التيارات الإسلامية حاليًا بأكثريات برلمانية

تمكّنها من رفض ما تعدّه منافيًا لمفاهيمها الدينية وتفسيرها لها.

بطبيعة الحال يمكن أن تُضاف الى العناوين الأربعة المذكورة عناوين عدّة، تشمل قضايا الهوية الوطنية والقومية والطائفية والقبلية وغيرها، ويمكن التطرّق الى الاستثناء السوري حيث تتواصل كبرى الثورات الشعبية العربية ضد أكثر الأنظمة توحّشًا واستبدادًا (تخطّى عدد ضحايا القمع المئة ألف قتيل إضافة الى ملايين الجرحى والمعتقلين والمهجّرين)وحيث تتحوّل البلاد الى ساحة صراع إقليمي ودولي، ويمكن كذلك التحدّث عن تصاعد الاحتقان المذهبي السنّي الشيعي في المشرق العربي بأسره .

ويمكن أيضًا التوقّف عند سلبيّات تعاظم نفوذ دول الريع النفطي الخليجية وثقافاتها المحافظة، وعند استمرار المعاناة الفلسطينية في ظل رفض الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة احترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتّحدة واستمرار احتلال الجيش والمستوطنين للأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس، وَأثر ذلك إذا ما تصاعد التوّتر أو انفجر على المسارات السياسية الانتقالية في عدّة بلدان عربية، وهذه كلّها قضايا تستحقّ البحث التفصيلي المستقلّ، وعلى نحو لا تدّعيه في أي حال هذه الخلاصة[1]...

[1] زياد ماجد واخرون ،ص،500..

ثانيا: هل الثورات العربية خريفا ام ربيعا:

الجواب على ذلك :أن ثورات الشعوب العربية نجحت جميعها في المطلب الرئيسي الذي صرحت من أجله وهو (الشعب يريد إسقاط النظام) ، عدا سوريا التي لا زال طاغيها يراوح في مكانه بمساعدة حلفاءه غير أنه واقعيا سقط في عين الجميع إلا بقيا من فلوله وحلفاءه

.ومهما كان نوع تلك الأنظمة الشمولية، بسياستها التقليدية، التي ترى أي شكل من أشكال المشاركة الشعبية، ولا تقبل بها ولا حتى بالحد الأدنى منها، لأن تلك الأنظمة كانت عبارة عن هيكل دولة، ومظهر وطن، لكن بلا جوهر وانتماء حقيقي لتلك الأرض.

إن جميع تلك العوامل السابقة هي في نظر البعض أساس فشل الثورات الربيعية إلى يومنا الحاضر. وإن كنا نرى أن رياح التغيير آتت بعضا من ثمارها، وحتما ستأتي رياح أخرى مجددًا.

ان هذه الثورات :ربيعية من جانب، وخريفية من جانب آخر؛ أما الجانب الربيعي، فإنها قد حققت بعض أهدافها، والتي تتمثل في يقظة الشعوب وانتباهها من سباتها، ونفضها لغبار الخوف والذل الذي كان جاثم على صدورها لعقود من الزمن، كما أن من أهم الأهداف التي حققتها أنها استطاعت أن تزيل تلك العروش الطاغية المقيتة الاستبدادية؛ حتى وإن لم يأت إلى اليوم من يكون الفارس المنقذ حقيقة، إلا أنها استطاعت أن تتخلص من الديكتاتورية المهيمنة على البلاد لفترات طويلة.

كما أن تلك الثورات استطاعت أن تقصي جميع زبانية تلك الأنظمة سواء كانت تلك الزبانية من العائلة المالكة أو من المقربين منهم، بل واستطاعت اذلالهم وجعلهم يسقون من كأس الخوف الذي سقوا منه تلك الشعوب، حتى أن الديار التي كانوا يعيشون فيها فسادا لم تعد تسعهم فلاذ من لاذ بالفرار وسقط من سقط في يد الثوار، وعاش الباقي في خوف وهلع يتوارى عن الأنظار.

إن الثورة كفكرة ومحو لأنظمة الاستبداد لم تفشل ومازالت مستمرة، وكإرادة وبرنامج تغيير نحو الأفضل.[1]

وبحسن الظن بثوراتنا الشبابية يمكن القول بأنها تلكأت بعض الشيء، قد يطول ذلك التلكؤ وقد يأذن الله بالفرج العاجل؛ ولكن الكثير من السياسيين والمحللين يعبرون عنها بالفشل التام.

صحيح أن الثورات تعثرت تعثراً شديداً، إلا أننا لا زلنا لا نقول بالفشل التام لتلك الثورات، وقد نقول حدث فشل ابتدائي، متمثل في الحركات المعارضة أنفسها، فهي في الحقيقة التي فشلت في إنجاح طريقتها في إدارة الموقف، ولا شأن لذلك الفصل بذات الثورات، لأن الثورات قامت على مبدأ واحد وهو(الشعب يريد اسقاط النظام)وبالفعل سقطت تلك الأنظمة.

ولكن الحركات المعارضة هي التي لم تنجح في السيطرة على الوضع، ولهذا نقول بأن الثورة تحتاج الى مناضلين متمرسين في مواجهة الأنظمة المراوغة، بل وتحتاج إلى كوادر علمية ذات كفاءات عالية، في الفنون السياسية والقانونية.

إن الذي لا زال يظن أن الثورات الربيعية لم تحقق أهدافها، ينبغي عليه ألا يخلط بين (قيام الثورة، وقيام الدولة) يقول المفكر الامريكي "بنجامين باربر" تؤدي لهفة الحرية إلى الانتفاضة وعاجلا أم آجلا يتم إزاحة المستبدين عن العرش .كما تشكل لهفة الحرية زخما كبيرا للتطلع الديمقراطي وتدفع به إلى الأمام.

غير أنه ومع اندلاع الانتفاضة يكون الوقت قد تأخر للحديث عن تأثير الثورة على مسار تأسيس ديمقراطية حقيقية .يظهر التاريخ أن الطرق المؤدية إلى الديمقراطية مختلفة، وليس من الواضح ما إذا كانت انتفاضة مسلحة– حتى ولو تم فيها الإطاحة بدكتاتور مستبد، تؤدي حتما إلى الديمقراطية .

على العكس من ذلك فإن الانتفاضات الثورية، سواء في باريس عام 1789 وفي موسكو عام1917 أو في طهران عام1979، لم تفلح في إرساء نظم ديمقراطية رغم نجاحها في إسقاط

[1] إبراهيم محمد عبده موسى ، **الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي** مرجع سابق ص،46.

الأنظمة الديكتاتورية .وكانت النتيجة المباشرة في كثير من الأحيان عدم الاستقرار والفوضى والحرب الأهلية، أو الاستبداد مرة أخرى في حلة جديدة[1].

دائما ما تقوم الشعوب بالثورات من أجل التخلص من العيوب بمجملها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى ثقافية، التي سيطر عليها حقبة من الديكتاتورين بمساندة من الزبانية الذين يقومون بالدور العسكري القمعي أو بالدور الوعظي من علماء السلطان .أما الدولة فهي تقوم على برنامج عمل يومي متجدد لأجل تحقيق المطالب الشعبية، وتتغير حسب الظروف المكانية والاجتماعية[2].

ثالثا: ايجابيات الربيع العربي وسلبياته:

لا يمكن وضع نتائج الحراك العربي في بوتقة واحدة من السلب والإيجاب، ولعل حدثًا بهذه الضخامة حمل بين طياته وفي نتائجه من السلب والإيجاب الكثير، وفي دراسة التداعيات كان هناك جدلا لدى الباحثين والمراقبين في الحكم على هذا المنعطف التاريخي الذي دخل فيه الوطن العربي

1-إيجابيات الحراك العربي.

مثل الحراك استجابة طبيعية لنداء التغيير الموضوعي الذي فرضته عوامل التطور المنبثقة من النمو الذاتي الذي عاشته المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي .وقد كسر الحراك حاجز الصمت لدى الناس من نظام الحكم وخاصة عند فئة الشباب التي شكلت العصب الرئيس للحراك، وأدى ذلك لفتح المجال واسعًا لانتقاد أنظمة الحكم، وربما التمرد عليها، ويعني ذلك كسرًا لكثير من المسّلمات التي عملت الأنظمة العربية على توطيدها لعدة عقود لدى شعوبها.

[1] إبراهيم محمد عبده موسى ، مرجع سابق ص-ص،46-48.

[2] مرجع سابق ،ص 48.

ومن إيجابيات الحراك أنه حركة بدأت من القاع، أي من قاع المجتمعات، ولم تبدأ من القمة وان لحقت بها النخب السياسية والثورية، وأعطت الشعوب زمام المبادرة لأول مرة وشكلت صرخة قوية ضد كل مظاهر الاستبداد والفساد .وقد أثبت الحراك عدم دقة حسابات الأنظمة العربية في استقرار حكمها وعدم حاجتها للتغيير، وعكس رغبة شعبية عارمة في تغيير منظومة القيم السياسة السائدة القائمة على الأبوية المؤلهة للحاكم .

وقد أّثر الحراك على ثقة المواطن بنظامه فقد تغيرت النظرة من كثير من الأتباع في الوطن العربي نحو رموزهم، ففي ساحات الممارسة تكشفت كثير من الأقنعة بعد الممارسات الاقصائية، كما فتح الآفاق أمام التنمية السياسية والاجتماعية، من صورة ذلك إعادة الاعتبار لدور الشباب كونهم محرك النهوض الاجتماعي، وإعطاء المرأة دورًا أكبر في الحياة السياسية بعد تهمشيها لعقود طويلة[1] .

وقد أدى أيضًا إلى تعرية المواقف الدولية والتي كانت تتحجج بالأهداف النبيلة للتدخل في الشؤون العربية حيث وضعها الحراك في اطار المفاضلة بين أهدا فها ومبادئها وبين مصالحها وقد انحازت لمصالحها في كثير من الموقف.

وتوضح للباحثة أن مجمل الإيجابيات التي مرت تشكلت في المرحلة الأولى من الحراك العربي، حيث بدا أن الأمور تستتب لصالح التغيير الديمقراطي في معظم دول الحراك ما عدا سوريا.

2-سلبيات الحراك العربي

بالرغم من الإيجابيات فقد أّثر الحراك العربي سلبًا في جوانب آخرى، وقد ظهرت هذه السلبيات بشكل أكبر في الدول التي تحول الحراك فيها إلى حروب أهلية، بالاضافة إلى مرحلة الثورة المضادة والانقلاب على مخرجات الحراك، فقد انتقل المواطن العربي من طور المطالبة

[1] نزيه عون اسلام ،**تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي** ،مرجع سابق ،ص ، ص،69،70.

بحقوق الإنسان ومطالباته القديمة بالحرية والكرامة والحقوق الأساسية والعدالة إلى مجرد محاولة الحصول على الحق في الحياة بعد تحول مسار الأحداث من قبضة حديدية أمنية تقوم بها الدولة، إلى عصر الفوضى واللا دولة وسفك الدماء بلا نظام ولا حدود ولا مسؤولية .

وقد أّثر الحراك بشكل كبير على البنى الإدارية في بعض الدول العربية فقد أدى إلى تفكيك الدولة ومؤسساتها الخدمية والجيش والأمن والبنى التحتية بفعل مقصود وانتشار السلاح غير المنظم والمقنن وغياب سلطة القانون .وأدى ذلك زيادة روح الشرذمة بين قوى الثورة والمجتمع إلى حد الاقتتال والتكفير واستخدام الدين والصراع الإثني كما حصل في سوريا وليبيا واليمن.

وأّثر الحراك سلبًا على القضايا المركزية للعرب فقد قّلل من الالتفات للقضية الفلسطينية بسبب الانشغال بترميم الدمار والخراب الذي لحق الدولة والمجتمع والبنى التحتية في المجتمعات[1].

ونقول للشعوب :بما أنكم تخلصتم من أنظمة الحكم في فترة وجيزة، دون حسبان للهلع السابق، لا بد أن تعلموا أنه ليس من السهولة التخلص من الفكر العاطفي بين عشية وضحاها، فلا زلنا نسمع من يدندن بأسماء شخصيات كانت من أعمدة الانظمة الديكتاتورية السابقة، لإقناع الشعوب أنه لن تقوم لدولنا قائمة إلا إذا ظلت تلك الشخصيات هي القابضة على سدة الحكم.

[1] مرجع سابق ،ص.ص،70-71.

خلاصة الفصل:

تبدو المنطقة العربية اليوم، لا سيّما في الدول التي نجحت ثوراتها، في خضمّ مسارات شائكة تبرز فيها المشاكل التي تراكمت وغُيّبت، فإذا بها تطفو اليوم على السطح وتصبح سافرة؛ وتبرز فيها أيضًا مشاكل جديدة ناتجة عن التحولات كما تبرز بالطبع إنجازات كبرى ومكتسبات لن يتمكّن أي من الأطراف الداخلية والخارجية من تجاهلها والتصرّف من جديد بعقلية الاستبداد السابق عليها.

ومن المرجّح أن تشهد الأشهر والسنوات المقبلة تحوّلات تعكس توازن القوى الآخذ بالتبلور في معظم البلدان .وفي الوقت عينه، لا بدّ أن تفضي التطوّرات في بلدان أخرى لم تكتمل ثوراتها أو الإصلاحات المفترضة فيها الى تغييرات جديدة .وهذا ما سيُعين على تقييم أدق وخلاصات إضافية لاحقة، في مرحلة من أكثر مراحل التاريخ العربي المعاصر حراكًا سياسيًا وتطارحًا للأسئلة والافتراضات...

النتائج والتوصيات

أولا :النتائج.

- الثورة هي أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعية تحدث بشكل فجائي تسعى لإحداث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع عن طريق قلب النظام الاجتماعي والسياسي خارج الأطر القانونية والدستورية بما يحقق أهداف مجتمع الثورة
- الحراك العربي هو " التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي حدثت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وأدت لتغييرات جذرية في الحياة السياسة والاجتماعية في كثير من الدولة العربية وما زالت أحداثها وتداعياتها مستمرة
- انطلاق الحراك العربي لدوافع منها :دوافع سياسية، ودوافع اقتصادية،ودوافع متعلقة بارتفاع سقف آمال الشعوب العربية في الحصول على حريتها في ظل انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة.
- أثر الحراك العربي على كافي مناحي الحياة في البلاد العربية،وكانت هناك انتكاسات تشترك في العديد من الاسباب والازمات وما زالت آثارها مستمرة.تختلف حدتها من دولة واخرى.
- "أزمة قيادة" لم يكن هناك قيادات او تنظيم للحراك العربي. لها القدرة على التأثير على الشعوب ولذا كان العمل فوضويًا بدافع الغيرة .والرغبة في التخلص من الحكام العرب ادى الى تعثر الانتقال، وغياب التوافق على بناء مؤسسات مرحلة ما بعد" الثورة"، بالإضافة إلى الانقسام في القوى التي ساهمت في الحراك، وبالتالي فقد الحراك أهم الأسس التي بدونها من الصعب على أي مجتمع العمل على بناء نظام جديد.
- تحول مسار الحراك العربي إلى العنف لعدة عوامل: أهمها طبيعة رد الأنظمة العربية،المبالغة في العنف، وكذلك بسبب وجود مشاكل كامنة في المجتمع العربي كالعلاقة بين الطوائف والإثنيات المختلفة، بالإضافة إلى التدخل الخارجي.

- هناك تأثير سلبي على التنمية السياسية في الوطن العربي بعد انتكاس الحراك العربي بسبب تراجع مفاهيم التنمية من التعددية والحريات السياسية والمشاركة السياسية.
- اصطدم الحراك العربي بهياكل تابعة للأنظمة السابقة لا تريد التحول نحو الديمقراطية والحريات، وقادت هذه الهياكل معارضة التحولات وأدى ذلك إلى نشوء حالات عسكرية خارج الدولة مثل ما حدث في اليمن وليبيا وسوريا .يمكن وصف ما يحدث في ليبيا واليمن بالحروب الأهلية.
- المسارات العنيفة :وظهر ذلك جليًا في ليبيا واليمن وسوريا حيث انتشر السلاح بشكل كثيف بيد الناس وتحول الفاعلون السياسيون إلى ميلشيات مسلحة، وظهرت على الساحة جماعات إسلامية عنيفة وغابت مؤسسات الدولة، وكان العامل القبلي واضحًا في بعض الدول العربية كاليمن وليبيا، بينما ظهرت النزعات الطائفية في سوريا
- انتشر الحراك العربي بشكل أكبر في الجمهوريات ونجح في الانتشار أكثر من الملكيات وذلك لعدة أسباب منها :
- تعامل هذه الأنظمة مع شعوبها .طبيعة النظام الملكي الذي لايعترف بالشرعية الدستورية وإنما يستند إلى شرعية دينية مثل المغرب والاردن أو مشروعية تاريخية مثل السعودية.
- انقسمت النخب العربية في التعامل مع الحراك العربي فمنها من رحب وساهم ودعمه، ومنهم من واجه وتعامل من منطق نظرية المؤامرة التي تجرم الثورة وتتعامل معها على أساس انها نتاج استعماري يريد الهيمنة والتقسيم والإطلاق على نظرية الثورة الخلاقة.
- تصرفات النخبة :لم تكن النخب العربية والتي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في سياق التحول بدورها، بالرغم من قيام الشعوب بما عليها من مهام كالثورة ضد الأنظمة الحاكمة،وتشرذمت هذه النخبة وهي تبحث عن مكاسب قصيرة المدى في الحصول على المناصب،كما أنها لم تقم بدورها المطلوب في تعزيز المفهوم الاجتماعي للتحول الديمقراطي ،والتداول السلمي للسلطة.

- افتقاد مؤسسات إقليمية راعية لعملية التحول، تؤدي دورًا شبيها بدور الاتحاد الأوروبي في مساعدة دول شرق أوروبا، بالرغم من استفادت تلك المنظمة بعد تحول الشرق لسوق للمنتجات، ولكن في الواقع العربي كانت الجامعة العربية غير معنية بهذه التحولات لعدة اعتبارات أهمها تحكم الأنظمة الاستبدادية العربية بقراراتها
- سطوة الآيدولوجيا" صراع الإسلاميين والعلمانيين :"عملت الأنظمة العربية قبل انطلاق موجة التغيير على موت السياسة، ولم يحدث في المجتمع العربي نتيجة ذلك أي حوار حقيقي حول القضايا الكبرى التي تهم المجتمعات مثل السياسة الخارجي ، والسياسة الاقتصادية، وموقع الدين من الدولة، والهوية وغيرها، وبعد بدء الحراك العربي وإسقاط عدد من الأنظمة العربية طفا على السطح صراع الإسلاميين والعلمانيين حول هذه النقاط الاربعة المذكورة سابقا.وقد ساهم هذا الصراع في إفشال الانتقال عبر تحوله لصراع صفري بينما استخدمته القوى المرتبطة بالماضي لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه.
- تفتت المطالب الثورية :رغم التباينات في أوضاع الدول العربية التي شملها الحراك العربي، إلا هناك بعض الانجازات المرحلية تحققت في المرحلة الأولى من موجات التغيير مثل إسقاط رؤساء دول تونس ومصر واليمن وليبيا، ولكن بعد تلك المرحلة شهدت الساحة"الثورية " حالة من التفتت والاختلاف حول المطالب والأهداف والأولويات التي يسعى كل طرف لتحقيقها، وقد أدى إلى إفساح المجال للثورة المضادة بالتحريض بين التيارات التي قامت بالحراك.

ثانيًا :التوصيات.

1. لابد على الشعوب العربية والنشطاء والقوى المجتمعية بعدم الحركة مستقبلا قبل ترتيب الحراك، والتخطيط الجيد.

2. لابد بدراسة الحراك العربي بشكل معمق وأخذ العبرة والدروس مستقبلا.
3. لابد على الشعوب العربية بالاعتماد على الذات في تحقيق أهدافها بدل الاعتماد على الخارج.
4. الفرضية التي بنيت عليها الدراسة وهي انتقاء صفة الثورة، وذلك لأن المفهوم الذي اعتمده في تعريف الثورة لا ينطبق على الواقع العربي، ويتجاوزه لتحقيق منعطف تاريخي وتغيير شامل وجذري في الحياة العربية.

من هنا يمكن القول أن ما شهده العالم العربي ولد فوضى مفهوماتية تحتاج إلى جهد فكري كبير، تحتاج إلى رؤية داخلية من رحم الواقع العربي يمكنها أن تأصل للظاهرة ابستومولوجيا، وهو الأمر الذي يكون كفيلا بفهم واقعنا العربي عموما لفترة ما بعد 2011 ، لأنه دون مقاربة فكرية عربية سنظل رهينة مقاربات استشرافية ثقافية ومقاربات بنيوية متحيزة معرفيا الأمر الذي يجعل منها مقاربات غير مدركة للتحولات العميقة العربية ويجعل منها مقاربات" غائية "تحاول" تحيين "الحالة العربية وإسقاطها على ما شهدته أوروبا الشرقية، وربما قد يحولها إلى مقتربات "تشكيكية "في الفعل العربي، خاصة وأن البديل في المخيال العربي من أنظمة استبدادية هو أنظمة ذات توجهات إسلامية، فتنتقل بذلك حالة الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، لذلك نحن بحاجة إلى" مقاربة "من رحم الذات العربية بنظرة نقدية تجديدية اذن نحن بحاجة نهج" أركولوجيا " من خلال" الحفر "في الطبقات الفكرية، المشكلة للعقل السياسي العربي.

خاتمة

لم ينته التاريخ بعد !ولسنا نعيش نهايته؛ بل نحن في حقبة من حقبه التي تعيد الأمم فيها تحديد هوياتها، وتعريف ذاتها وتشكيل واقعها بما يعبر عن أهدافها؛ سواء طموحاتها القريبة، أو أحلامها البعيدة، فما بين أحلام (ديمقراطية المحتل) وأوهام (إدارة التوحش[1]) هناك بلا شك طريق ثالث راشد. وليس العرب خاصة، ولا الأمة عامة، ببدع من أمم الأرض؛ فهي تشهد التحول الأخطر منذ سقوط الخلافة، وهو (الثورة العربية) التي عبرت عن أعمق أزماتها بكل عنفوانها، وفي اضطرامها وثورانها، وتجلت في أحداثها عظمة أحلامها، وخطورة أوهامها!

وما بين العيش المشترك تحت نفوذ الغرب ودوله الوظيفية (ونظمه الديمقراطي) ، في ظل خلافة وهمية عدمية، يتبدى هنالك طريق ثالث راشد، لن تجد الأمة بدًّا من المضي فيه للخروج من أزمتها التاريخية، بعد أن كشفت (الثورة العربية) عن بؤس كلا النظريتين على أرض الواقع وبتجارب أربابها وتطبيقهم لها بأنفسهم.

لقد كشفت (الثورات العربية) عن أحلام طفولية لدى قوى الإصلاح العربية التي تصورت أن (الربيع العربي) سيحقق التغيير بلا تضحيات كبرى، وأن الأمة ستنعم بنسائم الحرية دون حرب طاحنة تدفع فيها الأمة ثمن حريتها وتحررها من أكبر حملة صليبية واحتلال خارجي واجهته في تاريخها كله، وتوهمت أن الغرب قد يتخلى عن إنجازه التاريخي الأخطر على الإطلاق؛ ليدعها تعيش وداعة الأغنام في مرعاها بلا قوة تحميها وتحرسها!

[1] نظرية(إدارة التوحش) :هي الإجراءات والفعاليات والأساليب التي يفرض إتباعها في إدارة البلاد والعباد في مرحلة سقوط الانظمة السياسية القائمة ،وتنسب غالبا إلى (مجموعات دينية إسلامية متطرفة) أي دستور الحركات المتطرفة ،وهناك تقاطع يصل إلى حد التطابق الكلي ،وبتعابيرمختلفة بين إستراتجيتين لعدوين مفترضين .الفوضى الخلاقة للولايات المتحدة الأمريكية معتمد لانجاز الشرق الأوسط الجديد او إدارة التوحش للتنظيمات القاعدية الجهادية لتحقيق دولة الخلافة الإسلامية وفق قواسم مشتركة تجمع الإستراتيجيتين : إضعاف الدول المركزية وتهوين سلطة الدولة وإسقاط هيبتها ،وضرب الجيوش باعتبارها عماد السلطة والأمن والاستقرار واستنزافها وتفكيكها.

إن المتغيرات التي شهدها العالم في نهاية الألفية الثانية وعتبة الألفية الثالثة في مجال المعرفة التكنولوجية والثورة الرقمية، أي العولمة وما تمخض عنها من تحولات في العالم العربي، وظهور ما بات يُعرف بالربيع العربي الذي أحدث رجّة في رتابة مسار التاريخي العربي .

ومع أن نتائج هذه الرجّة لا تزال في سيرورة مستمرة، ولم تتضح معالمها بعدُ، فإننا نحسب أنها تثير شهية الباحثين، وتسمح على الأقل بإثارة السؤال حول مدى اعتبارها بداية حقبة تاريخية جديدة في التاريخ العربي، أو مقدمة ل "نهضة عربية ثانية " تأتي لتكمل النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وترسم المعالم الأولى لزمن عربي جديد.

صحيح أن مقاربة متغيرات الربيع العربي كعنصر فاعل في التحقيب يمكن أن يجلب اعتراضًا واسعًا من فئة كبيرة ممن يعتبرون أن الأخير آل إلى الإخفاق أو قرأوه على أنه مؤامرة أجنبية تعكس العقل العربي المهووس بنظرية المؤامرة. إلا أن تصوّرنا يعاكس هذه الرؤية التشاؤمية بناء على أساس أن الحكم على الربيع العربي بالإخفاق لا يخلو من تسرّع، قياسًا بالثورات الكبرى في التاريخ، ولا سيما الثورة الفرنسية التي عرفت عقودًا من الارتدادات والانتكاسات قبل أن تستوي على سوقها

كما أن فصول الربيع العربي لم تكتمل، فهي في سيرورة متواصلة من المدّ والجزر، وليست لحظة عابرة انتهت إلى غير رجعة .وعلى الرغم من مآلات الربيع العربي الحالية، التي جرت عكس اتجاه الرياح الذي كان متوقعًا في بعض البلدان العربية، فإنه أنتج مواقف جديدة، وزعزع البنية الذهنية السائدة، وأفرز مشاهد مستجدة تجعل منه تحولً ثقافيًا بارزًا .

ورغم التعثّر سياسيًا لأسباب لا يسمح البحث بتشخيصها، فإنه تألق فكريًا، بل أسفر عن ميلاد ذهنية عربية جديدة تؤشر على زمن ثقافي جديد، بمنأى عن المشهد السياسي للربيع العربي بحكم متغيراته السريعة، وخروجه عن دائرة اهتمامنا.

لا سبيل إلى إنكار أن الربيع العربي جاء متزامنًا أيضًا مع الضغوطات الخارجية بهدف إحداث إصلاح داخلي في الدول العربية، وفق ثلاثية منظومة الديمقراطية والحرية والمساواة، وبما ينسجم مع مشروع خريطة الشرق الأوسط الجديد، ورياح العولمة، التي هبت على المنطقة بشكل عاصف ولا شك في أن لهذا التوجه الإصلاحي دلالات تصبّ أيضًا في خانة مفهوم التجديد، وبداية صفحة جديدة، لأن الإصلاح يعني انتقالً من وضع سيئ إلى وضع جديد ومقبول.

الحاصل أن دلالات الربيع العربي تكشف عن معاني التجدد، والانتقال من حال إلى حال أخرى، كما أنها تكشف عن معاني التغيير والتحول الحضاري، وهو ما ينطبق على الربيع العربي كحقبة جديدة تعكس هذا التحول الحضاري.

إن السؤال المطروح اليوم؛ ليس أن نغير أولا نغير، ولكن كيف تحضر الحكمة السياسية ونفاذ البصيرة للتقليل من الخسائر السياسية ما أمكن.

وما هي التسويات السياسية اللازمة التي تعيد شيئا من التوازن المفقود في الساحة السياسية؟

إن الشعوب الحية واليقظة هي التي تدفع ضريبة التغيير مهما كانت مكلفة وثقيلة لذا يمكن القول أن ثورات الربيع العربي هي علامة من علامات الحياة الطموح الحي الذي يسكن العرب جراء شعورهم بالضيق الشديد مما يسرفون فيه من عطالة واستبداد وتخلف هو من صنع شباب متعلم واع يفهم جيدا ما يسعى لأجله.

لقد أنجزت الثورات نصف المهمة على الأقل، أي تفكيك بنية التسلط السياسي ولكنها مازالت تكابد من اجل البناء على الأنقاض خرائب الوضع القديم ولتأخذ بعضا من الوقت حتى تستعيد توازنها. وعلى هذا الأساس فان التذرع بسوء ثورات الربيع العربي لا يقف شاهدا على شرعية أو سلامة الأوضاع القائمة التي دفعت الناس إلى حرق أجسادهم والنزول إلى الشوارع.

لا نقول كيف نسير على طريق "بعد الثورات بل كيف ندخل بوابة فتحتها ولا تزال تفتحها باتجاه هدف بعيد فليس الربيع العربي هو المستقبل حاليا، بل هو البوابة نحو المستقبل غدا.

الجواب أكبر من مقال أو دراسة أو مؤتمر، ومحوره معضلة تعاملنا نحن مع مواصفات الإنسان الذي انطلق ليصنع الثورات، والذي يواكبها أو يتابعها أو ينظم إليها أو يتسلق عليها، فضلا عمن يعاند مسارها ومن يناصبها العداء، هذا التعامل هو أن كان هادفا في صميم واجب "حلحلة" العقدة الحالية، وهو واجبنا جميعا، رغم تغلغل مفعول أثار التخلف بدرجات متفاوتة لدينا جميعا.

والعمل بأسلوب محكم في ميدان تغييري يشهد في كل يوم معطيات جديدة للعمل ويتطلب في كل يوم إبداعا في العطاء.

أملي في نهاية هذا العمل الجاد، أن أكون قد وُفِقْتُ، وأن يقدم إضافات إلى المكتبة العربية يستفيد منها الطلبة والأساتذة والباحثون. وأحمد الله على السداد والتوفيق.

قائمة المراجع

مصادر والمراجع :

مصادر:

القران الكريم

الدستور التونسي

الكتب :

الكتب باللغة العربية :

1- فيصل محمد عبد الغفار ،**الربيع العربي** ،ط.1(الاردن :الجنادرية للنشر والتوزيع ،2016)،

2- اسامة عبد الرحمان ،**الربيع العربي وعلاقته بالامن القومي** ،(الجيزة :هبة النيل للنشر والتوزيع ،2013)،

3- طيار محمد رضا ،**أثر قيام الثورات العربية على تغيير الانظمة السياسية في العالم العربي، دراسةمقارنة،(تونس-مصر)** ،ط1(القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2016)،

4- توفيق الحكيم، ثورة الشباب (القاهرة: مكتبة مصر، 1988)، ص 11

5- كرعود احمد واخرون ،**الربيع العربي ،ثورات الخلاص من الاستبداد(دراسة حالات)**، ط1(بيروت :،شرق الكتاب ،2013)

6- درويش نزيه واخرون، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستداد** ،

7- المدني توفيق وآخرون، **الربيع العربي إلى أي افق جديدة لمتغير الديمقراطي،(** ط3 ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،2012،)

8- زرنوقة صلاح سالم ،**انماط انتقال السلطة** ،ط1(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2012

9- ناصر جويدة ،طلعت عزت ،**اعصار الربيع العربي** ط1(اسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2018)،

10- حسيب خير الدين واخرون :الربيع العربي الى اين افق جديد لتغيير الديموقراطي،(ط3، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2012

11- جون آر برادلي،"**ما بعد الربيع العربي**"، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، مراجعة إبراهيم الجندي، ط1(القاهرة، دار هنداوي للترجمة والنشر،2013)

12- حسن كريم واخرون، **الربيع العربي (ثورات الخلاص من الاستبداد) دراسة حالات**، ، ط1،(تموز 2013 ،الشبكة العربية لدراسة المستقبل)،

13- زياد ماجد وآخرون،**ثورات الخلاص من الاستبداد،(اي تحديات بعد الثورات)**،(بيروت ،شرق الكتاب،تموز،2013)،

14- ولد أباه، السيد، **الثورات العربية الجديدة، المسار والمصير**،(بيروت، جداول للنشر والتوزيع، ط1،2011)،

المجلات:

1- كربوش احمد،**الاطرالنظرية المفسرة للحراك العربي**،مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية،ع4،(مارس،202

2- ازروال يوسف "**الانتقال الديموقراطي لدول الربيع العربي** ،مجلة افاق علمية ،ع03 ،(06-2019

3- المديني توفيق ، **ربيع الثورات الديمقراطية العربية**،(المستقبل العربي، العدد 386، أبريل2011

4- عيد عبد الرزاق،عبد الجبار محمد،**الديموقراطية بين العلمانية والاسلام**،(ط1،بيروت،:دار الفكر المعاصر،1999

5- التيتر، مصطفى عمر،**ربيع ليبيا :لاشيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط** . تقرير معهد الفكر العربي، بيروت،مؤسسة الفكر العربي2014 .

6- رسولي أسماء ،إشكالية بناء الدولة في ليبيا مابعد القذافي(بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ،في,:المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد 06،ع،01،جانفي 2021

7- افندي عبد الوهاب، الحركات **الاسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، في الحركات الاسلامية واثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2002.

8- العيفة سالمي،"**الإسلام السياسي والتحولات السياسية في العالم العربي** "،الجزائر :**مجلة الدراسات الاستراتيجية**، ا لعدد 16، سبتمبر 2011.

9- زياني صالح ومراد بن سعيد، **الفساد بعد الربيع العربي** "قراءة في استطلاعات المنظمات الدولية " **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد السابع،(جويلية ،2014)،

10- الخزرجي، موفق، **نظرة في الأزمة السورية وموقف الدول الكبرى منها**، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العد الثامن، 2016،

11- الجبوري، معتز، **التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية**،(مجلة الدراسات السياسية العلاقات الدولية، العدد1 ، مارس ،2016)

12- كيفن كون وللي، **الربيع العربي :عشر نتائج غير متوقعة**،(مراسل بي بي سي في الشرق الأوسط، القدس، 11 ديسمبر 2013 م)

1- بوتشيش ،إبراهيم القادري ،**الربيع العربي حلقة جديدة في التحقيب :الارهاصات التاسيسية لكتابة تاريخ غير مدون** ،**(التاريخ ،التحقيب التاريخي،التاريخ العربي ،الربيع العربي)**،مشاركة في مؤتمر ،التاريخ العربي وتاريخ العرب :كيف كتب وكيف يكتب –الإجابات الممكنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،ابريل ،2016،

الاطروحات الجامعية:

1- ابو عون اسلام نزيه سعيد،**تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**،رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،2017

2- سعداوي عمر ،**البعد الاقليمي للامن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن –دراسة في المضامين والابعاد**،(اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية)،جامعة باتنة –1–الجزائر ،(2020/2019)

3- بن كادي حسين ،"**التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها** "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة ،2008،

4- ابراهيم محمد عبده موسى ، **الانحرافات الفكرية واثرها على الربيع العربي** – دراسة تحليلية نقدية –ا(لحالة اليمنية والسورية نموذجا)، اكادمية الدراسات الاسلامية – جامعة ملايا ،كولالمبور ،–2018.

5- بن قدور ايمان، **الوجه الاخر للعولمة "الربيع العربي نموذجا** "،مذكرة لنيل شهادة ماستر ،كلية الآداب واللغات الأجنبية ،قسم اللغة العربية وآدابها ،جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان –جزائر ،2013 –2014..

6- عبير شليغم ،**واقع الديموقراطية في الجزائر في ظل الربيع العربي** ،جامعة الجزائر 03

7- معيفي فتحي،**دور النخبة التونسية في التغيير السياسي**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية –فرع تنظيمات سياسية وادارية ،(باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2018-2019)،

8- بوضياف وسيلة –اقبلالن كاميليا ،**ادارة الازمة الليبية** ،مذكرة ماستر ،(تيزي وزو :كلية العلوم السياسية ،2014-2015)

9- بوجمعي سعدية ،**الازمة الليبية مابين الحلول الأممية والاستقطابات الإقليمية**،مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،دراسات متوسطية ،(تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري

10- زردومي علاء الدين ،**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستر غير منشورة(جامعة بسكرة،

11- . كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013/2012

12- لعربس جهيدة ،**ثورات الربيع العربي بين التحول نحو الديمقراطية و الفوضى** ‘مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو.

المقالات من المواقع الالكترونية:

- على داوود وفاء " **التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها**" من الموقع : يوم 10-06-2021 على الساعة 23:58.

http://almaraka.net/spip.php?page=article_article=77

- مصطفى الصوفي ،"**الجماعات المحلية والتنمية السياسية**"،متاح على

WWW :safipness.com/indesc.ph……?op=suit et art= 96

. 24/09/2021 الساعة:21:18.

الكتب باللغة الاجنبية :

1- Johan.Eriksson،Giampiero Giampiero Giacomello"**Th Information Rovolution Security and InternationalRelation** " **World Politics** ،Vol،(27) ، No 3.3-April-2000.

2- David،Close &Carl Bridge **Revolution :A History Of The Idea** ،London and Sydeney University ،Croom Helm Press،.1995

الفهرس

الفهرس

إهداء
شكر وعرفان
مقدمة 01
الفصل الأول: سيوسيولوجية الثورات و أبعادها التنظيمية.....12
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والمفاهيم المتشابهة. 13
أولا: تحديد المصطلحات:.....13
ثانيا :حول مفهوم الثورة : 18
ثالثا : الثورة والمفاهيم المتشابهة : 22
المبحث الثاني : مشروعية الثورة و اهدافها : 26
أولا :النظريات التقليدية 26
ثانيا : النظريات المعاصرة.....29
ثالثا :الدوافع العامة لقيام الثورات 34
المبحث الثالث : مفهوم الربيع العربي (هل هو ثورة أم انتفاضة ؟).....38
أولا: دراسة وتحليل لجدوى مفهوم "الربيع العربي.....38
ثانيا: هل هي ثورة أم انتفاضة 40
الفصل الثاني: تحليل دور الهياكل السياسية والعوامل الاقتصادية في ثورات الربيع العربي.....44
المبحث الأول: الأسباب المؤدية إلى الربيع العربي وخصائصه 45
أولا: الخصائص والأسباب للربيع العربي 45
ثانيا: الأسباب الداخلية.....46
ثالثا : الأسباب الخارجية 53
المبحث الثاني: عينات عن الربيع العربي: 53
أولا: ثورة الحرية والكرامة تونس–(تونس في عهد "بن علي): 54

ثانيا: انتفاضة ليبيا :(ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي).....66

ثالثا: الربيع العربي والأمن القومي الإسرائيلي:.....81

المبحث الثالث: الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل في كل من تونس وليبيا.....82

أولا :تونس نموذج اجتمعت فيه كافة العوامل الأربعة 84

ثانيا: ليبيا: سفك للدماء وتوفر عامل واحد من أصل أربعة:.....85

الفصل الثالث : ما بعد الربيع العربي 90

المبحث الأول: الانعكاسات العامة للثورات العربية:.....92

اولا: ظاهرة الإسلام السياسي:.....93

ثانيا: تطور مؤشرات الفساد في الدول العربية بعد2011 99

ثالثا: ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي: 101

المبحث الثاني : تحليل واقع الربيع العربي: 106

اولا: الظواهر المشتركة والظواهر المختلفة للربيع العربي:.....106

ثانيا: ما الذي انجزته الثورات يصعب العودة عنه الآن:.....113

ثالثا: القوى العظمى وموقفها من التغيرات الحاصلة: 115

المبحث الثالث: حول الربيع العربي 119

اولا: التحدّيات الأبرز التي تواجه أكثر الدول العربية اليوم.....119

ثانيا: هل الثورات العربية خريفا ام ربيعا:.....124

ثالثا: ايجابيات الربيع العربي وسلبياته: 126

النتائج والتوصيات 130

أولا :النتائج. 130

ثانيًا :التوصيات. 132

الخاتمـــــة.....135

قائمة المراجع.....140

مـلخص مذكرة الماستر

فاجأ الربيع العربي المعرفة المعهودة أو السائدة في مناخات عربية مارست القطيعة مع الديمقراطية،لعقود طويلة، وبفعل ما سمي آنذاك بالثورات على الاستبداد، أصبحنا نعلم أن الممكن كان كامنا في الواقع، ولم نره، وغدونا نعلم أن الشعب هو الفاعل الحقيقي الذي كان من قبل تملا به جداول إحصاءاتنا.

إن زلزال الثورات والاحتجاجات التي عصفت بدول العالم العربي، وضعت حدا فاصلا نوعيا بينها وبين الماضي الأليم، ومن ثم استغلال الفرص واستثمارها إلى الانتقال لعصر جديد من الرفاه والأمان،من خلال إقامة أنظمة سياسية تعزز الشراكة السياسية وقيم الديمقراطية والتي هي سقف أمال شباب وهذا لن يحدث، إلا عن طريق فهم التحولات من مقاربة استشرافية من رحم الذات العربية مدركة لطبيعة وخفايا ولتحيين الحالة العربية، واخذ العبرة والدروس مستقبلا لاستكمال ثوراتها والاستفادة وتصحيح الانتكاسة التي حدثت، فالربيع العربي ليس هو المستقبل حاليا بل هو البوابة نحو المستقبل غدا.

الكلمات المفتاحية :

1- الربيع العربي 2- الثورات 3- الديموقراطية

Abstract of The master thesis

The Arab Spring surprised the familiar or prevalent knowledge in Arab climates that practiced a rupture with democracy, for many decades, and by doing what was called then the revolutions against tyranny, we became aware that the possible was in reality, and we did not see it, and we became aware that the people are the real actors who were before. tags our statistics tables.

The earthquake of revolutions and protests that swept the countries of the Arab world, put a qualitative separation between them and the painful past, and then exploit and invest opportunities to move to a new era of prosperity and safety, through the establishment of political systems that enhance political partnership and democratic values, which are the ceiling of the hopes of young people and this will not happen , except by understanding the transformations from a forward-looking approach from the womb of the Arab self, aware of the nature and mysteries and to refresh the Arab situation, and taking lessons and lessons in the future to complete its revolutions, benefit and correct the setback that occurred, for the Arab Spring is not the future now but rather the gateway towards the future tomorrow.

key words:

1- The Arab Spring 2- Revolutions 3- Democracy